محاضرات فى :

(مبادئ الاقتصاد الزراعى)

إعداد

د/ عبير منصور عبد الحميد

مدرس الاقتصاد بكلية التجارة

٢٠٢٢-٢٠٢٣م

اسم المقرر	مبادئ الاقتصاد الزراعى
الفرقة	الثالثة
الشعبة	الاقتصاد
استاذ المادة	عبير منصور عبد الحميد
العام الجامعى	٢٠٢٢-٢٠٢٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

فتعالى الله الملك الحق ولا تعجل بالقرآن من قبل أن يُقضى إليك وحيه وقل ربِ زدنى علما

صدق الله العظيم

(سورة طه – الآية ١١٤)

الأهداف العامة للمقرر :

بعد الإنتهاء من هذا المقرر يكون الطالب قادر على أن:

١-يفهم أهمية القطاع الزراعى في مصر.
٢-يُلم بسياسات التسعير الزراعية.
٣-يدرك مشكلة الآمن المائى والغذائى.
٤-يوضح كافة المفاهيم والخصائص والسمات التى يتميز بها الاقتصاد الزراعى.
٥-يستطيع نشر الوعى لمدى أهمية القطاع الزراعى في التنمية الاقتصادية.

فهرس المحتويات :

م	الموضوع	الصفحة
١	الآية القرآنية	٢
٢	الأهداف العامة للمقرر	٣
٣	فهرس المحتويات	٤
٤	الفصل الأول :مفهوم الزراعة وخصائصها.	٥-١٨
٥	الفصل الثانى:السياسة السعرية الزراعية	١٩-٤٢
٦	الفصل الثالث: السياسة التسويقية الزراعية	٤٣-٦٩
٧	الفصل الرابع: الموارد الزراعية – الموارد المائية	٧٠-٩١
٨	الفصل الخامس:الموارد الغذائية والأمن الغذائى	٩٢-١٢٣
٩	الفصل السادس:الزراعة وأهمية دورها فى الاقتصاد	١٢٤-١٧٦
١٠	مجموعة متنوعة من الأسئلة للمراجعة	١٧٧
١١	المراجع التى تم الاعتماد عليها	١٧٨-١٧٩

الفصل الأول: مفهوم الزراعة وخصائصها :

أهداف الفصل الأول:

بعد الإنتهاء من دراسة الفصل الأول يكون الطالب قادراً على أن:

١- يوضح مفهوم علم الاقتصاد الزراعى.
٢- يفهم العلاقة بين الاقتصاد الزراعى بالاقتصاد العام.
٣- يذكر أنواع الزراعة والنظم الزراعية.
٤- يدرك مدى أهمية الزراعة وخصائصها.

الفصل الأول: مفهوم الزراعة وخصائصها :

يعد علم الاقتصاد الزراعي جزء تطبيقي من علم الاقتصاد، والذي يختص باستخدام الموارد الزراعية في انتاج السلع الزراعية لتحقيق اكبر درجة من الاشباع لحاجات الافراد في المجتمع، ويمكن تعريفه بانه (العلم الذي تتناول مباحثه الكون الزراعي، أى صناعة الزراعة وهو يتضمن مجموعة من النظريات والافكار والآراء التي تربط الحقائق ببعضها حتى يهتدي بها الانسان للسيطرة على القوى الطبيعية المتعلقة باستغلال الموارد البشرية والاقتصادية الموجودة في الكون الاقتصادي، أى هو العلم الذى يوجه الاستغلال الزراعي الوجهة الكفيلة بالحصول على اكبر قدر من السلع الزراعية النباتية والحيوانية باقل قدر من الجهود البشرية)، او (هو العلم الذي يبحث في المشاكل الاقتصادية المتعلقة بجهود الانسان في مهنة الزراعة) وعلى ذلك يهدف علم الاقتصاد الزارعي الى السيطرة على القوى الطبيعية والاقتصادية والزراعية لزيادة الدخل وصيانة وتنمية صافي الدخل الزارعي، الذي يمثل الفرق بين اجمالى الدخل الزراعي واجمالي التكاليف الزراعية.

أولاً: تعريف الزراعة:

إن كلمة زراعة مشتقة من الكلمتين**Ager** اي الحقل او التربة، وكلمة **Culture**اي العناية، وعليه يمكن القول ان الزراعة هي العناية بزراعة الارض، اذا فالزراعة تتضمن جميع الفعاليات التي يقوم بها المزارع كفلاحة الارض وزراعتها لإنتاج المحاصيل النباتية، فضلا عن تربية الحيوانات لإنتاج الحليب والصوف واللحوم والجلود، وتربية النحل والدواجن وغيرها. كما تشمل الزراعة اي عمل اخر يجري بالمزرعة لإعداد المحاصيل للسوق وتسليمها الى المخازن او الوسطاء. فالزراعة هي علم وفن ومهنة حذق ومهارة لاستثمار الموارد الارضية والبشرية.

ثانياً:علاقة الاقتصاد الزراعي بالاقتصاد العام:

هنالك علاقة قوية بين الاقتصاد الزراعي والاقتصاد العام، اذ ان اهداف الاقتصاد الزراعي لا تختلف من حيث الاساس عن الاصل الذي تفرع منه، غير ان الاقتصاد الزراعي تهمه بالدرجة الاولى معرفة فعاليات اصحاب مهنة الزراعة ورفاهيتهم، الا ان ذلك لا يمكن تحقيقه بدون نمو وتطور الفعاليات الاقتصادية الاخرى، كما أن مجال علم الاقتصاد الزارعى لم يعد مقصورا على دراسة وادارة تنظيم المزرعة فقط كما كان سابقا بل تعداها الى مواضيع اقتصادية اخرى واصبح لا يختلف كثيرا عن علم الاقتصاد العام من حيث دراسة الاسواق الداخلية والتجارة الخارجية والدورات الاقتصادية ودراسة النقود والبنوك والمالية والخدمات التسويقية والضرائب والاسعار واقتصاد العمل وغيرها. وعليه نستنتج أنه ليس هنالك اختلاف كبير بين اهداف الاقتصاد الزراعي والاقتصاد العام، ألا أن الاقتصاد الزراعي يزيد عن الاقتصاد العام بتركيزه على العلوم الزراعية الفنية والتطبيقية كعلم المحاصيل الحقلية وعلم التربة وعلم تربية الحيوان والهندسة والمكننة الزراعية، إذ يستقى من هذه العلوم العوامل الفعالة في تحسين الانتاج الزراعي كما ونوعا.

ثالثاً: نشوء علم الاقتصاد الزراعي:

يعد علم الاقتصاد الزراعي من العلوم الحديثة، اذ بدا عند تأزم المشاكل الاقتصادية الز ا رعية في اواخر القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين، وقد بدأت بوادر هذا العلم تظهر في انكلترا وكان من اوائل الباحثين والكتاب الانكليز الذين وضعوا اسس الاقتصاد الزراعي هم (**R. E. Prothero**) و(**W. Marshal**و(**J. Caird**) ومن ثم بدأت المانيا بتدريس الاقتصاد الزراعي في جامعاتها، ومن ثم تبعتها امريكا، وكانت اولى الجامعات الامريكية التي درست الاقتصاد الزراعي هي جامعة(**Wisconsin**) و (**Harvard**) (**Cornell**) اذ

بدأت هذه الجامعات الثلاث بتدريس الاقتصاد الزراعي عام (١٩٠٣م). وكان البروفسور(**H.C. Taylor**) استاذ الاقتصاد الزراعي في جامعة (**Wisconsin**) أول من الف كتابا في هذا الموضوع في امريكا عام (١٩٠٥م) ومن ثم تبعه البروفسور**T.N. Carver**( ) في جامعة **Harvard**( )عام (١٩١١م) اذ نشر كتابا في مبادئ الاقتصاد الريفي. وبعد ذلك بدأت الابحاث والمؤلفات تظهر شيئا فشيئا الى ان عم تدريس هذا الموضوع بفروعه المتعددة.

رابعاً: أنواع الزراعة:

تقسم الزراعة الى عدة انواع واهم هذه الانواع هي الاتي:

١- الزراعة البدائية المتنقلة: تحدث الزراعة المتنقلة في الاقاليم الاستوائية التي يقوم المزارعون فيها باقتلاع الغابات وزراعة الارض، فاذا استنفذت خصوبة الارض هجروها وانتقلوا الى ارض جديدة غيرها، اي انهم لا يحاولون تجديد خصوبة الأرض بسبب نقص ثقافتهم الزراعية بل ينتقلون عنها.

٢- الزراعة الكثيفة: تنشأ الزراعة الكثيفة في الاماكن التي يزدحم بها السكان وترتفع قيمة الاراضي الزراعية، كما هو الحال في احواض الانهار الرئيسة، اذ تستعمل المخصبات ولا يزرع الزرع المجهد للأرض الا بين سنة واخرى او بعد سنتين، وهنا بدأت الدورة الزراعية الثنائية والثلاثية، ويخفف هذا التنويع في الزراعة من اجهاد الارض ويفسح لها مجالا لتجديد خصوبتها.

٣- الزراعة الواسعة: تقوم هذه الزراعة في المناطق التي تتوفر فيها الاراضي الزراعية ولكنها لا تستغل على الوجه الاكمل بسبب قلة السكان، فاذا توفرت الآلات والخبرات وسهولة نقل المحاصيل الى اسواق الاستهلاك، فستزرع تلك الاراضي الواسعة، اذ ان الآلات تعوض عن قلة الايدي العاملة، غير ان انتاجية الدونم الواحد اقل بكثير منه في المناطق الزراعية الكثيفة.

٤- الزراعة المتنوعة: تنتج هذه المزارع اكثر من نوع واحد من المحاصيل ومن فوائدها الاتي:

-المحافظة على خصوبة التربة، عن طريق اتباع نظام الدورات الزراعية.

-توزيع العمل على فصول السنة وعلى محاصيل مختلفة للاستفادة من العمال والآلات طوال السنة.

-امكانية انتاج اغلب المحاصيل التي يحتاجها المزارع وعائلته.

-تجنب الخسارة الحتمية. نتيجة الجمع بين عدة مشاريع على المزرعة مما يرفع من احتمالية نجاح بعض المشاريع وبالتالي تعويض الخسارة المحتملة في المشاريع الاخرى .

-يصبح دخل المزارع موزعا على مدار السنة بدلا من ان يتحقق مرة واحدة وفائدة ذلك عدم الانفاق الزائد، وعدم الالتجاء الى المرابين وعدم البيع بأسعار منخفضة.

٥- الزراعة المتخصصة: وهي التي تتخصص في زراعة محصول معين كمزارع الشاي والمطاط والبن والقطن وغيرها، ويكون انتاج هذه المزارع مخصص للتصدير ولا يستهلك منه محليا الا القليل ومن اهم فوائدها الاتي:

-يسهل عمليات الزا رعة، كالح ا رثة والحصاد والري والمكافحة.

-يسهل عملية تصنيف المحصول.

-يساعد على القيام بالأبحاث العلمية والدراسات الفنية.

-يسهل عملية التسويق، اذ ان تسويق محصول واحد اسهل من تسويق عدة محاصيل.

-يزيد من مهارة المزارع.

٦- المزارع المختلطة: هي التي تنتج محاصيل نباتية ومنتوجات حيوانية، ويكون الدخل ناتج عن بيع المحاصيل النباتية والمنتوجات الحيوانية، وهذا النوع يماثل المزارع المتنوعة غير انه يمتاز عنها بوجود خطة مزرعية منسقة.

خامساً: النظم الزراعية:

ظهرت عدة نظم زراعية وفي اوقات مختلفة، وفي دول مختلفة وحققت النجاح بدرجات متفاوتة، ويمكن تقسيم هذه النظم الى الاتي:

١- المزارع الصغيرة: يشبه هذا النوع المؤسسات الصغيرة الخاصة، اذ يكون المزارع هو المالك ويقوم بنفسه وبمساعدة افراد اسرته بزراعة الارض حسبما يرغب فهو الذي يحدد نوع المحصول ويقوم بزراعته ويحتفظ به او يبيع جزء منه في السوق دون تدخل احد، ويلاحظ هنا استعمال الآلات محدود لصغر حجم المزرعة. وقد يؤجر المالك الارض الى مزارع يقوم بزراعتها والانتفاع منها حسب الاتفاق المثبت بالعقد بين المؤجر والمالك، او يقوم المالك بالاشتراك مع المزارع في استغلال الارض حسب اتفاق يتم بينهما.

٢- المزارع الاقطاعية (الرأسمالية): في هذا النوع من الزراعة يمتلك الافراد مساحات شاسعة من الارض يديرونها على غرار المشروعات الحديثة (الشركات)، ويقدم الافراد راس المال المستعمل، وتدار المزرعة كإحدى الشركات، وتتصف وحدة التنظيم بالاتساع وينتج الحاصل لأجل البيع في الاسواق، ويظهر في هذا النوع من الزراعة الاستغلال والاحتكار واضحين.

٣- المزارع التعاونية: لقد اخذت الم ا زرع التعاونية اشكالا عديدة منها التعاون الزراعي للاستفادة الجماعية من الخدمات الاساسية دون تجميع الحيازات وتوحيد ادارتها، ومنها التنظيم الذي يتفق عليه المزارعون او الذي تقره الدولة ، والذي بموجبه تجمع الحيازات الفردية، او توزيع حق الملكية على الفلاحين واجبارهم على الانضمام

الى جمعيات تعاونية لغرض زراعة الاراضي المحددة لهم وادارتها كوحدة واحدة تحت اشراف ناظر تعاوني وادارة جماعية منتخبة. ويحتفظ هذا التنظيم بالملكية الفردية للأرض، كما يتحدد نصيب الفرد من الانتاج على اساس حصته من الارض وعمله.

عليه فان المزارع التعاونية هي نظام يقوم على اساس الملكية الفردية للأرض والادارة المشتركة، وهدفه الاساسي الجمع بين حوافز الملكية الخاصة والاستفادة من مزايا الانتاج الكبير.

٤- المزارع الجماعية: ظهر هذا النظام في السنوات الاخيرة، وقد تبنته عدة دول منها الاتحاد السوفيتي، وتقتضي نظم المزارع الجماعية بصورة عامة أن تكون ملكية الارض وراس المال المستخدم والانتاج ملكا للجماعية، ويوزع الحاصل على الاعضاء حسب الجهد المبذول، اي حسب يوم العمل، وما عدا ذلك فالمزرعة تعد وحدة واحدة في الادارة والانتاج، ومن الطبيعي ان يكون حجم العمليات الزراعية كبير ومجال المكننة متسعا ويضطلع الاعضاء انفسهم بالعمل وفق نظام الكلخوز: وهو شكل من أشكال المزارع الجماعية في الاتحاد السوفيتي، وجدت جنبا إلى جنب مع مزارع الدولة سوفخوز، كان هذان المكونان من قطاع المزارع الاجتماعية الذي بدأ يظهر في الزراعة السوفيتية بعد ثورة أكتوبر عام ١٩١٧م.

٥- المزارع الحكومية: يشبه هذا النوع من المزارع المؤسسات الحكومية الاخرى من ناحية تنظيمها وادارتها، اذ تمتلك الحكومة الاراضي وتقوم بزراعتها وادارتها واتخاذ القرارات المناسبة وتحمل المخاطر، وتتم زراعة الاراضي تحت اشراف مديرين أو موظفين تعينهم الحكومة طبقا للسياسة التي ترسمها ويعتبر المزارعون عمالا اجراء.

ثانياً: اهمية الزراعة وخصائصها:

- اهمية الزراعة وتطورها التاريخي:

تعد الزراعة المصدر الرئيسي الذي يمد العالم بالغذاء، فهي المصدر الوحيد للبروتينات والنشويات والدهون، لذلك احترفتها جميع الشعوب على مر التاريخ قبل ان تحترف الصناعة أ اية مهنة أما عدا الصيد، اذ كان الانسان في ادواره الاولى يعيش على صيد الحيوانات وما توفره الطبيعة من نبات وجذور وثمار طبيعية، ومن ثم بدأ يربي بعض الحيوانات عندما وجد أن الصيد غير متوفر في جميع الاوقات، وسرعان ما وجد حاجة الحيوان الى الطعام فاخذ يبحث مع الحيوان عن طعام له فبدا يخرج به الى الحشائش والمروج للرعى وكذلك توفر له اللباس والكساء، وقد حدث هذا التطور خلال الاف السنين وصحبه تطور اخر في مبتكرات الانسان ليتلاءم مع ظروفه الجديدة .

فتطورت ادواته ومعداته وازدادت معرفة الانسان بالنباتات والحيوانات وازداد علمه بها وبخصائصها وانواعها، ومن ثم بدأ يفكر ويجرب حتى نجحت تجاربه بحفر الارض ووضع البذور فيها لكي تنمو وتثمر عند سقوط مياه الامطار عليها. وبعد بدأ الزراعة حدث تطور وتنوع جديد في الآلات فابتكر الانسان الوسائل البدائية لرفع المياه كالكرود والنواعير وغيرها لسقي الارض، كما ابتكر المحراث والمذراة وغيرها لتسهيل عملية الزراعة.

خلال هذا التطور بدأ فجر تاريخ البشرية القديم وبدأت القرى والمدن والحضارات تظهر شيئا فشيئا بعد عملية التوطن والاستقرار حول الانهار ومجاري المياه، وفي هذه الحضارات ظهر العلم والفن والكتابة. واذا اردنا ان نحدد تاريخ بدا الزراعة نجد صعوبة في ذلك لان عملية التطور عملية مستمرة بدأت منذ وجد الانسان واستمرت الى يومنا هذا، ولكن المتفق عليه من قبل علماء الاثار والحفريات

وعلماء الزراعة ان نوعا من الزراعة كان معروفا منذ حوالي **6000** سنة. ويمكن القول بان الوسيلة الاولى التي استخدمها الانسان في الزراعة هي الطاقة الحيوانية ولاسيما الثيران والمواشي والخيول وبقيت الطاقة الحيوانية هي الوسيلة الرئيسة في الزا رعة في اغلب بلاد العالم الى نهاية القرن التاسع عشر، ويمكن القول انه بالرغم من تحسن الات وادوات الزراعة وزيادة حجمها وانتاجها فقد بقيت الطاقة الحيوانية هي الطاقة المستخدمة لدى الفلاح الى عهد قريب.

وبعد هذا بدأ الانسان يفكر في كيفية استبدال الطاقة الحيوانية بالطاقة الالية، اذ بدا باستخدام الآلات البخارية بنطاق واسع لإدارة مطاحن الحبوب وطواحين الهواء، ومحالج القطن ومناشير الخشب وغيرها. وتلتها خطوة أخرى هي ابتكار الجرار الذي يسير بالبترول ويستعمل لأغراض عديدة، كما ادخلت الكثير من التحسينات على الادوات التي كان يستعملها الفلاح في تقليب الارض واقتلاع الحشائش لتهوية التربة وريها، فضلا عن انتاج الآلات المتخصصة بزراعة البنجر والذرة والقطن والحبوب وغيرها، كما استعملت الطائرات لرش المزارع الواسعة بسرعة فائقة بالمبيدات الحديثة للتخلص من الآفات والحشرات التي كانت تفتك وتتلف الثروة الزراعية.

أن ادخال الآلات والمكائن في الزراعة ادى الى اختصار الوقت والجهد ورفع الانتاجية بشكل كبير، اذ اصبح باستطاعة العامل الذي يستعمل الة جمع القطن ان يجني بها ما يستطيع ان يجنيه عشرون عاملا في اقل من ربع الوقت الذي كانوا يصرفونه، اذ ان الة القطن اصبحت تجمع في اقل من نصف ساعة بدلا من خمسين ساعة باستعمال الايدي، كما اصبح حلب الابقار وتجميع الحليب في قنوات وانابيب خاصة وترشيحه وتخزينه وتبريده يتم بطريقة الية فنية دون ان تمسها يد الانسان، وكذلك تستخدم الآلات في تجميع البيض وتفريخه وتغذية الافراخ الناتجة بطريقة توفر الكثير من الايدي العاملة.

- **التطور الزراعي في القرن العشرين:**

حدثت عدة تطورات زراعية مهمة في القرن العشرين منها معرفة العناصر الغذائية الضرورية للنبات والحيوان، وتحليل التربة لمعرفة تركيبها الكيميائي وكذلك صنع واستعمال الاسمدة الكيميائية. ومن اهم اوجه التقدم اكتشاف المبيدات الحشرية ومبيدات الجراثيم والفطريات والاعشاب التي كانت تهدد انواع المحاصيل الزراعية، كما تم اكتشاف هرمونات النبات: وهي مواد كيميائية تلعب دورا مهما في تنشيط نمو الجذور وزيادة نمو النبات وانتاج الفواكه، وزيادة انتاج حليب الحيوانات واستمراره، وكذلك اكتشفت هرمونات تعمل على التئام خدوش النبات وايجاد سلالات للنباتات مقاومة للديدان او الحشرات وقابلة للتخزين لمدة اطول، كما تميزت السلالات الجديدة من الحيوانات بسرعة نموها او زيادة لحمها او دهنها او حليبها او بيضها، وهذا مما يزيد في الثروة ا المعيشي للفلاح.

إن من أحدث التطورات في البحوث الزراعية هو انتاج النظائر المشعة، فباستخدام الفسفور المشع مثلا امكن التعمق في دراسة الاسمدة وطرق التسميد على اسس علمية مضبوطة. وبالطريقة نفسها امكن تتبع الحشرات لمعرفة موطن توالدها ومواسم هجرتها وعاداتها الغذائية ليتسنى وضع الخطط للقضاء عليها، وفي طريقة اخرى استخدمت الاشعة الذرية نفسها لعقم ذكور الحش ا رت فتصبح عقيمة لا تنتج افراخا، وبواسطة النظائر المشعة يمكن دراسة تكوين البيض وتكوين الحليب، لكي يمكن التحكم في تركيبهما ودرجة تركيز العناصر الغذائية فيهما وكمية انتاجهما، وذلك باتباع اساليب ومواد واوقات التغذية المناسبة. ويؤمل ان تؤدي هذه التجارب الى انتاج فصائل وسلالات ممتازة من النباتات.

مما سبق يتبين ان التطور العلمي الذي حققته الزراعة بفضل البحوث العلمية في النصف الثاني من القرن العشرين اكثر مما حققته الز ا رعة في الثمانية الاف

عام التي عاشها الانسان على الارض، وهذا يوضح لنا سرعة التعجيل في التقدم العلمي.

- الخصائص الاقتصادية للزراعة الحديثة:

إن معرفة الخصائص الاقتصادية للزراعة تعد مسالة في غاية الاهمية لوضع البرامج التنموية للقطاع الزراعي، ويمكن تقسيم النشاط الزراعي في العالم الى ثلاثة انواع وفقا لمراحل التنمية الاقتصادية وهي:

1-زراعة تقليدية متخلفة.

2-زراعة نامية.

3-زراعة حديثة متقدمة.

تتسم الاولى بانها نشاط اقتصادي زراعي ساكن (استاتيكي) تستخدم فيه وسائل الانتاج القديمة ولا تكاد مخرجاته تفي بمتطلبات السكان في ذلك البلد، اما الزراعة الحديثة فتتسم بكونها نشاط اقتصادي زراعي ديناميكي والذي يقوم على استخدام التكنولوجيا الزراعية الحديثة والمتطورة، كما يمتاز انتاجه بالنوعية والكمية المناسبة لمقابلة الطلب المحلي ومتطلبات الاسواق العالمية (اي التصدير)، وتقع الزراعة النامية بين النوعين المذكورين، وبمعنى اخر هي احدى صور التحول من الزراعة التقليدية الى الزراعة الحديثة. وبصورة عامة فان الخصائص الاقتصادية للزراعة المذكورة ادناه تنطبق بقدر او باخر على انواع الزراعات المذكورة ولكن ذلك يختلف باختلاف المرحلة التنموية للقطاع الزراعي، فبعضها ينطبق على نوع من الزراعات دون الاخرى وبعضها الاخر ينطبق على كافة الانواع ولكن بدرجات متباينة، وفيما يأتي شرح مختصر للخصائص الاقتصادية للزراعة بشكل عام:

1-التركيب التنافسي لصناعة الزراعة: يتسم النشاط الزراعي بكونه اقرب الى ان يكون تنافسيا نتيجة للاتي:

-العدد الكبير للوحدات الزراعية وصغر حجمها.

-التجانس الكبير للمحاصيل الزراعية المنتجة.

-حرية الدخول الى والخروج من النشاط الزراعي.

مما سبق يتبين ان المزارع بمفرده لا يستطيع التحكم بالسعر كما لا يمكنه الاتفاق مع المزارعين الاخرين لتحديد حجم الانتاج ونوعه مثلا. كما ان المستهلك وفق هذه السوق التنافسية لا يدفع ثمنا للسلعة اعلى من متوسط تكاليفها، وبالتالى يحقق المزارع الربح الاعتيادي غالبا.

2-ارتفاع نسبة التكاليف الثابتة الزراعية من اجمالي التكاليف: اذ يقدر راس المال الثابت الزراعي بحوالي٧٥ % والذي يتمثل بالأرض الزراعية والمباني والآلات، وغالبا ما يسعى المزارع الرشيد الى تقليل متوسط التكاليف الثابتة الى حده الادنى، وهذا يفسر الى حد بعيد استمرار الانتاج الزراعي في فترة الازمات الاقتصادية الذي تتوقف فيه بعض الوحدات الاقتصادية اللازراعية، كما ان الخروج من عمليات الانتاج الزراعي سوف تواجه بخسارة كبيرة لعدم امكانية استعادة كافة مكونات راس المال الثابت.

3-الموارد الاقتصادية الزراعية غير متعددة الاستخدام: تتسم معظم الموارد كالأرض الزراعية والآلات والعمل العائلي شديدة التخصص الى الحد الذي تنخفض فيه قيمتها الاستعمالية كثيرا خارج النشاط الزراعي.

4-التقدم التكنولوجي شديد الاثر في الزراعة: يتضح ذلك عن طريق انتاج سلالات محصولية مقاومة للأمراض وتتسم بالإنتاج الوفير والصفات النوعية المرغوبة، فضلا عن استخدام التقنيات الحديثة مثل الري بالتنقيط ومكننة العمليات الزا رعية.

5-التخصص الانتاجي واللاتخصص العمالي: غالبا ما تتسم بعض المناطق الجغرافية بظروف مناخية يترتب عليها جودة زراعة انواع معينة دون غيرها من

المحاصيل، بينما يصعب في الزراعة سيادة التخصص العمالي، اي ان يقوم عامل بعمل معين دون غيره كما في الانشطة الغير ز ا رعية، اذ تتباين العمليات الانتاجية فيما بينها خلال الفترة الانتاجية للمحصول، مما يترتب على سيادة التخصص الدقيق في العمليات المزرعية الى تعطيل جزء من قوة العمل المزرعي.

6-موسمية الانتاج الزراعي: يرتبط الانتاج الزراعي بما يسمى بالموسمية، وهو استغراق العملية الانتاجية لمدة زمنية متصلة، ذلك لان الزراعة عملية بيولوجية ذات تأثر بالمتغيرات الطبيعية، وهذا الترابط بين بيولوجية الزراعة وتأثرها بالظروف الطبيعية يعرف بموسمية الانتاج الزراعي، وهذه الظاهرة يترتب عليها العديد من النتائج منها موسمية الدخول المزرعية وموسمية بعض الصناعات الزراعية كتعليب معجون الطماطم او انتاج السكر من البنجر والقصب السكري.

7-ضعف المرونة السعرية والدخلية للسلع الزراعية: تتسم المرونة السعرية للسلع الزراعية بالانخفاض نتيجة ان معظم السلع الزراعية كالحبوب والخضروات تعد سلعا رئيسة ضمن النمط الاستهلاكي للفرد ومن ثم فإنها ضرورية، ولا توجد بدائل لمعظم السلع الزراعية وخصوصا الغذائية منها، كذلك تتسم المرونة الدخلية للسلع الزراعية في الدول المتخلفة بالارتفاع، الا انها منخفضة في الدول المتقدمة، ويعود ذلك الى عدم الاشباع من السلع الزراعية بالرغم من ضروريتها في الدول المتخلفة، وعليه فان أي زيادة في الدخل الفردي سيتم انفاق النسبة الاكبر منها على السلع الزراعية.

8-ضعف مرونة العرض السعرية للسلع الزراعية: تشير مرونة العرض السعرية الى مدى استجابة الكمية المعروضة من السلع الزراعية للتغير في سعرها، ويعود سبب انخفاض مرونة العرض السعرية للسلع الزراعية الى عدد من المتغيرات، في مقدمتها التأثير الكبير للظروف الطبيعية على الانتاج الزراعي، فضلا عن طول المدة بين بدأ الانتاج وحصد المحاصيل او المنتجات.

9-صعوبة التحكم في كمية الانتاج: وذلك نتيجة ارتباط الانتاج الزراعي بالظروف الطبيعية والبيولوجية وهي غالبا ما تقع خارج ارادة المزارع، كما ان عدم امكانية التحكم في حجم الانتاج يؤدي الى مشكلات متعددة على صعيد السياسة الزراعية والاقتصادية اذ يصعب وضع خطة ز ا رعية سواء على مستوى المزرعة او القطاع، وتختلف درجة التنبؤ واللايقين في الزراعات المتقدمة مقارنة بالمتخلفة ويترتب عليه اختلاف درجة التحكم بكمية الناتج الزراعي، اذ تتسم الزراعات المتقدمة بقدر كبير من الاستخدام التكنولوجي والبيولوجي كالمكننة الزراعية واساليب الارواء والمبيدات الفطرية والحشرية وبالتالي امكانية التحكم النسبي بالناتج المزرعي بخلاف البلدان المتخلفة.

10-المخاطرة وصعوبة التمويل المزرعي: تعد الزراعة من الصناعات التي تتسم بدرجة عالية من المخاطرة واللايقين وذلك لارتباطها بعمليات بيولوجية تتحكم فيها الظروف الطبيعية كالمناخ ومعدل الامطار وتوزيعها، ومن هنا يتأتى السبب في صعوبة تمويل الزراعة، اذ فضلا عن هذه السمة فان راس المال المستثمر يتسم بالضخامة وطول الفترة التي يستغرقها راس المال حتى يغطي عوائده التمويل الذي تحتم توفيره، كما تعد التقلبات السعرية وما تتسم به المنتجات الزراعية من سرعة التلف وانخفاض مرونة الطلب او العرض.

11-صفات السلع الزراعية: ان الصفات التي تتسم بها المنتجات الزراعية تعد خاصة بها وقلما تتسم بها سلع اخرى، فالسلع ا ويصعب التحكم في شكلها او نوعيتها بالدقة التي يمكن التحكم بها في مثيلتها الصناعية، كما تتسم بعض المنتجات الزراعية بضخامة حجمها مما يرفع من تكاليف تخزينها، هذا فضلا عن أن العديد من السلع الزراعية يتسم بالتلف السريع نتيجة تأثره بالعمليات البيولوجية وتأثره بالعمليات التخزينية لمدى طويل.

الفصل الثانى: السياسة السعرية الزراعية:

أهداف الفصل الثانى:

بعد انتهاء الطالب من دراسة هذا الفصل يجب أن يكون الطالب قادراً على أن:

١- تحديد الأساليب المختلفة لتسعير الحاصلات الزراعية .

٢- يتعرف على الآثار الاقتصادية لسياسة دعم مستلزمات الانتاج فى القطاع الزراعى.

٣- يوضح السياسة السعرية للسلع الزراعية فى مصر.

الفصل الثانى : السياسة السعرية الزراعية:

ترتبط أى ظاهرة اقتصادية ارتباطا مباشر بالأسعار ، حيث تقوم الأسعار بالعديد من الوظائف مثل :.

- تخصيص الموارد بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتوجيه الإنتاج من السلع والخدمات وفقا لرغبات المجتمع، وأيضاً توجيه الانفاق الاستهلاكي حسب ما يرغبه المجتمع، إجراء المبادلات فى أسواق السلع والخدمات، بالإضافة إلى التأثير على توزيع الدخل القومى .

وتعد السياسة السعرية الزراعية شرطا ضروريا لتحفيز الإنتاج الزراعي وإن كانت غير كافية لتحقيق هذا الهدف . فلابد وأن تعمل مع غيرها من السياسات المكملة لها . وتلعب السياسة السعرية الزراية دوراً هاماً فى تحقيق الاستقرار السعرى فى أسواق السلع الزراعية وما يترتب عليها من تحقيق الاستقرار فى دخول المزارعين . فضلاً عن دورها فى توجيه الاستهلاك من السلع الزراعية وتوزيع الدخل وزيادة إيرادات الدولة وتوفير احتياجات التصدير .

- **الأساليب المختلفة لتسعير الحاصلات الزراعية :.**

يعد تحديد أسعار السلع الزراعية من أهم المشكلات التى تواجه قطاع الزراعة . حيث تتعدد طرق وأساليب تسعير الحاصلات الزراعية ويمكن إجمال هذه الطرق فيما يلى :

أولاً:مفهوم الموارد البشرية :.

حيث تتحدد أسعار السلع الزراعية وفقاً لتفاعل قوى العرض والطلب فى السوق المحلى . ويختلف التسعير الحر للسلع الزراعية عن السلع الصناعية، بسبب اختلاف ظروف العرض فى القطاع الزراعى عن القطاع الصناعى . فالإنتاج الصناعى متصل ومستمر ويتغير مع تغير ظروف الطلب على السلع الصناعية . فى حين أن الإنتاج الزراعي موسمى والاستهلاك مستمر ومتصل .

ولذلك فإن المخزون من السلع الزراعية يلعب دوراً أساسياً فى تكوين السعر السوقى الحر ، فى حين يلعب المخزون دوراً ثانوياً فى تحديد أسعار السلع الصناعية . وتختلف، أسعار السوق الحرة للسلع الزراعية من موسم لآخر ، حيث تنخفض الأسعار بشكل ملحوظ فى مواسم الحصاد ثم تبدأ فى الارتفاع التدريجى كلما اقتربنا من موسم التراخى، وذلك لأن صغار المزارعين يميلون إلى بيع أكبر جزء من إنتاجهم فور انتهاء موسم الحصاد وذلك لمقابلة المتطلبات النقدية السابقة خلال فترة الإنتاج.

ويتميز القطاع الزراعى بوجود أحجام وقدرات مختلفة من البائعين، وكلما زادت قدرة البائع كلما زادت فترة بقائه فى السوق . فصغار المزارعين عادة ما ينسحبون مبكرا من السوق، فى حين يحاول كبار المزارعين بيع قدر ثابت من إنتاجهم خلال موسم الحصاد وذلك للاحتفاظ بأكبر قدر من الإنتاج لما بعد موسم الحصاد حيث تبدأ الأسعار فى الارتفاع . ولذلك ففى ظل التسعير الحر يحصل صغار المزار عين على سعر أقل لإنتاجهم مقارنة بكبار المزارعين . وكلما زادت مقدرة البائع كلما زادت فترة بقائه فى السوق وزادت إمكانية حصوله على سعر أعلى

لإنتاجه حيث يستطيع المنتج التحكم فى السعر ولا يقبل سعر السوق كأمر مسلم .

وبناء على ما سبق يمكن تصوير المسار الزمنى لكل من حجم المبيعات والأسعار فى السوق الحرة على النجو التالى المبين فى الشكل (أ) ، (ب) .

(أ) (ب)

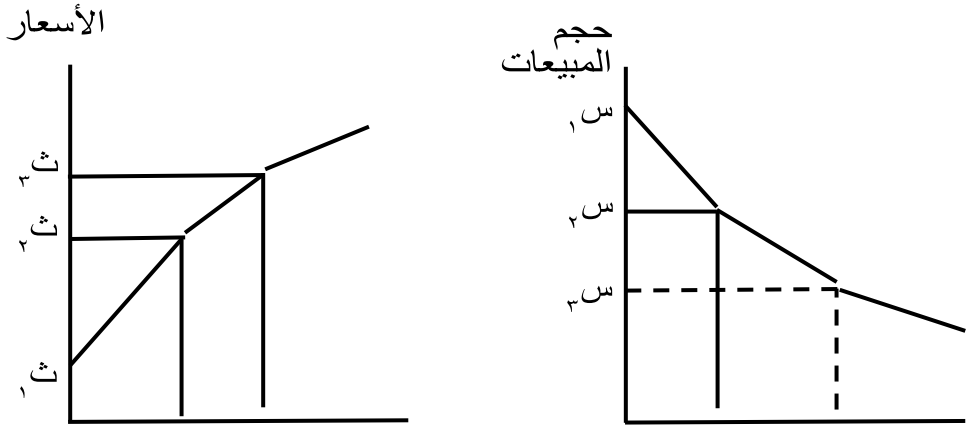

شكل رقم (١)

ويلاحظ مما سبق أن المبيعات تكون أكبر ما يمكن فى السوق فى الحصاد = (و س ١) كما يتضح من الشكل (أ) ولذلك فإن سعر السوق يكون أقل ما يمكن = (و ث ١) كما يتضح من الشكل (ب) وبمر ور الوقت يتزايد ، خروج صغار المزارعين من السوق وتتخفض المبيعات .

فعند النقطة الزمنية (ن) ينخفض حجم المبيعات إلى (و س ٢) كما فى الشكل (أ) وتبدأ الأسعار تدريجياً فى الإرتفاع إلى أن تصل (و ث ٢) عند النقطة الزمنية (ن ١) فى الشكل (ب) . وهكذا يتزايد خروج المزارعي من السوق وعند النقطة (ن ٢) تنخفض المبيعات إلى (و س ٢) وترتفع الأسعار إلى (و ث ٢)، ولذلك فإن كبار المزارعين وهم من يبقى فى السوق بعد النقطة الزمنية (ن ٢) يحصلون على أعلى الأسعار قرب نهاية موسم التراخى .

ثانياً: التسعير الحكومى :.

ويتم تحديد الأسعار من خلال التدخل الحكومى وتوجد مجموعة من الأهداف التى تسعى الدولة إلى تحقيقها من وراء التدخل فى سوق السلع الزراعية مثل[٤] تحقيق استقرار الأسعار والدخول الزراعية نظراً لوجود علاقة عكسية بين حجم الناتج الزراعى والدخول المتحققة من بيع هذا الناتج، ويرجع ذلك إلى انخفاض مرونة الطلب السعرية على السلع الزراعية من ناحية، وتعرض الإنتاج الزراعى لكثير من التقلبات بسبب خضوعه للظروف الطبيعية التى لا يمكن السيطرة عليها من ناحية أخرى.

وقد تهدف الدولة إلى حماية المزارعين من الاحتكار الشرائى وما يعنيه من الانخفاض النسبى فى الأسعار التى يحصل عليها المنتجين وانخفاض الدخول الزراعية أو توصيل السلعة للمستهلكين بأسعار مناسبة،

(1) Tomek, W. and. Robinson, K, Agricultural Product Price, Cornell University Printing 4th Printing. 1979, p. 378.

بالإضافة إلى أهداف أخرى مثل تحقيق الاكتفاء الذاتى من السلع الغذائية وتنظيم حركة التجارة الداخلية للسلع الزراعية .

وتنقسم وسائل التدخل الحكومى فى التسعير إلى وسائل ذات تأثير مباشر على الأسعار وأخرى ذات تأثير غير مباشر .

١ ـالوسائل ذات التأثير المباشر على الأسعار الزراعية:.

وتتمثل هذه الوسائل فى التسعير الجبري للسلعة حيث تحدد الدولة سعر معين للسلعة يختلف عن سعر السوق الحرة، ويأخذ التسعير الجبري للسلعة عدة احتمالات منها تحديد حد أدنى أو حد أقصى لسعر السلعة أو تثبيت السعر حول المتوسط الذى ساد فى فترة زمنية سابقة، وسيتم إيضاح هذه: الاحتمالات فى النقاط التالية :

(أ) تحديد حد أدنى لسعر السلعة[٤] :.

وهذا السعر يكون أعلى من سعر التوازن، ويمثل هذا السعر دعم للمنتجين حيث يترتب على هذا التحديد، وكما يتضح من الشكل رقم (٢.) :

- ظهور فائض عرض فى سوق السلعة = أ ب وذلك فى ظل بقاء ظروف العرض كما هى . وقد يشجع هذا السعر المنتجين على زيادة العرض فينتقل منحنى العرض إلى اليمين .

ولكى تضمن الدولة استقرار السعر عند هذا السعر الجبرى ،لابد وأن يصاحب هذه السياسة عدة إجراءات مثل:

- تقييد العرض وذلك بتحديد المساحات المزروعة من هذه السلعة .

(1) G. M. Meier, Prcing Policy, for, Development Management, op. cit, p. 30

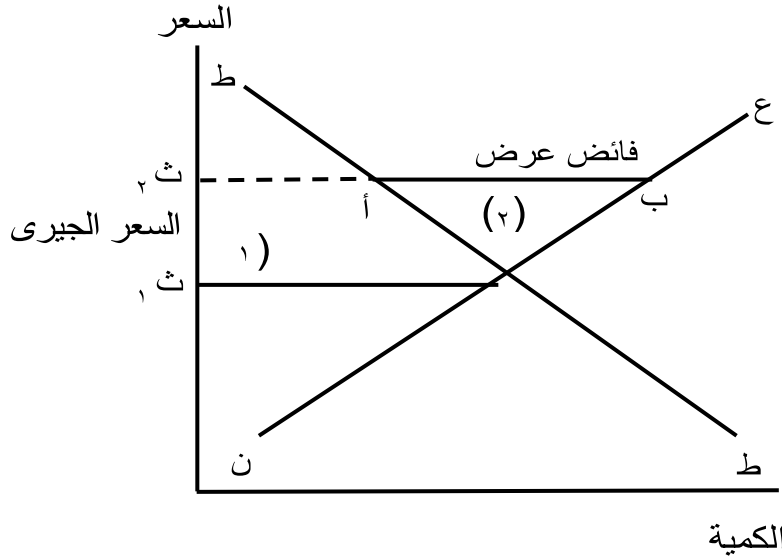

شكل (٢)

- خلق طلب إضافى على هذه السلعة عن طريق إيجاد استخدامات جديدة للسلعة، أو شراء فائض العرض وتخزينه مما يحمل الدولة أعباء إضافية.

- انخفاض فانض المستهلكين لهذه السلعة من ط د ث١، إلى ط أ ث٢ ، أى بمقدار المساحة رقم (١) .

- زيادة فائض المنتجين من ث ١ د ن السلعة من ط د ث ١، إلى ث ٢ ب ن ، بمقدار المساحة رقم (١)، (٢)

ب ـ تحديد حد أقصى لسعر السلعة "دعم أسعار المستهلك" :

ويكون هذا السعر أقل من سعر التوازن ، ويترتب على تحديد هذا السعر كما يتضح من الشكل رقم (٣) ما يلى :

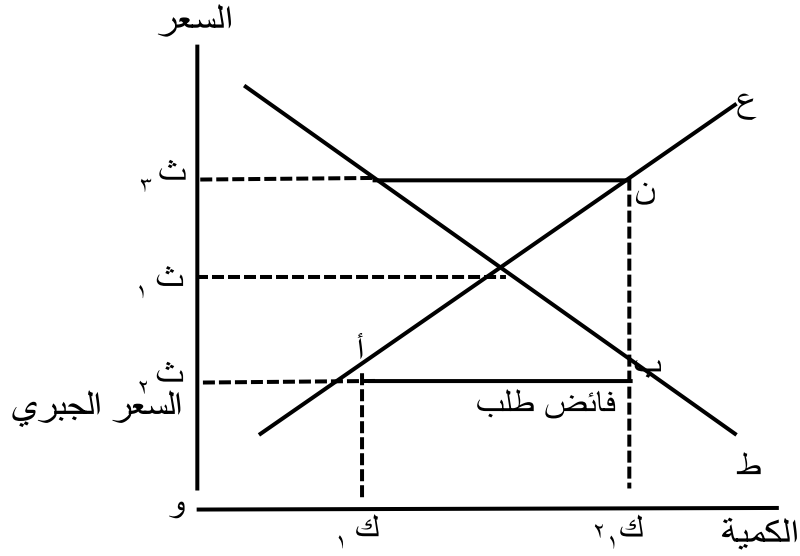

شكل (٣)

- ظهور فائض طلب فى سوق السلعة = أ ب حيث تؤدى هذه السياسة إلى انكماش الكمية المعروضة وتمدد الكمية المطلوبة.

ولكى تضمن الدولة الحفاظ على هذا السعر يوجد أمامها أحد اختيارين :

- توزيع السلعة بالبطاقات على المستهلكين لضمان حصول كل مستهلك على حصة بالسعر المدعوم .
- حفز المزارعين على إنتاج الكمية (م ك ٢) وتحمل الدولة فى هذه الحالة الغرق بين ثمن الطلب لهذه الكمية (و ث ٢) وثمن العرض لها (و ث ٣) .

وبذللك تصمن الدولة سعراً مجزياً للمنتج وسعراً منخفضاً للمستهلك، وفى هذه الحالة تعد هذه السياسة بمثابة دعم لكل من المستهلك والمنتج .

يترتب على إتباع الدولة للسياسة السابقة مجموعة من الآثار الاقتصادية يمكن إيضاحها كما يلى :

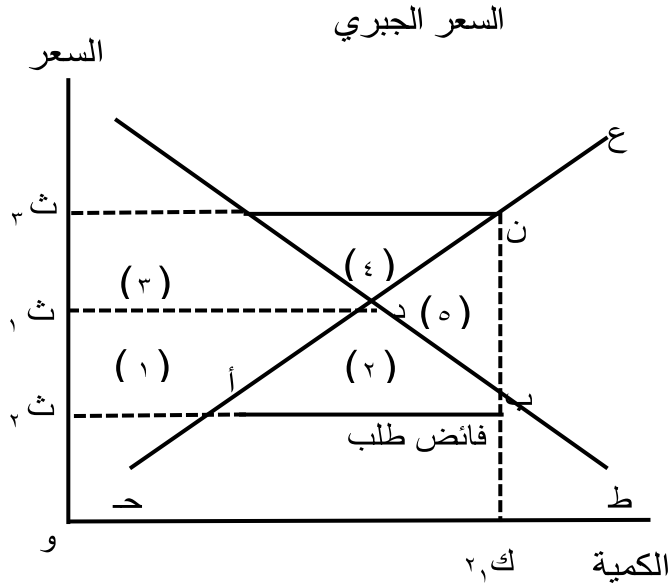

شكل (٤)

- زيادة فانض المستهلكين من (ط د ث ١) إلى (ط د ث ٢) أى بمقدار المساحة رقم (١)، (٢) .
- زيادة فانض المنتجين من (ث ١ د حـ) إلى (ث ٣ ن حـ) أى بمقدار المساحة رقم (٣)، (٤) .
- تتحمل ميزانية الدولة عبء الدعم = (ث ٣ ن ب ث ٢) إلى المساحة (١)، (٢) ، (٣)، (٤)، (٥) .

- زيادة فائض المستهلكين من (ط د ث ١) إلى (ط د ث ٢) أى بمقدار المساحة رقم (١)، (٢) .

– يتحمل الاقتصاد القومى عبء أو خسارة تعادل المساحة رقم (٥) حيث يعد عبء على ميزانية الدولة لا يستفيد منه أى من المستهلكين أو المنتجين . ويرجع ظهور هذا العبء إلى تشجيع المنتجين على زيادة حجم إنتاجهم ولكن عند تكلفة مرتفعة، فالإنتاج الإضافى لا يعتبر كفء، بالإضافة إلى تشجيع المستهلكين على زيادة حجم استهلاكهم مستوى سعرى منخفض .

ولذلك حتى تكون سياسة دعم المستهلك والمنتج مقبولة لابد من المقارنة بين التكلفة الاقتصادية التى يتحملها الاقتصاد القومى ، وبين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التى ترغب الدولة فى تحقيقها من وراء هذه السياسة . حيث تكون السياسة مقبولة إذا تفوقت المنافع على التكاليف يتحملها المجتمع(١)

حـ– تثبيت السعر حول المتوسط الذى ساد للأسعار خلال فترة زمنية معينة :

لا يشترط فى سياسة التسعير الجبرى للسلع الزراعية أن يتم فيها يد سعر للسلعة مختلف عن سعر التوازن ، ولكن قد تقوم الدولة بفرض سعر جبري للسلعة حول متوسط سعر السوق الحر الذى ساد خلال فترة زمنية سابقة .

وتهدف هذه السياسة إلى تأمين المزارع الصغير بصفة أساسية . والذى يقوم عادة بتسويق محصوله فور إنتهاء موسم الحصاد من مخاطر انخفاض أسعار الحاصلات الزراعية فور ظهور الإنتاج الجديد بالأسواق،

(١) فهمى بشاى، نحو سياسة سعرية وتسويقية أفضل، الندوة القومية للسياسات السعرية والتسويقية الزراعية، وزارة الزراعة ومنظمة الأغذية والزراعة، القاهرة سنة ١٩٨٧، ص ٤٦ .

بالإضافة إلى تأمين المنتجين بصفة عامة من التقلبات الموسمية فى مستوى الأسعار . وهذه السياسة وإن كانت تعمل على تثبيت الأسعار إلا أنها تجعل دخول المزارعين تتقلب فى نفس اتجاه تقلب حجم الإنتاج كما يتضح فى الشكل رقم (٥) .

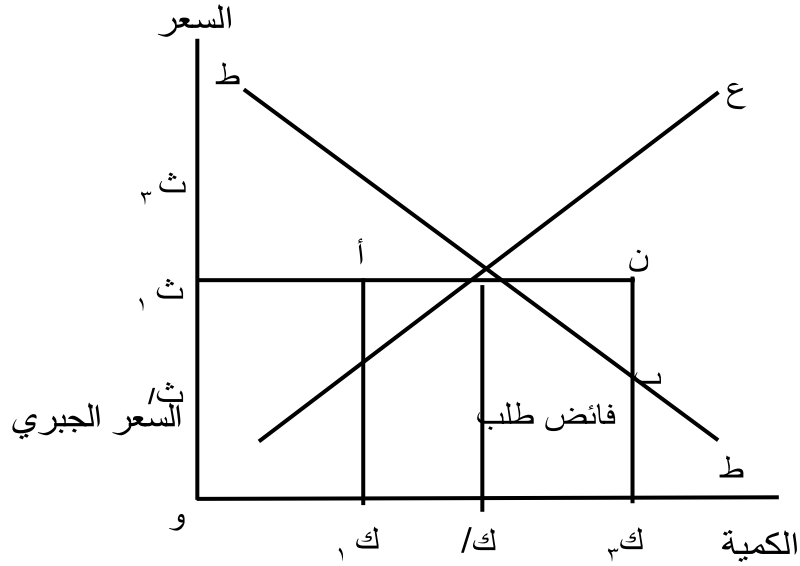

شكل (٧ - ٥)

- فى حالة زيادة الإنتاج إلى ك٢ تزيد الدخول إلى (و ك٢ ن ث/) .
- وفى حالة انخفاض الإنتاج إلى (ك١) تقل الدخول إلى (و ك٢ أ ث/).

ويشترط لنجاح سياسة التسعير الجبرى فى تحقيق الأهداف المرجوة من ورائها توفر عدد من المقومات مثل :

اختفاء ظاهرة التضخم النقدى ، ففى فترات التضخم يفقد السعر المحدد جاذبيته بالنسبة للمنتج . وإمكانية تحديد مواصفات دقيقة للسلعة حتى لا يتمكن المنتجين من استبدال الرتب بأخرى أقل منها . بالإضافة إلى

مرونة سياسة التسعير الجبرى حتى تسمح بمواجهة كافة الظروف المتوقعة . وقدرة الدولة على الإشراف بدقة على الأسواق . فضلاً عن وعى المستهلك حتى لا يقبل على الشراء بأسعار أعلى من الأسعار المحددة .

٢ ـ الوسائل ذات التأثير غير المباشر على الأسعار :.

هى وسائل تستهدف التأثير على الأسعار، من خلال التأثير على جانب الطلب أو العرض ، ويمكن إيضاح أهم هذه الوسائل فيما يلى :

(أ) التأثير فى الأسعار عن طريق التأثير فى الطلب على المنتجات الزراعية :.

فى هذه الحالة تتدخل الدولة فى سوق السلعة كمشترى بطريقة اختيارية عند أسعار محددة تسمى أسعار الضمان أو أسعار الدعم أو أسعار الحد الأدنى . ويقوم المزارع بالبيع للحكومة بهذه الأسعار اختيارياً . وغالباً ما تكون هذه الأسعار أعلى من أسعار السوق الحرة . وهذا التدخل من جانب الحكومة عادة ما يكون لصالح صغار المزارعين الذين يقومون ببيع جانب كبير من إنتاجهم للدولة دون تحمل أى نفقات للتخزين ودون تعرضهم لمخاطر انخفاض سعر البيع فى موسم الإنتاج . وفى نفس الوقت يقبل كبار المزارعين على بيع جانب من إنتاجهم للدولة بالسعر المعلن طالما كان السعر يغطى التكاليف الحدية للإنتاج وبذلك فلن ما يتبقى من إنتاجهم يحتمل بيعه بسعر أعلى في موسم التراخى .

(ب)التأثير فى الأسعار عن طريق التأثير فى جانب العرض :.

تقوم الدولة فى هذه الحالة بالتأثير فى جانب العرض من خلال فرض ضريبة على الإنتاج أو منح إعانات من خلال تقديم القروض المدعمة . ويمكن إيضاح أثر إحدى هذه السياسات على الأسعار كما يلى :

- **الآثار الاقتصادية لسياسة فرض ضريبة على الإنتاج الزراعى :**

يؤدى فرض الضريبة على المنتج إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج ومن ثم انتقال منحنى العرض إلى اليسار من (ع) إلى (ع ١) كما هو موضح بالشكل رقم (٦) .

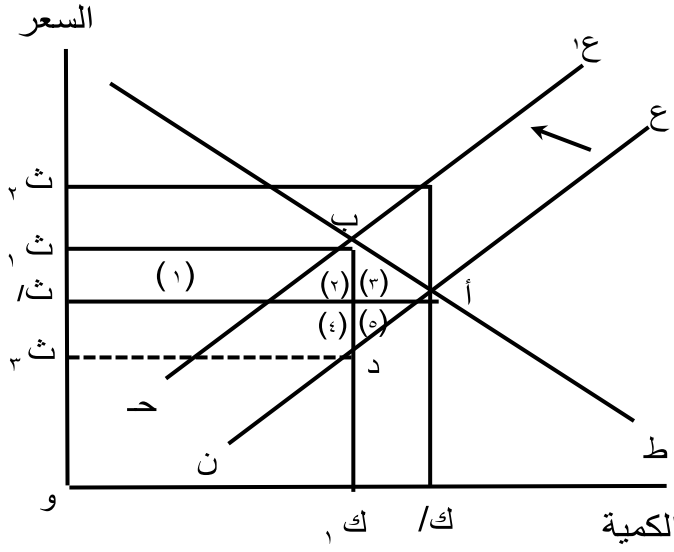

شكل (٦)

◉ ويترتب على انخفاض العرض ما يلى :.

- انتقال نقطة التوازن من (أ) إلى (ب) .
- ارتفاع سعر التوازن من (ث/) إلى (ث ١) .
- انخفاض كمية التوازن من العامة في فصل الصيف .

∴ المستهلك يدفع سعر أعلى (ث ١) للحصول على كمية أقل (ك ١) ولينخفض السعر الصافى الذى يحصل عليه المنتج إلى (ث ٣) ، ولذلك :

- ينخفض فائض المستهلك من (ط أ ث/) إلى (ط ب ث ١) أى بمقدار المساحات (١ ، ٢، ٣) .

- ينخفض فائض المنتجين من (ث/ أ ن) إلى (ث ٣ د ن) أى بمقدار المساحات (٤ ، ٥) .

- ارتفاع سعر التوازن من (ث/) إلى (ث ١) .

- تحصل الدولة على إيرادات ضريبية = ث ١ ب د ث ٣ .

وهى خسارة فى فوائض كل من المستهلكين والمنتجين تتحول إلى الدولة.

- يتحمل المجتمع خسارة = المساحة (ب أ د) = (٣ ، ٥) وهذه الخسارة ترجع إلى ما يلى :

- الخسارة الصافية بسبب انخفاض حجم الإنتاج = (أ د حـ) .
- الخسارة الصافية بسبب انخفاض الاستهلاك = (ب د حـ) .

ويمكن تصور الحالة العكسية للنتائج السابقة فى حالة منح الدولة دعم للمنتجين .

(حـ) التأثير فى الأسعار من خلال التأثير فى الكميات وأسعار مستلزمات الإنتاج :.

ويتم ذلك من خلال دعم أسعار مستلزمات الإنتاج أو إعفاء مستلزمات الإنتاج من الضرائب والرسوم الجمركية . وتقوم الدولة بإتباع هذه

الوسيلة فى حالة ظهور مستلزمات إنتاج حديثة، لا تستخدم الاستخدام الأمثل من جانب المزارعين لارتفاع أسعارها . وفى هذه الحالة تتفوق سياسة دعم مستلزمات الإنتاج على سياسة دعم السلعة النهائية حيث تؤدى هذه السياسة إلى ما يلى :

- تكثيف استخدام المدخلات الحديثة المعانة غير المستخدمة بالكميات المثلى وذلك بفعل أثر السعر .
- إذا انتفت مبررات هذه السياسة يمكن إلغاء الدعم أو تخفيضه . ولذلك فإن هذه السياسة تعد أكثر مرونة من سياسة دعم السلعة النهائية .

إلا أن هذه السياسة فى نفس الوقت قد تكون أكثر تكلفة للدولة من سياسة دعم سعر السلعة النهائية . وذلك لأن دعم سعر السلعة النهائية يكون موجه لسلعة واحدة فى حين أن دعم مستلزمات الإنتاج عادة ما يكون لكل السلع التى تستخدم هذا المدخل الإنتاجى حيث توجد صعوبات إدارية تحول دون تطبيق سياسة دعم مستلزمات الإنتاج لمحصول واحد .

ويمكن إيضاح الآثار الاقتصادية لسياسة دعم مستلزمات الإنتاج باستخدام الشكل البيانى رقم (٧) .

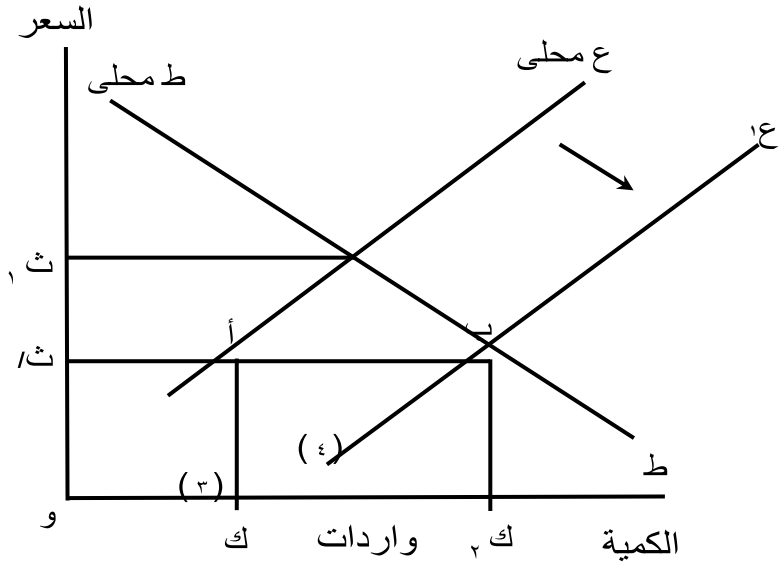

شكل (٧)

◉ ويتم التحليل تحت الافتراضات التالية :.

- الدعم موجه لمستلزمات الإنتاج لسلعة واحدة (س) .
- السعر العالمى للسلعة (س) = ث/ والسعر المحلى = ث ١ .
- انخفاض كمية التوازن من العامة في فصل الصيف .

– ترغب الدولة فى تقديم السلعة للمستهلك بالسعر العالمى = (ث/) ولذلك حجم وارداتها = (ك ١ ك ٢) ومدفوعات الدولة من النقد الأجنبى = (أ ب ك ٢ ك ١) .

فإذا رغبت الدولة فى توفير هذه السلعة محلياً وتقديمها للمستهلك بنفس السعر العالمى من خلال دعم أسعار أهم المستلزمات الإنتاجية المستوردة وليكن المدخل الإنتاجى (ن) .

- فى هذه الحالة لابد وأن تقوم الدولة بتخفيض سعر المدخل (ن) بما يضمن زيادة الكمية المعروضة من السلعة إلى (ك ٢) .

ـ ولمعرفة مقدار الدعم الواجب تقديمه إلى المدخل (ن) لابد من دراسة المرونات التالية :

- مرونة الطلب السعرية لهذا المدخل لمعرفة مقدار الزيادة فى الكمية المطلوبة منه نتيجة لتخفيض سعره بمقدار معين .
- مرونة إنتاج السلعة (أ) بالنسبة للمدخل الإنتاجى (ن) لمعرفة مقدار الزيادة فى الكمية المعروضة من السلعة (أ) نتيجة زيادة الكمية المستخدمة من الدخل (ن) .

ومن خلال دراسة هذه المرونات يمكن تحديد الانخفاض اللازم إجرائه فى سعر المدخل الإنتاجى من خلال الدعم .

ـ إذا قامت الدولة بتخفيض سعر المدخل الإنتاجى مما أدى إلى انتقال منحنى العرض فى الشكل رقم (٨) إلى (ع ١) سيترتب على ذلك ما يلى :

أولاً: بالنسبة للمنتجين :.

ستؤدى هذه السياسة إلى زيادة فائض المنتجين بمقدار المساحة رقم (٣ ، ٤) وهذه الزيادة ترجع إلى ما يلى :

- انخفاض سعر المدخل (ن) .
- زيادة الإيراد نتيجة لزيادة الإنتاج من (ك ١) إلى (ك ٢) مطروحاً منه قيمة المدفوعات إلى المدخل (ن) نتيجة لزيادة الكمية المستخدمة منه (ن) .

ثانياً: ميزانية الدولة :.

تتحمل الدولة عبء الدعم المقدم للمدخل (ن) .

ثالثاً: بالنسبة للمستهلكين :.

لن يتغير فانضهم حيث سيظلوا يحصلوا على نفس الكميه ($ك_{٢}$) وبالسعر (ث/) . والأثر النهائي على الرفاهية يتمثل فى الفرق بين ما تحملته الدولة من أعباء الإعانة مطروحاً منه مقدار الزيادة فى فائض المنتجين .

رابعاً: الأثر على النقد الأجنبي :.

يتوقف أثر هذه السياسة على النقد الأجنبى على ما يلى :

- الانخفاض فى مدفوعات الدولة من النقد الأجنبى الذى كان موجهاً لاستيراد السلعة (س) من الخارج .
- الزيادة فى مدفوعات الدولة من النقد الأجنبى لإجراء مزيد من الإستيراد للمدخل (ن) .

والأثر النهائى لسياسة دعم مستلزمات الإنتاج يتوقف على أثر هذه السياسة على الرفاهية الاقتصادية من ناحية وأثرها على مدفوعات النقد الأجنبى من ناحية أخرى .

◉ السياسة السعرية للسلع الزراعية فى مصر :.

مرت السياسة السعرية للسلع الزراعية فى مصر بعدة مراحل يمكن إيضاحها على النحو التالى :

المرحلة الأولى من سنة ١٩٣٩ إلى سنة ١٩٦٠ :

لم يكن فى مصر خلال هذه المرحلة سياسة سعرية محددة ولكن كان هناك مجموعة من الإجراءات السعرية تعمل على توجيه الإنتاج الزراعي لمواجهة ظروف محددة . وقد إرتبط تدخل الدولة فى السياسة السعرية الزراعية خلال هذه المرحلة بالظروف الناشئة عن قيام الحرب العالمية الثانية . فقد كان لقيام الحرب أثراً سيئاً على تجارة مصر الخارجية، حيث فقدت مصر الجزء الأكبر من أسواقها الخارجية للقطن وواجهت صعوبات فى سبيل حصولها على حاجتها من السلع الزراعية الرئيسية من الخارج مما دفع الدولة إلى اتخاذ الإجراءات الآتية :

١ تم إخضاع تجارة وتسعير القطن منذ عام ١٩٥٢ إلى لجنة القطن المصرية . فحتى عام ١٩٥١ كانت أسعار القطن تتحدد وفقاً لظروف الطلب ، ولذا كانت أسعاره تتعرض لتقلبات شديدة من عام لآخر ، حيث كانت تجارة القطن تتم من خلال مجموعة من البورصات مثل بورصة العقود الآجلة والأسواق الحاضرة "مينا البصل" وكانت بورصة العقود الآجلة مرتعاً خصباً للمضاربات ومنذ عام ١٩٥٢ تم إخضاع تجارة وتسعير القطن إلى لجنة القطن المصرية، ولذلك شهدت الفترة منذ عام ١٩٥٤ ـ ١٩٦١ تقلبات محدودة فى أسعار القطن باستثناء عام ١٩٥٦ . حيث تراوح سعر القنطار من القطن ما بين ١٢,٠٧ جنيه فى عام ١٩٥٢ و ١٥,٠٤ جنيه عام ١٩٦٠ .

٢ تسعير السلع الرئيسية والسلع الغذائية وذلك بهدف توفير هذه السلع الخاصة لساكنى الحضر بأسعار تتلاءم مع دخولهم، وفى سبيل ذلك اتبعت ما عرف بسياسة التوريد الإجباري لعدد من المحاصيل الهامة ، فقامت الدولة بتحديد أسعار الأرز بكافة أنواعه عام ١٩٣٩ . وقامت بالتدخل فى سوق القمح بهدف الاستيلاء على المحصول فحددت ما يسمى بقمح الحيازة عن كل فدان تراوح ما بين " أردب" إلى ثلاثة أرادب

وفقاً لدرجة خصوبة التربة . وتولى بنك التسليف مهمة استلام القمح من المزارعين نيابة عن الحكومة بالسعر الرسمي المحدد من جانبها . وقد حددت حد أدنى لسعر الأردب من القمح نتيجة للتقلبات الشديدة فى الكميات المنتجة من القمح، فقد حدثت زيادة كبيرة فى المحصول عام ١٩٤٠ أدى إلى انخفاض أسعاره ثم حدث نقص شديد فى المحصول عام ١٩٤١ أدى إلى أرتفاع أسعاره .

٣ قامت الحكومة بالتأثير فى عرض بعض المحاصيل عن طريق تحديد حد أدنى للمساحات المزروعة، فقد حددت الحكومة حد أدنى لمساحات، القمح والشعير المزروعة بما يقل عن ٥٠% من الحيازة وأدخل على هذا النظام عدة تعديلات إلى أن وصلت هذه النسبة إلى ١/٣ الحيازة عام ١٩٥٤ /١٩٥٥ وارتبط ذلك بنظام التوريد الإجباري .

المرحلة الثانية سنة ١٩٦١ ـ ١٩٧٣ :

تمت خلال هذه المرحلة عدة إجراءات هامة خاصة بالقطاع الزراعي ، مثل صدور قانون الإصلاح الزراعي الثانى وتعديلاته، والتأميم الشامل لتجارة القطن والعديد من أوجه النشاط الاقتصاديى المختلفة ومنها مطاحن الغلال ومضارب الأرز ومعاصر الزيوت وغيرها . كما شهدت هذه الفترة بداية نشاط التسويق التعاونى الذى شمل محصول القطن وجانب من محاصيل الأرز والبصل بالإضافة إلى محصول القمح، وذلك بهدف السيطرة على أسعار السلع الهامة وضمان توفيرها لأهالي الحضر ، بالإضافة إلى التوسع فى تصدير محصول الأرز والبصل وهما المحصولان الرئيسيان بعد القطن، لزيادة حصيلة الدولة من العملة الأجنبية، وخضعت محاصيل الفول السوداني والفول والعدس والسمسم لنظام التوريد الإجباري، وتحددت أسعار التوريد الإجباري عند مستوى أقل من الأسعار التى كان من الممكن أن

تسود فى السوق الحرة والفرق بين سعر التوريد الإجباري وسعر السوق الحرة كان بمثابة هامشاً للضرائب غير المباشرة المفروضة على الجزء من المحصول الذى يورد إجبارياً .

ففى عام ١٩٦٥ كان سعر الأرز الحر يمثل نحو ٢٠٠% من سعر التوريد الإجباري، وكان سعر البصل يمثل نحو ١٥٠% من سعر التوريد وسعر القمح كان يمثل ١٢٧% من سعر التوريد . ولذلك لجأ المزارعون إلى التهرب من توريد حصصهم مما أدى إلى فرض غرامة لمن يتخلف عن التوريد .

وفى بداية عام ١٩٦١ تم تأميم تجارة القطن وكانت كل مبيعات القطن سواء للتصدير أو الاستهلاك المحلى تتم من خلال لجنة القطن المصرية " وأصبحت فيما بعد المؤسسة المصرية العامة للقطن". وكانت أسعار الشراء للقطن تعلن كل موسم، وكان هناك ثلاثة أسعار لشراء القطن، سعر الشراء من المزارعين، وسعر للتعامل فى السوق المحلية، وسعر للتعامل فى الأسواق الخارجية . وكان سعر الشراء من المزارعين أقل من أسعار التصدير وأسعار البيع للمغازل المحلية . والفرق بين الأسعار يعد بمثابة هامش ربح يذهب للخزانة العامة للدولة . وقد تركزت أهم أهداف السياسة السعرية الزراعية فى هذه المرحلة فى جزء من الفائض الزراعي إلى الدولة لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وقد قامت الحكومة برفع أسعار شراء القطن من المزارعين بنسبة تتراوح بين: (٦%) إلى (١١%) خلال موسمي ١٩٦١/ ١٩٦٢، ١٩٦٦/١٩٦٧. إلا هذا المعدل كان أقل كثيراً من معدل الارتفاع فى تكلفة إنتاج القطن مما أدى إلى انخفاض ربحية محصول القطن .

وفى أواخر عام ١٩٦١ أصدرت وزارة التموين قراراً بإدخال معظم حاصلات الخضر فى جداول التسعير الجبرية، والتى كانت تصدر أسبوعياً ويحدد فيها سعر الجملة وسعر التجزئة على أن يكون سعر التجزئة عبارة عن سعر الجملة مضاف إليه ٢٠% . وهذه التسعيرة كانت لا تمثل أسعار التعامل فى الخضر، بل بمثابة الحد الأقصى وفقاً لما تسمح به قوى العرض والطلب فى السوق، أى أن الأسعار المعلنة كانت أسعار للمستهلك وأسعار جملة وأسعار تجزئة وليس هنالك مستوى سعرى محدد للمنتجين وقد أعطى ذلك الفرصة للوسطاء للتحكم فى أسعار المنتجين .

المرحلة الثالثة (١٩٧٤ ـ ١٩٨٦) :

خلال هذه المرحلة لن تتعرض السياسة السعرية الزراعية لتغيرات جذرية واقتصرت ملامح هذه ا لمرحلة على ما يلى :

١ . ارتفاع أسعار التوريد لبعض المحاصيل، مثل محاصيل الأرز والفول والعدس والبصل خلال عامى ١٩٨٠/١٩٨١.

٢ . تعديل أسلوب التوريد الإجباري لمحصول القمح عام ١٩٧٧ وتطبيق أسلوب جديد تتقسم فيه الأسعار إلى ثلاثة مستويات على النحو الآتى :

أ ـ أسعار يحددها مجلس الوزراء بناء على دراسات وزارتي الزراعة والتموين وهى أسعار التوريد .

ب ـ أسعار تشترى بها مؤسسة المطاحن وهى مشتقة من أسعار التوريد .

حـ. أسعار السوق الحرة التى يباع بها للمستهلكين وكانت مرتفعة عن أسعار التوريد حتى عام ١٩٧٨، بعدها أصبحت أقل من أسعار التوريد مما أدى إلى رفع سعر التوريد ثم إلغاء تحديده بعد ذلك .

المرحلة الرابعة (١٩٨٦ ـ وحتى سنة ١٩٩١) :

بدأت الدولة خلال هذه المرحلة فى مراجعة السياسات السعرية الزراعية ، فى إطار سياسات الإصلاح الاقتصادي، من أجل تحسين معدلات التبادل بالنسبة للقطاع الزراعى وتخفيف العبء عليه . وفى إطار توجيهات صندوق النقد الدولى والتى أشارت إلى أن جانباً كبيراً من أسباب العجز فى الميزان التجاري الزراعى المصرى يعود إلى تدخل الدولة فى السياسات السعرية والتسويقية وإتباع سياسات غير محفزة للمنتجين الزراعيين مما أدى إلى سوء توجيه الموارد الزراعية . ولذلك اتجهت الدولة إلى تحرير الزراعة المصرية، عن طريق الإصلاحات الآتية :

١ . زيادة الأسعار لكافة السلع الزراعية لتغطى تكاليف الإنتاج مع السماح بعائد صافى مجزى يساعد على تنمية الإنتاج .

٢ . إطلاق حرية المزارعين فى بيع مختلف المحاصيل وذلك بإلغاء التوريد الإجبارى عدا القطن وقصب السكر ونصف حيازة الأرز . ثم اقتصر النظام بعد ذلك على محصولى القطن وقصب السكر فقط مع زيادة أسعار التوريد الإجباري لهما لتقترب من أسعار السوق، فارتفع سعر توريد محصول القطن من ٩٧ جنيهاً للقنطار المترى عام ١٩٨٦ إلى ٢٦٢,٧ جنيهاً عام ١٩٩٠ بزيادة نسبتها ١٧١% وزاد سعر توريد القصب من ٣٠٥ جنيهاً للقطن عام ٨٦/ ٨٧ إلى ٥٨ جنيهاً عام ١٩٩٠ بنسبة زيادة تعادل ٩٠% وزاد سعر توريد الأرز من ١٦٥ جنيهاً . وقد استمرت هذه السياسة متبعة حتى الآن حيث تقوم الدولة سنوياً بتحديد أسعار جدية لمحصول القطن وقصب السكر وبما يتناسب مع السياسات الاقتصادية التى تضعها الدولة .

أسئلة على الفصل الثانى:

س١: تكلم عن الأساليب المختلفة لتسعير الحاصلات الزراعية؟

س٢: هناك العديد من الوسائل ذات التأثير المباشر على الأسعار الزراعية ، ناقش دون إخلال؟

س٣: ناقش المراحل التى مرت بها السياسة السعرية للسلع الزراعية في مصر؟

أهداف الفصل الثالث:

بعد انتهاء الطالب من دراسة هذا الفصل يكون قادراً على أن :

١-يلم بالسياسة التسويقية الزراعية فى مصر.

٢-يذكر النظم المختلفة لتسويق السلع الزراعية.

٣-يطلع على تطور النظام التسويقى للسلع الزراعية في مصر .

٤-يفهم الآثار الاقتصادية للسياسات التسويقية الزراعية في مصر.

الفصل الثالث : السياسة التسويقية الزراعية :

يقصد بالسياسات التسويقية الزراعية : مجموعة البرامج التسويقية الزراعية المتناسقة التى ترسم لتحقيق هدف معين خلال فترة زمنية معينة تنفذ خلالها هذه البرامج:.

وتمثل السياسة التسويقية جزء من السياسة الاقتصادية والاجتماعية، حيث تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التى من شانها أن تسهم بقدر كبير فى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، والسياسة التموينية، مثل تحقيق عائد مجزى للمنتج، وتوفير السلع التى تتناسب ومستويات دخول الأفراد وذلك باستخدام بعض الأدوات التى من شأنها كفاءة العملية التسويقية مثل الحد من الوسطاء وتنظيم الأسواق وتطويرها بما يعود بالنفع على كل من المنتج والمستهلك .

ولذلك تعتبر السياسة التسويقية عنصراً حيوياً مؤثراً على الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية داخل وخارج القطاع الزراعى حيث يساعد نجاح السياسة التسويقية فى تحقيق الأهداف التى يسعى إليها القطاع الزراعى وأهداف السياسة العامة للدولة. .

وتختلف طبيعة البرامج التسويقية باختلاف الهدف الذى تسعى إلى تحقيقه . إلا أن البرامج التسويقية تتطلب بالضرورة وجود تخطيط للتسويق الزراعى وذلك لتنظيم استعمال الموارد التسويقية الزراعية البشرية والأرضية والإدارية والمرفقية، بما يكفل تحقيق الأهداف التسويقية القومية فى مجالات تنظيم الإنتاج الزراعى وتنظيم الاستهلاك الزراعى .

- دور الحكومة فى السياسة التسويقية الزراعية:.

يتفق العديد من الإقتصاديين على أن الحكومة يجب أن يكون لها دوراً رئيسياً فى السياسات التسويقية للسلع الزراعية وذلك لتحقيق مصلحة كل من المنتجين والمستهلكين على حد سواء . ويبرز هذا الدور بصفة أساسية فى الدول النامية حيث تتساوى المقدرة التجارية للمنتجين الزراعيين مع مقدرة المشترين للسلع الزراعية .

ولذلك يجب أن يكون للحكومات فى الدول النامية دوراً بارزاً فى حماية وتنظيم النظام التسويقى عن طريق إصدار التشريعات الكفيلة بحماية المنتجين والمستهلكين للسلع الزراعية ومنع الاحتكارات، ومساعدة المنتجين الزراعيين فى تجميع قوتهم . البيعيه أو الشرائية لتحسين ظروف تسويق منتجاتهم وتسعير المنتجات الزراعية وضمان حد أدنى لأسعار السلع الزراعة الرئيسية وتقديم المساعدات اللازمة للخدمات التسويقية مثل التدريج والتماثل ونشر المعلومات التسويقية بين المزارعين وهى خدمات لا يمكن للمزار عين الأفراد القيام بها .

وتختلف درجة التدخل الحكومى فى السياسات التسويقية وفقاً لثلاثة عوامل رئيسية على النحو التالى :

أ . الغرض من التدخل الحكومى :.

ومن أهم الأهداف التى تستهدفها الدولة من التدخل الحكومى ما يلى :

(١) حصول المزارع على سعر مجز لإنتاجه " أحياناً " أكبر من السعر الممكن أن يحصل عليه من الأسواق الحرة . وإعطاء المزارع جزء أكبر من الدخل القومى لرفع قوته الشرائية .

(٢) تشجيع إنتاج بعض السلع وتخفيض إنتاج سلع أخرى من أجل الحفاظ على النقد الأجنبى .

(٣) استقرار الدخل الزراعى من عام لآخر .

(٤) توفير الغذاء بأسعار منخفضة لأصحاب الدخول المحدودة .

وكلما تعددت الأهداف التى تسعى الدولة إلى تحقيقها كلما زادت درجة التدخل الحكومى فى السياسات التسويقية .

ب . الوسائل التى تستخدمها الدولة فى الوصول إلى الأهداف :.

تعدد الأهداف التى تسعى الدولة إلى تحقيقها تجعل من الصعب وجود وسيلة واحدة تحقق هذه الأهداف مجتمعة . هذا فضلاً عن اختلاف الظروف الاقتصادية التى تسعى الدولة إلى تحقيق هذه الأهداف خلالها . فالوسائل الملائمة لتحقيق غرض معين فى أوقات الزواج، يختلف عن تلك التى يمكن استخدامها فى أوقات الكساد . كذلك تختلف هذه الوسائل من دولة لأخرى باختلاف الهيكل الاقتصادى والإجتماعى والسياسى .

ولذلك فإن تدخل الدولة فى السياسات التسويقية يتطلب أولاً تحديد الأهداف التى ترمى الدولة إليها من وراء هذا التدخل ثم اختيار الوسائل الملائمة لتحقيق هذه الأهداف فى ضوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

- **<u>النظم المختلفة لتسويق السلع الزراعية</u> :.**

يمكن التمييز بين النظم الآتية لتسويق السلع الزراعية :

أولاً: نظام التسويق الحر :.

فى هذا النظام يقوم القطاع الخاص عادة بدور رئيسى فى عمليات التسويق ويتضاءل دور الدولة أو التعاونيات بشكل كبير ويتمثل القطاع الخاص فى الوسطاء بين المزارعين وتجار الجملة وبين تجار الجملة

وتجار التجزئة وبين تجار الجملة والمصدرين . ويقوم القطاع الخاص بمعظم الوظائف التسويقية ويمتلك معظم وسائل التسويق مثل وسائل النقل والتخزين والتمويل .

ونظراً لتعدد الوسطاء فى هذا النظام فإن أسعار السلع التى تخضع لهذا النظام التسويقى تكون مرتفعة بالنسبة للمستهلكين ومنخفضة بالنسبة للمنتجين ويقل نسبة ما يحصل عليه المنتج من كل جنيه يدفعه المستهلك لشراء هذه السلع ويزيد ما يحصل عليه الوسطاء خلال عمليات التسويق . ويستدعى نظام التسويق الحر بعض الحالات وفى بعض الحالات ضرورة تدخل الدولة وتحديد أسعار عند مراحل تجارة الجملة وتجارة التجزئة إلا أنه نادراً ما يتم الالتزام بالتسعيرة الجبرية وتكون هذه الأسعار بمثابة خطوط استرشاديه لمستوى الأسعار عند كل مرحلة من مراحل التسويق . وتخضع العديد من السلع الزراعية فى مصر لهذا النظام مثل الخضر والفاكهة ، وغيرها من المحاصيل الزراعية التى يتبقى منها فائض بعد تسليم الحصص الجبرية .

ثانياً: نظام العقود :.

يقوم هذا النظام على إبرام عقد كتابى بين طرفى البيع والشراء ، على تسليم البائع " المنتج الزراعى" للمشترى فرداً أو شركة أو مؤسسة كمية محددة من محصول معين مستقبلاً بمواصفات محددة وفى وقت ومكان معلومين وتتعاقد الدولة عن طريق مؤسساتها المختلفة مع المنتجين الزراعيين على توريد المحاصيل التصنيعية بهدف تأمين إنتاج تلك السلع بالكميات والنوعيات المطلوبة لهذه الصناعات وفى المواعيد المناسبة أو السلع التى يحتاجها المستهلكون، وتكون تكاليف إنتاجها فى حاجة إلى الدعم لتشجيع المنتجين على الاستمرار فى الإنتاج .

ويعتبر نظام العقود مرناً . حيث يتم تحديد شروط العقد بعد مناقشات من طرفى العقد والوصول إلى إتفاق فيما بينهما بدلاً من تحديد السعر من طرف الحكومة فقط . ويتوقف السعر المحدد على القوة التنافسية للطرفين ومرونة إحلال المحاصيل الزراعية محل بعضها البعض ويعتبر هذا النظام التسويقى من أنجح نظم التسويق الزراعى فى حالة عدم وجود احتكار بين طرفى البيع والشراء .

وعادة ما تكون مدة التعاقد محدودة لمدة عام واحد . يحق بعدها لأحد الطرفين عدم التعاقد . وقد خضعت بعض الحاصلات الزراعية فى مصر لهذا النظام مثل فول الصويا والبنجر بالإضافة إلى المنتجات الحيوانية .

ثالثاً: التسويق التعاوني :.

فى هذا النظام يتم تسويق السلع الزراعية من خلال الجمعيات التعاونية التسويقية الزراعية تسويقاً بعيداً عن التنافس بين المنتجين مما يزيد من قوة المساومة للمنتج ويؤدى إلى حصول المنتجين على سعر مجز وفى نفس الوقت يحصل المستهلك على السلع الزراعية بالسعر المناسب .

وقد ظهر التسويق التعاونى للسلع الزراعية فى أوربا وأمريكا فى وقت واحد بين مزارعى القمح والقطن ومنتجي الألبان ومربى حيوانات اللحوم والدواجن والخضر والفاكهة . وقد نجح هذا النظام بشكل كبير جداً فى دول غرب أوربا ونجحت فى تسويق معظم المنتجات الزراعية فى الأسواق الدولية، وتقوم الجمعيات التعاونية التسويقية بتقديم العديد من الخدمات لأعضائها، ومن أهم هذه الخدمات ما يلى :

المساومة الجماعية والبيع بالجملة، توزيع بيع المنتجات الزراعية على مدى فترة زمنية طويلة لتجنب انخفاض الأسعار وقت ظهور الإنتاج بالإضافة إلى التصنيف والتعبئة الجيدة مما يشجع على الاهتمام بجودة الإنتاج، فضلاً عن حصول المزارع على نصيبه العادل نتيجة لضبط الحساب والوزن.

- **أهداف الجمعيات التعاونية والتسويقية :.**

الهدف الأساسى للجمعيات التعاونية التسويقية الزراعية هو زيادة دخل المنتجين الزراعيين الذين يسوقون إنتاجهم من خلال هذه الجمعيات وتحاول الجمعيات زيادة دخل المزارعين عن طريق عدة أمور على النحو التالى .

١: حصول المزارع على اسعار مجزية :.

وتتركز معظم نشاط الجمعيات التعاونية في زيادة أسعار المنتجات الزراعية وذلك من خلال التسويق المنظم للسلع الزراعية حتى لا تتدهور الأسعار خلال موسم الإنتاج .

ويقصد بالتسويق المنظم، تغذية الأسواق بنسبة معينة من الإنتاج يمكن معها حفظ سعر السلعة عند المستوى المرغوب، ويعنى ذلك أن يتم بيع ١٢/١ تقريباً من الإنتاج السنوى كل شهر من شهور السنةً، ولذلك يعتمد التسويق المنظم اعتمادا كبيرا على درجة احتكار الجمعيات التعاونية .

ولضمان هذا الاحتكار توقع العقود بواسطة الأعضاء على تسليم إنتاجهم بكامله إلى الجمعيات التعاونية لعدد معين من السنوات . كما تعمد فوق بعض الجمعيات التعاونية إلى مطالبة الحكومة بتحديد أسعار مستقرة للسلع الزراعية حصول المنتجين على أرباح أرباح الوسطاء .

٢: حصول المنتجين على أرباح الوسطاء :.

الهدف الأساسى من قيام الجمعيات التعاونية أن تحل محل الوسطاء في العمليات التسويقية فتقوم مقام التاجر الوسيط . وتدفع أرباح هذه المرحلة فى صورة عائد إضافى للمزارع .

٣: تخفيض التكاليف التسويقية :.

عن طريق إختصار كثير من الأعمال التجارية غير الهامة وتوفير الكثير من نفقات النقل سواء كان عن طريق السكك الحديدية أو السيارات التابعة للجمعية التى تقوم بنقل السلعة نقلاً سريعاً، وبتكلفة أقل من غيرها من الشركات، بالإضافة إلى أن تعاملها فى كميات كبيرة يقلل من التكاليف التسويقية للوحدة .

٤: تخفيض التكاليف الإنتاجية :.

وذلك عن طريق قيام الجمعيات التعاونية بالاتفاق مع بعض التوكيلات التجارية على تخفيض أثمان المدخلات من عوامل الإنتاج مثل البذور والمخصبات . كما يمكن عن طريق شراء بعض الآلات أن تخفض تكاليف استخدامها وتوفيرها اقتصاديا لكثير من المزارعين الغير قادرين على شرائها . وفى كثير من الأحيان تنشئ الجمعيات التعاونية التسويقية أقساماً خاصة للشراء والتوريد على نطاق واسع مما يحد من تكاليف الإنتاج بشكل كبير .

ويشترط لنجاح الجمعيات التعاونية التسويقية توفر مجموعة من العناصر الأساسية على النحو الآتى :

- توفر قدر كاف من المنتجات التى تقوم الجمعية بتسويقها واستمرار وجود هذه المنتجات طوال العام بقدر الإمكان .
- توفر رأس المال اللازم للقيام باحتياجات العملية التسويقية .

- ضرورة تحديد مواصفات للسلعة وتدريجها وتعبئتها بطريقة فنية ملائمة .
- وضع سياسة تسويقية تعاونية سليمة تلائم طبيعة السلعة المسوقة تعاونياً وتلائم طبيعة المنطقة التى يغطيها نظام التسويق التعاونى ووجود إداريين متخصصين لإدارة هذه الجمعيات .
- ضرورة توفير المعلومات التسويقية ومراعاة الدقة في إبرام العقود التسويقية .
- تطور النظام التسويقى للسلع الزراعية فى مصر :.

أدت الظروف الاقتصادية والاجتماعية التى مر بها الاقتصاد المصرى إلى تطبيق أكثر من نظام تسويقى للسلع الزراعية، ويمكن إيجار تطور النظم التسويقية في مصر فيما يلى :

أولاً: فترة ما قبل الستينات :.

بدأ التدخل الحكومى في السياسة التسويقية للسلع الزراعية منذ الحرب العالمية الثانية حيث أدت الحرب إلى تدهور كبير في التجارة الدولية فقدت مصر على أثرها الجزء الأكبر من أسواقها الخارجية التى تبيع فيها القطن المصرى بالإضافة إلى صعوبة الحصول على السلع الغذائية الرئيسية ، حيث كان يتم تداول وبيع القطن المصرى من خلال نوعي من البورصات :

أ ـ بورصة العقود :

والتى أنشئت عام ١٨٦١م وتعد أول بورصة للتعامل فى القطن فى العالم واختصت الآجلة . حيث كان يتم بيع وشراء القطن المصرى ، وتحديد أسعاره لتواريخ آجلة وكان الهدف من هذه البورصة تأمين المزارعين والتجار والغزال من تقلبات الأسعار حيث يستطيع أى منهم أن

يحدد أرباحه مقدماً . ومارست هذه البورصة أعمالها دون أى تدخل من جانب الدولة حتى صدر قانون عام ١٩٠٩م ينظم أعمالها . وقد تعرضت أعمال هذه البورصة لمضاربات كثرة فى موسم ١٨٤٨/١٩٤٩. وترتب على ذلك خسائر جسيمة لكل من المصدرين والتجار المحليين والبنوك الممولة فقررت الحكومة القاف التعامل فى البورصة فى أواخر عام ١٩٥٢ وقامت بشراء محصول القطن بعد ربط أسعاره بأسعار القطن الأمريكى مع إضافة فروق سعرية للجودة واستمرت هذه السياسة لموسمين متتاليين ولم تستطع الحكومة تنظيم جهاز» البورصة مما أدى إلى إغلاقها عام ١٩٦١ بعد أن أصبحت أسعارها بعيدة عن الأسعار العالمية .

ب - بورصة مينا البصل :

وكانت تختص بالنصاعة الحاضرة وقد تم إغلاق البورصة بعد موسم ١٩٦١/ ١٩٦٢ و لإيقاف علات المضاربة بعد أن ساء محصول القطن وانخفضت الكمية المنتجة منه وأدت زيادة الطلب مع انخفاض العرض إلى قيام المزارعين بحجز المحصول لديهم ثم بيعه للمصدرين بعد ذلك بأسعار مرتفعة مما كبد الكثيرين خسائر كبيرة .

وقد دفعت هذه التطورات الحكومة إلى الاستمرار فى السياسة التدخلية من ناحية بيع وشراء محصول القطن وحددت أسعار الشراء والبيع للرتب والأصناف المختلفة .

وقد وجدت بعض الجمعيات التعاونية أن تقوم بدور فى تسويق القطن تحت هذه الظروف المستقرة التى هيأتها الدولة . وذلك بتجميع القطن من أعضائها وبيعه لحسابهم وكانت الفترة من عام ١٩٥٣ – ١٩٥٥ من الفترات التى أظهرت الدور الذى يمكن أن تقوم به الجمعيات بخدمة أعضائها فى تسويق إنتاجهم وأتاحت الفرصة للمزارعين لمعرفة الدور الذى

يمكن أن تقوم يه الجمعيات التعاونية التسويقية من ناحية تمويل الإنتاج الزراعى وبيعه بأسعار مرتفعة نسبياً فضلاً عن توفير بعض التكاليف المختلفة مثل أجور النقل مع ضمان ضبط الوزن ودقة تقدير الرتب وسهولة الاستلام والتسليم للقطن أو لثمنه حيث كان يتم ذلك فى جمعية القرية وبحضور المزارع .

وقد بلغت كميات القطن المسوقة تعاونياً فى موسم ١٩٥٤/١٩٥٥ عن طريق هذه الجمعيات نحو ٧٥٢٢٦ قنطاراً تم تسويقها من خلال ١٦٢ جمعية تعاونية وبلغ عدد الأعضاء المنتفعين بها ٣٨٨٦ عضواً هذا فضلاً عن التسويق التعاونى لمحصول القطن فى مناطق الإصلاح الزراعى والتى بدأت منذ عام ١٩٥٣ وقد زادت الكميات المسوقة تعاونياً من أراضى الإصلاح من ٢٧,٧ ألف قنطار عام ١٩٥٣ إلى ٤٥٢,٥ ألف قنطار عام ١٩٦٠.

وقد خضع محصول القمح أيضاً للتسويق التعاونى بداية من موسم عام ١٩٥٤ حيث قررت الحكومة إلغاء الاستيلاء على القمح من المزارعين والقيام بشراء كل ما يعرض عليها من القمح خلال مدة التوريد من يونيو حتى أكتوبر . وأوكلت إلى بنك التسليف الزراعى والتعاونى وبنك مصر وبنك باركليز القيام باستلام القمح نيابة عنها وقد جعل ذلك الفرصة مواتية للجمعيات التعاونية الزراعية للقيام بجمع القمح من أعضائها وبيعه للحكومة نيابة عنهم بالأسعار المقررة واستلام الثمن وتوزيعه على المزارين وقد سهل ذلك على المزارعين تسويق إنتاجهم مع ضمان التقدير الصحيح لدرجة الجودة والنظافة والوزن وتخفيض التكاليف التسويقية هذا فضلاً عن توفير المتاعب والزمن والتكاليف الرسمية وغير الرسمية التى يتكبدها المزارع فى تنقلاته .وقد خضعت أيضاً محاصيل البصل والبطاطس خلال هذه الفترة للتسويق التعاونى من خلال بعض الجمعيات التعاونية التسويقية الزراعية.

ثانياً: فترة الستينات وبداية السبعينيات :.

شهدت هذه الفترة بداية تطبيق نظام التسويق التعاونى للعديد من الحاصلات الزراعية وقد استهدفت سياسة التسويق التعاونى لهذه المحاصيل تحقيق العديد من الأهداف من أهمها ما يلى :

(١) حصول المنتجين على أسعار مجزية لمنتجاتهم مما يدفع المنتجين لزيادة إنتاجهم .

(٢) ضمان تسويق محاصيل الأعضاء من خلال منافذ التوزيع المختلفة .

(٣) تحقيق التوازن السعرى والتخفيف من التقلبات فى أسعار السلع الزراعية على مدار العام .

(٤) خفض التكاليف التسويقية وذلك عن طريق الحد من العمولات التسويقية وأرباح الوسطاء وتقليل الفاقد أثناء عمليات النقل والتسويق .

(٥) خفض التكاليف الإنتاجية حيث يعمل النظام التعاونى على توفير القروض لأعضائه وتوفير مستلزمات الإنتاج مع قيام الجمعيات التعاونية بالإرشاد الزراعى وإمداد الأعضاء بالمعلومات والتى من شأنها رفع الإنتاجية

(٦) تحقيق الأهداف العامة للدولة، حيث طبق هذا النظام جزئياً أو كلياً على بعض المحاصيل لتنفيذ السياسة العامة للدولة والتى تتمثل فيما يلى :

أ – ضمان توفير المواد الغذائية الأساسية لسكان الحضر وتوفير المواد الأولية اللازمة لعمليات التصنيع .

ب ـ تدبير حاجة الدولة من العملات الأجنبية .

حـ ـ تعبئة الفائض المتولد فى التطاع الزراعى إلى أقصى ما يمكن استخدامه فى عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وقد رأى

واضعى هذه السياسة أن الطريق الأكثر ضماناً لتعبئة الفائض الزراعى القابل للتسويق تكمن فى إمكانية زيادة مديونية المزارعين تجاه الدولة وبالتالى فإن حجم الفائض السلعى القابل للتسويق يصبح متغيراً تابعاً لحجم مديونية المزارعين إزاء الدولة أو تابعاً لاحتياجات المزارع من النقد السائل لمواجهة التزاماته المالية .

وقد اختلف شكل وحجم التدخل الحكومى فى السياسة التسويقية للمحاصيل المختلفة حسب نوع المحصول ووزنه النسبى فى تحقيق الأهداف السابقة ولذلك فإن أكثر المحاصيل الزراعية أهمية فى مصر هى التى خضعت لنظام التسويق التعاونى . وكانت أهم المحاصيل محصول القطن فبعد أن كان نظام التسويق التعاونى مطبقاً فى الخمسينات فى محافظة المنوفية وقامت شركات القطاع العام التابعة لمؤسسة القطن بتسويق أكثر من نصف محصول المحافظة .

ثم تعميم نظام التسويق التعاونى للقطن فى عام ٦٣/١٩٦٤ فى ثلاث محافظات أخرى بنى سويف وأسيوط وسوهاج وبلغت كميات القطن المسوقة تعاونياً ١٧% من الكميات المنتجة ١٩٦٣ و ٤٢% من الكميات المنتجة ١٩٦٤. وتم تعميم نظام التسويق التعاونى على مستوى الجمهورية عام ١٩٦٣،وبلغت الكميات المسوقة تعاونياً ١٠٠% من إجمالى الإنتاج .

وفى منتصف الستينات بدأت الجمعيات التعاونية فى الانتشار وبدأت تلعب دوراً هاماً فى تسويق باقى المحاصيل التصديرية للحصول على النقد الأجنبى . وطبق نظام التسويق التعاونى على محاصيل الأرز والبصل والفول السودانى والبطاطس والسمسم والكتان . وقد بلغت نسبة الكميات المسوقة تعاونياً من إنتاج الأرز ٥٠% خلال موسم ١٩٦٥/١٩٦٦ وزادت إلى نسبة ٥٢% خلال موسم ١٩٦٦– ١٩٦٧ وبلغ ٤٩% فى موسم

١٩٧٠/١٩٦٩ وبلغت نسبة الكميات المسوقة تعاونياً من إنتاج البصل خلال موسم ١٩٦٥ ٢٦% وزادت إلى ٤٦% خلال موسم ١٩٦٨- ٩ ١٩٦ وبلغت ٢٨% عام ١٩٧٠ وتراوحت الكميات المسوقة تعاونياً من محصول الفول السودانى نحو ٥٠، ٦٠% من جملة الإنتاج خلال الفترة من ١٩٦٥-١٩٧٠م.

ويمكن تصنيف أشكال ودرجة التدخل الحكومى فى السياسة التسويقية الزراعية للمحاصيل الزراعية على النحو الآتى :

أ ـ إحتكار كامل من جانب الدولة: : وفى هذا النظام تلعب الجمعيات التعاونية والشركات الحكومية الدور الكامل فى عمليات إستلام الإنتاج بأكمله وفقاً للأسعار المحددة مع التزام المزارعين بهذه الأسعار ومنع الإتجار تماماً في هذه المحاصيل مع أسعارها المزرعية . و قد شمل هذا النظام محاصيل القطن و قصب السكر وفول الصويا . حيث تعتبر الدولة المشترى الوحيد لها .

ب ـ ضمان توفير المواد الغذائية الأساسية لسكان الحضر وتوفير المواد الأولية اللازمة لعمليات التصنيع .

ب – إحتكار جزئى من جانب الدولة لحصص محددة من عمليات تسويق الإنتاج: :

حيث يلتزم الموزعون وفقاً لهذا النظام بالتوريد الإجبارى لحصص محددة من الإنتاج عن طريق الجمعيات التعاونية والمؤسسات المتخصصة من التطاع العام والحكومى وذلك وفقاً لأسعار محددة من جانب الدولة عادة ما تكون أقل من الأسعار الحرة ، وتختلف حصص التوريد الإجبارى حسب نوع المحصول ومناطق إنتاجه تبعاً لدرجة خصوبة الأرض الزراعية .

ويرتبط هذا النظام بتوقيع غرامات على المتخلفين عن التوريد تتجاوز قيمتها سعر التوريد الإجبارى .ومن أهم المحاصيل التى خضعت لهذا النظام محاصيل القمح والأرز والسمسم والفول السودانى والعدس والفول البلدى والبصل .

وقد واجهت تجربة التسويق التعاونى العديد من المشاكل أهمها ما يلى :

١ : مشكلة التخزين :.

خاصة بالنسبة لمحصول القطن، حيث لم يعد هناك ما يدفع المزارعين إلى التريث فى بيع المحصول بعد أن ضمنت لهم الدولة استقرار الأسعار . وبذلك أصبح المزارعون يبادرون بالتخلص من محصولهم فى بداية الموسم تجنباً لمخاطر التخزين وقد أدى ذلك إلى تخزين القطن فى مراكز بعيدة عن متناول المزارعين ولا تتوفر فيها الاستعدادات الكافية مما أدى إلى تحمل المزارعين لتكاليف إضافية لنقل المحصول بالإضافة إلى زيادة حجم التالف منه .

٢ : نقص الكوادر الفنية والادارية :.

مما أدى إلي تأخر عمليات الوزن وعدم الدقة فى تقييم الأقطان . وترتب على ذلك إجحاف لكثير من المزارعين . هذا فضلاً عن تأخر صرف قيمة المحصول وتعدد إجراءات الصرف .

٣ : تعدد الجهات والهيئات المشرفة على عمليات التسويق :.

مما أدى إلى شيوع المسئولية وزيادة تكاليف التسويق ، ولذلك فإن المشاكل التى واجهت نظام التسويق التعاونى كانت ترجع بصفة أساسية إلى عدم تمشيه مع الواقع العملى نتيجة تسرع الدولة فى

تطبيقه ولذلك فلم يكن النظام نظاماً تعاونياً كما كان الغرض الأساسى من إنشائه بقدر ما كان نظام إدارى . وقد مر النظام بفترات عدم إستقرار نتيجة لكثرة التعديلات والتشريعات مما أدى إلى صعوبة تحقيق الأهداف المرجوة من ورائه .

ثالثاً: فترة بداية السبعينات وحتى منتصف الثمانينات :.

لم تتعرض السياسة التسويقية خلال هذه المرحلة لأية تغيرات جذرية ، فقد شهدت هذه الفترة زيادة فى درجة التدخل الحكومى فى نظم التسويق واستمرت سياسة التوريد الإجبارى للمحاصيل الزراعية وشرا ء محصول القطن . وقد أدت هذه السياسات إلى تحويل الدخل لغير صالح القطاع الزراعى وتحمله لضرائب غير مباشرة وتحويل فائضه لقطاعات أخرى .

رابعاً: فترة ما بعد الثمانينات :.

وفى عام ١٩٨٦ وفى إطار سياسة الإصلاح الاقتصادى تم إلغاء التوريد الإجبارى لكل السلع فيما عدا محاصيل القطن والأرز وقصب السكر . مع زيادة أسعار التوريد لهذه المحاصيل، وأن يتم التعاقد بين المزارعين والشركات الصناعية مع تدخل الدولة لضمان السعر حد أدنى من السعر وتوفير مخزون سلعى . مع الالتزام بالإعلان عن أسعار التعاقد قبل بدء الموسم الإنتاجى بفترة كافية . ومع بداية التسعينات تم إلغاء نظام التوريد الإجبارى لمحصول الأرز .

ونظراً لأن المشاكل المقترنة بنظام التسويق التعاونى قد أسهمت إلى حد كبير فى تحول المزارعين عن زراعة القطن إلى محاصيل أخرى أكثر ربحية، مما أدى إلى تراجع كل من المساحة المزروعة وحجم الإنتاج، وبالتالى نقص الكميات المتاحة للتصدير . قامت الدولة باتخاذ إجراءات

لتحرير تجارة القطن وإباحة الفرصة للمنتجين ببيع أقطانهم بالأسلوب الذى يرغبون فيه . وأعلنت الشركة القابضة لشنون القطن فى عام ١٩٩٣ قرارا بتحرير تجارة القطن وتنظيمها .

وقد تقرر تطبيق النظام على مرحلتين اعتبارا من موسم ١٩٩٣/١٩٩٤:

المرحلة الأولى :

ومدتها ثلاث سنوات ويتم فيه تحرير التسويق الداخلى للقطت ليشترك فيه كل الأفراد والشركات المساهمة مع الشركات المنشأة وفقاً لقانون الاستثمار مع استمرار العمل بالنظام الحالى للتسويق التعاونى فى مراكز التجميع تحت إشراف الجمعيات التعاونية الزراعية ويكون للمنتجين حق المفاضلة بين الأسعار والعروض المطروحة من كافة الأطراف لإيجاد منافذ مختلفة أمام المنتجين لتسويق أقطانهم، كما تم إعادة فتح بورصة مينا البصل بعد إغلاق استمر أكثر من ثلاثين عاماً .

المرحلة الثانية :

وتتضمن تحرير تجارة القطن الخارجية ليدخل فيها القطاع الخاص المصرى مع شركات قطاع الأعمال للتصدير، والتى تتولى حالياً تجميع وشراء الأقطان من المنتج وإعادة بيعها بعد حلجها أو كبسها للمغازل المحلية وإعدادها للتصدير وقد منحت الحكومة مزارعى القطن الحق فى بيع القطن بأسعار حرة إعتباراً من موسم ١٩٩٣/١٩٩٤ مع السماح لمالكى القطن للبيع إلى شركات التصدير أو للمغازل المحلية أو عرضه فى سوق البضاعة الحاضرة فى الإسكندرية .

وفى حالة عدم تمكن الحائز للقطن من بيعه فى البورصة أو أى منفذ آخر يتولى جهاز يتم إنشاؤه استلام الأقطان التى تعرض عليه

بالأسعار المعلنة لحساب شركات قطاع الأعمال العام . ويتم تحديد هذه الأسعار سنوياً فى بداية الموسم من خلال لجنة محايدة " يمثل فيها المنتجون والمصدرون والمستهلكون للغزل" على أساس حجم الإنتاج المتوقع ونوعيته والمخزون العالمى وتوقعات الأسعار العالمية . وقد تقرر إعلان أسعار تصدير القطن فى شهر سبتمبر من كل عام لإتاحة الفرصة أمام المستوردين لدراسة عروض الأسعار وتحديد احتياجاتهم من القطن المصرى لاستعادة مكانة مصر فى السوق العالم للقطن .

- **الآثار الاقتصادية للسياسات التسويقية الزراعية فى مصر :.**

أولاً: الآثار الاقتصادية للسياسات التسويقية الزراعية حتى نهاية الثمانينات:.

اتسمت السياسات التسويقية الزراعية التى اتبعت فى مصر منذ الخمسينات وحتى نهاية الثمانينات بأنها سياسه تمييزية لبعض السلع الزراعية . حيث خضعت بعض السلع لسياسة التسويق التعاونى المصحوب بالتوريد الإجبارى الجزئي أو الكلى للدولة . فى حين خضعت سلع أخرى لسياسة التسويق الحر .

وقد اعتمدت الدولة على الجمعيات التعاونية باعتبارها أداة للقيام بالعديد من المهام فى مجالات تنظيم لإنتاج والتمويل والإرشاد والتسويق وتحت مبرر اتساع قاعدة الأمية، وانخفاض الوعى التعاونى لدى المزارعين أعضاء الجمعيات التعاونية قامت الدولة بالاعتماد على موظفيها من خلال التعاونيات بتنفيذ قرارات الدولة فيما يتعلق بالإنتاج الزراعى دون الاستجابة لظروف المزارعين واستخدمت التعاونيات كأداة لتعبئة الفائض الزراعة من خلال الضرائب المباشرة والغير مباشرة على المزارعين ويتضح مما سبق من خلال النقاط الآتية :

١ ـ سياسات التسعير الإدارية دون الأسعار الاقتصادية والتى لا تتفق مع أسعار التصدير أو الاستيراد للسلع الزراعية التى تخضع لنظام التسويق التعاونى .

وفى ضوء ذلك يمكن ملاحظة ما يلى :

- لا يوجد أى ارتباط بين أسعار التوريد وأسعار التصدير أو الاستيراد للسلع الزراعية التى خضعت لنظام التوريد الإجبارى . حيث يتعرض سعر التوريد كنسبة من أسعار التصدير أو الاستيراد للتقلب المستمر من فترة زمنية لأخرى .
- إن جميع المحاصيل التى خضعت لنظام التوريد الإجبارى تقل أسعار التوريد الحقيقية لها عن أسعار التصدير أو الأسعار العالمية الحقيقية لها . وذلك باستثناء محصول القمح والذى تتقارب أسعار توريده مع أسعار استيراده أو تزيد عنه فى بعض من السنوات .

ويؤكد ما سبق إبتعاد أسعار التوريد الحقيقية عن أسعار التصدير أو الأسعار العالمية . حيث يصل سعر التوريد الحقيقى فى كثير من السنوات إلى أقل من نصف السعر العالمى ويعنى ذلك أن هذه السياسة قامت بفرض ضرائب غير مباشرة على مزارعي السلع الموردة إجبارياً . ويتناقص ذلك مع ما تنتهجه دول العالم من سياسات حمائية لمنتجى السلع الاستراتيجية مثل القمح والذرة .

وتقتضى هذه السياسة رفع السعر المحلى عن السعر العالمى، ،وذلك لتحقيق هدفين معاً فى نفس الوقت وهما تشجيع المنتج المحلى على زيادة الإنتاج، وترشيد الاستهلاك برفع السعر للمستهلك المحلى . ومن هذه الدول اليابان وسويسرا حيث يمثل سعر المنتجين فى اليابان من خمسة إلى سبعة أضعاف ونصف سعر الاستيراد . وكذلك دول

مجلس التعاون الإقتصادى الأوروبى حيث تزيد أسعار المنتج عن أسعار الاستيراد بنسبة ٧٧% تقريباً . وفى نفس الوقت فإن الدول المصدرة للقمح لا تفرض أى قيود على تجارته الخارجية .

١ ـ ساهم احتكار الدولة لتسويق مستلزمات الإنتاج والمبيدات والائتمان الرخيص فى إجبار المزارعين على الانضمام للتعاونيات بغية الاستفادة من الخدمات التعاونية التى تقدمها .إلا أن الجمعيات التعاونية غالت فى تقدير أسعار مستلزمات الإنتاج والمبيدات التى تقدمها للمزارعين . وانعكس ذلك فى انخفاض العائد الصافى الذى يحصل عليه المزارعون، وتحويل الفائض المتحقق من وراء هذه المحاصيل إلى الدولة . وتبرر الدولة حصولها على هذا الفائض لاستخدامه فى تقديم دعم للسلع الغذائية لسكان المدن وإستخدامه فى تغطية خسائر شركات القطاع العام التى تنتج مستلزمات الإنتاج الخاصة بالزراعة وخاصة شركات الأسمدة .

ويعنى ذلك أن سياسة التسويق التعاونى قد استخدمت كوسيلة لفرض ضرائب غير مباشرة على منتجى السلع الزراعية الأساسية واستخدام حصيلة هذه الضرائب فى تقديم دعم يستفيد منه مكان المدن أكثر من سكان الريف . وترتب على هذه السياسة عدم وجود أى ارتباط بين التغيرات فى أسعار التوريد وتكاليف الإنتاج للسلع الموردة إجبارياً . مما أدى إلى عدم استقرار الدخل لمزارعى تلك السلع، وانخفاض ربحية هذه المحاصيل بالمقارنة بربحية السلع التى لم تخضع لنظام التوريد الإجبارى .

وطبقاً لبيانات وزارة الزراعة فإن متوسط الدخل للفدان مقوماً بأسعار عام ٩٨١ بلغت ١٦٠٠ جنيه لمحصول الفاكهة و ٣٤٨ جنيه للخضروات و ٩٨ جنيه للمحاصيل الحقلية (القطن بصفة خاصة) و ٦٧ جنيه للحبوب .

١ ـ إحساس المزارعين بأن المحاصيل التى تخضع لنظام التسويق التعاونى ليست ملكاً للمزارعين ولكنها محاصيل تزرع لصالح الدولة . فقد انحصر دور المزارع فى عمليات التسويق فى مجرد نقل محصوله معبأ إلى مراكز التجميع . ثم تتولى أجهزة الدولة التسويقية مختلف الوظائف التسويقية مقابل خصم تكلفتها من كل قنطار وبذلك حلت الدولة محل الوسطاء فى نظام التسويق الحر وأصبح هناك إحتكار شرائى من جانب الدولة لهذه المحاصيل .

وقد أدى ذلك إلى إهمال المزارعين، وعدم إتباع الوسائل التى تؤدى إلى رفع الإنتاجية . فعلى الرغم من أن أسعار المنتج التى كان يحصل عليها مزارعى القطن على سبيل المثال قبل الحرب العالمية الثانية وخلال الخمسينات كانت أقل من أسعار التصدير العالمية فى بورصة الإسكندرية، نتيجة لإرتفاع الهوامش التسويقية التى تستقطعها المحالج ومجموعة الوسطاء وتجار وسماسرة الريف العاملين فى تجارة القطن . وقد (قدرت ٥٠% من أسعار التصدير) وقد تحولت هذه الهوامش إلى الدولة مع إتباع سياسة التسويق التعاونى دون أن يمس ذلك دخل المزارعين . إلا أن الفارق فى الحالتين هو إحساس المزارع بأن هذه المحاصيل فى ظل النظام الحر للتسويق ملكاً له وحصوله من وراء بيعها على مبالغ كبيرة فى نهاية الموسم .

ولكن فى ظل نظام التسويق التعاونى أصبح المزارع لا يحصل فى نهاية الموسم إلا على مبالغ زهيدة بعد خصم قيمة مستلزمات الإنتاج وقد

أعطى ذلك المزارع الإحساس بأنه لا يزرع المحصول لنفسه ولكن لصالح الدولة مما أفقده الحافز على الاهتمام والعناية بالمحصول .

وقد تأثرت الحركة التعاونية تأثراً سلبياً بالطبيعة الخاصة بالريف والمرتبطة بهيكل الملكية الحيازة حيث هيمنت الطبقات الغنية فى الريف على الحركة التعاونية وأدت إلى توجيه التعاونيات لخدمة مصالحهم وإساءة استخدام الموارد المحدودة لديها واستخدام ممثلى الدولة فى التهرب من التوريد الإجبارى والحصول على مزيد من المستلزمات تزيد عن حاجة مساحة حيازتهم .

وقد أدى انخفاض الوعى التعاونى لدى المزارعين إلى وجود تعارض بين الحافز الفردى لأعضاء التعاونيات والحرص على المصلحة الاجتماعية للتعاونيات حيت يقبل المزار عون على الاستفادة من الائتمان الرخيص والمدخلات المدعمة دون مساهمة فى تحمل جزء من التكاليف فى دعم الحركة التعاونية ، وربما يفسر ذلك تدخل الدولة واعتمادها على إنتاج المزارعين لتحقيق الفائض الاقتصادي من خلال سياسات التسعير غير الملائمة لتنمية موارد التعاونيات .

فضلاً عما سبق فقد عمل نظام التسويق التعاونى فى بيئة سياسة غير ملائمة حيث اعتبر المخالفين للسياسات الحكومية خارجين عن القانون على الرغم من السياسات كانت فى غير صالح المزارعين أعضاء التعاونيات" وتعرض المزارعين للعقوبات لعدم تنفيذ الدورة الزراعية وعدم الإلتزام بحصص التوريد .

وقد أثرت سياسة التسويق التعاونى بما صاحبها من أخطاء فى تنفيذ هذه السياسة تأثيراً سلبياً على القطاع الزراعى المصرى، حيث أثرت هذه

السياسات على كل من المساحات المزروعة ومتوسط إنتاجية الفدان من المحاصيل التى خضعت لنظام التسويق التعاونى .

فبالنسبة للمساحات المزروعة : أدت سياسة التسويق التعاونى وما ارتبطت به من نظام التوريد الإجبارى وتحديد الأسعار للسلع المسوقة تعاونياً إلى انخفاض المساحات المزروعة من السلع الرئيسية فقد انخفضت المساحة المزروعة بالقطن من ١,٨ مليون فدان فى بداية الستنيات وبما يعادل ١٧,٣% من إجمالى المساحة المزروعة إلى ١,٥ مليون فدان فى بداية السبعينات ووصلت إلى ١,٠٦ مليون فدان فى بداية الثمانينات وانخفضت فى نهاية الثمانينات ووصلت إلى ٩٩٨ الف فدان وبما يعادل ٨,٥ من إجمالى المساحة المزروعة .

وانخفضت المساحة المزروعة قمحاً من ١,٣٣٥ مليون فدان وبما يعادل ١٢,٣% من إجمالى المساحة المزروعة فى مصر فى الستينات ووصلت إلى ١,٣ مليون فدان فى الثمانينات وبما يعادل١١% من إجمالى المساحة المزروعة .

وانخفضت المساحة المزروعة من الأرز من ١,٢١٣ مليون فدان فى الستينات وبما يعادل ١٠,٨% من إجمالى المساحة المزروعة إلى ١,١ مليون فدان فى السبعينات وبما يعادل ٩,٥% من إجمالى المساحة المزروعة ووصلت إلى ٩٥٩ فدان فى الثمانينات وبما يعادل ٨,٢% من إجمالى المساحة المزروعة ،وكذلك انخفضت المساحة المزروعة بالعدس من ٧٩ ألف فدان فى الستينات إلى ٢٠ألف فدان خلال الثمانينات .

وفى نفس الوقت زادت المساحة المزروعة من الخضر والفاكهة من ٧١٩ ألف فدان فى الستينات إلى ١٧٢٨ مليون فدان فى الثمانينات ووصلت إلى ١٨٨ مليون فدان فى بداية التسعينات .وزادت المساحة

المزروعة من الأعلاف من ٢٥٢٣ مليون فدان فى الستينات إلى ٣٢٨٩ مليون فدان فى الثمانينات . وهذه المحاصيل تعتبر المنافسة للقطن والتمح فى الدورة الزراعية .

وبالنسبة للإنتاجية أدت السياسة التسويقية إلى انخفاض ربحية المحاصيل التى خضعت لنظام التسويق التعاونى خاصة محصول القطن، مما أدى إلى نقص العناية بالمحصول ويتضح ذلك مما يلى :

- زراعة محصول القطن متأخراً بعد محصول شتوى لتعويض العائد المنخفض من زراعته، ويعنى ذلك نمو المحصول فى ظروف جوية غير ملائمة وانتشار الآفات فى المحصول .
- عدم توفير الاحتياجات الضرورية للمحصول من أسمدة ورش .
- قيام الكثير من المزارعين بتحميل القطن بمحاصيل أخرى لتعويض الدخل المنخفض :
- الإكتفاء أحياناً بجمع القطن مرة واحدة لإرتفاع تكلفة العمالة، حيث يتواكب جمع المحصول مع الطلب الموسمى على العمالة لتسويق وحلج القطن وحصاد الأرز .

وبالنسبة لمحصول القمح إنعكس عدم إهتمام المزارعين بالعناية بالمحصول فى عدم إختيار الأصناف عالية الجودة، وذلك لأن الزيادة فى الطلب على القمح كانت ترجع فى جانب كبير منها إلى إستخدامه كعلف أو كغذاء للحيوان وليس للإستهلاك الآدمى . مما جعل المزارعون يعزفون عن زراعة الأصناف عالية الإنتاجية من الحبوب وتفضيل الأصناف وفيرة الإنتاج من التبن ، ولذلك نجد أن الزيادة التى تحققت فى متوسط إنتاجية الفدان من القمح منذ الستينات لا تتناسب مع الزيادة

التى حدثت فى معظم دول العالم والناشئة من إستنباط سلالات جديدة من القمح عالية الإنتاجية . فخلال الفترة من عام ١٩٧٤ إلى ١٩٨٤ زاد متوسط إنتاجية الفدان من القمح فى إستراليا بنسبة ٢٣% وفى فرنسا بنسبة ٥٨% وفى هولندا ٤٤% بنسبة وفى مصر بنسبة ٢% .

ثانياً: الآثار الاقتصادية المتوقعة لسياسات التحرر الاقتصادى:.

فى ظل سياسات التحرر الإقتصادى رفعت الدولة يدها عن تحديد أسعار السلع الزراعية التى كانت خاضعة لنظام التوريد الإجبارى، وانسحت م سوق مستلزمات الإنتاج وقامت برفع الدعم عنها . كما إنسحبت أيضاً من تسويق المنتجات الزراعية مع تخفيض حجم القروض المقدمة للمزارعين ورفع الدعم عنها أيضاً .وفى نفس الوقت لم تستطع التعاونيات القائمة مساعدة المزارعين خاصة صغارهم والمقدرين بنحو ٥٧,٥ من إجمالى الحائزين الزراعيين .

ونتيجة لما سبق فقد حل إحتكار القطاع الخاص محل إحتكار الدولة . وأصبح لتطبيق السياسات السابقة بعض المخاطر التى قد تهدد حاضر التنمية الزراعية وقد إتضحت هذه المخاطر من بعض المظاهر السلبية التى ترتبت على تطبيق هذه السياسات حتى الآن ويتلخص أهمها فيما يلى :

أ ـ حدوث إرتفاع كبير فى أسعار مستلزمات الإنتاج من أسمدة ومبيدات ومعدات زراعية وبذور . ولم يواكب هذا الإرتفاع زيادة ملموسة فى أسعار السلع الزراعية خلال الأعوام الأخيرة . ولم تتمكن التعاونيات حماية أعضائها بسبب نقص الإمكانيات التمويلية والتخزينية .

ب ـ إنخفاض الكميات المستخدمه من مستلزمات الإنتاج الرئيسية خاصة الأسمدة والمبيدات والبذور عالية الإنتاجية بسبب تحول سوق مستلزمات الإنتاج إلى سوق إحتكارى وحدوث إرتفاع فى أسعارها بنسبة تفوق الإرتفاع الذى حدث فى أسعار السلع الزراعية .

حـ ـ الإنخفاض الواضح فى الخدمات التسويقية الضرورية والتى من أهمها المعلومات التسويقية اللازمة للمزارعين وللتعاونيات وللتجار أيضاً، ويؤدى ذلك إلى فشل السوق حيث يفقد ذلك أطراف التبادل إمكانية دخول السوق على أساس سليم حتى لو توفرت الإمكانيات المادية والبشرية .

د ـ إنعكست خصخصة سوق مستلزمات الإنتاج وعدم الربط بين الائتمان والتسويق وعدم الإعتماد على المحصول كضمان للائتمان إلى إنخفاض القروض لصغار المزارعين ومن ثم نقص إمكانيات حصولهم على مستلزمات الإنتاج واتجاههم إلى الحصول على الائتمان من التجار والمرابين وبأسعار مرتفعة .

ولاشك أن المظاهر السابقة تشير إلى أنه من المتوقع أن يكون لسياسات الإصلاح الاقتصادى بالطريقة التى طبقت بها آثاراً سلبية خاصة على صغار المزارعين وهم السواد الأعظم من المزارعين ولذلك سيكون لهذه السياسات إذا ما استمرت فى نفس الطريق آثار وخيمة على مستقبل التنمية الزراعية فى مصر .

ولا يعنى ذلك أن سياسات الإصلاح الإقتصادى والتحرر الإقتصادى غير ملائمة لواقع الزراعة المصرية . ولكن ما نود الإشارة إليه هو أن

تطبيق هذه السياسات يحتاج إلى دعامات مكملة لها فى ظل ظروف القطاع الزراعى المصرى .

فليس من الصواب أن تترك الدولة صغار المزارعين بلا أى دعم أو إمكانيات أو معلومات عن ظروف السوق، ولكن يقع على الدولة خلال المرحلة الإنتقالية لتطبيق هذه السياسات عبء دعم تعاونيات على أساس سليم،وذلك من خلال تقديم الخدمات والقروض والتسهيلات والمعلومات التسويقية لها . مع إنشاء صناديق موازنة للأسعار ومساعدة التعاونيات فى الإتصال بالخارج . على أن يكون الإنضمام لهذه التعاونيات إختيارياً وليس إجبارياً للمزارعين .

فبدون شك أن الإهتمام بتكوين تعاونيات متطورة على أسس سوف يساهم بشكل كبر فى أن يحد من الآثار السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادى، وذلك لأن قيام هذه التعاونيات سوف يكون له الكثير من الآثار الإيجابية من أهمها :

(١) قدرة التعاونيات على الإستفادة من مزايا الحجم الكبير فى توفير المدخلات وتسويق الإنتاج حيث تستطيع توفير المدخلات بأسعار أقل وبيع الإنتاج بأسعار أعلى من التعامل الفردى للمزارعين الصغار .

(٢) قدرتها على توفير القروض والسلفيات ومستلزمات الإنتاج العينية بتكلفة أقل .

(٣) قدرتها على توفير الخدمات الأساسية للمزارعين خاصة الإرشاد الزراعى بدلاً من التعامل الفردى للمزارعين مع المرشدين .

(٤) قدرتها على تنظيم الإنتاج من خلال التركيب المحصول والدورة الزراعية بما يمكن من الحفاظ على الموارد الزراعية وترشيد إستخدامها فى ظل الأسعار السائدة .

(٥) قدرتها على تنظيم عرض الإنتاج الزراعى فى السوق بدلاً من ظهور العرض الكلى من الإنتاج فور ظهور المحصول مرة واحدة فى السوق ومن ثم إمكانية حصولها على أسعار أعلى .

الفصل الرابع: الموارد الزراعية – الموارد المائية .

تمثل الزراعة نظام حياة له أبعاده الإقتصادية والاجتماعية والبيئية، ترتبط أهداف الإنتاج والإستثمار فيه بأهداف إمداد المجتمع بالغذاء وتوفير فرص عمل لسكان المناطق الريفية، وتخفيض عدد الفقراء والمحافظة على البيئة. بمعنى آخر يمكن القول بأن الزراعة المستدامة تساعد على تحقيق هذه الأهداف التي تعد من المكونات الرئيسية لما أ صبح يعرف بإسم التنمية الإقتصادية والاجتماعية المستدامة.

الموارد الزراعية "مياه وأرض": هي بمثابة المدخلات الرئيسية للنشاط الزراعي، ووفقاً لدرجة وفرتها أو ندرتها، ومستوى جودتها، وكيفية تخصصها ، تتحدد قدرة هذا التطاع على تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والبيئية في الحاضر والمستقبل .

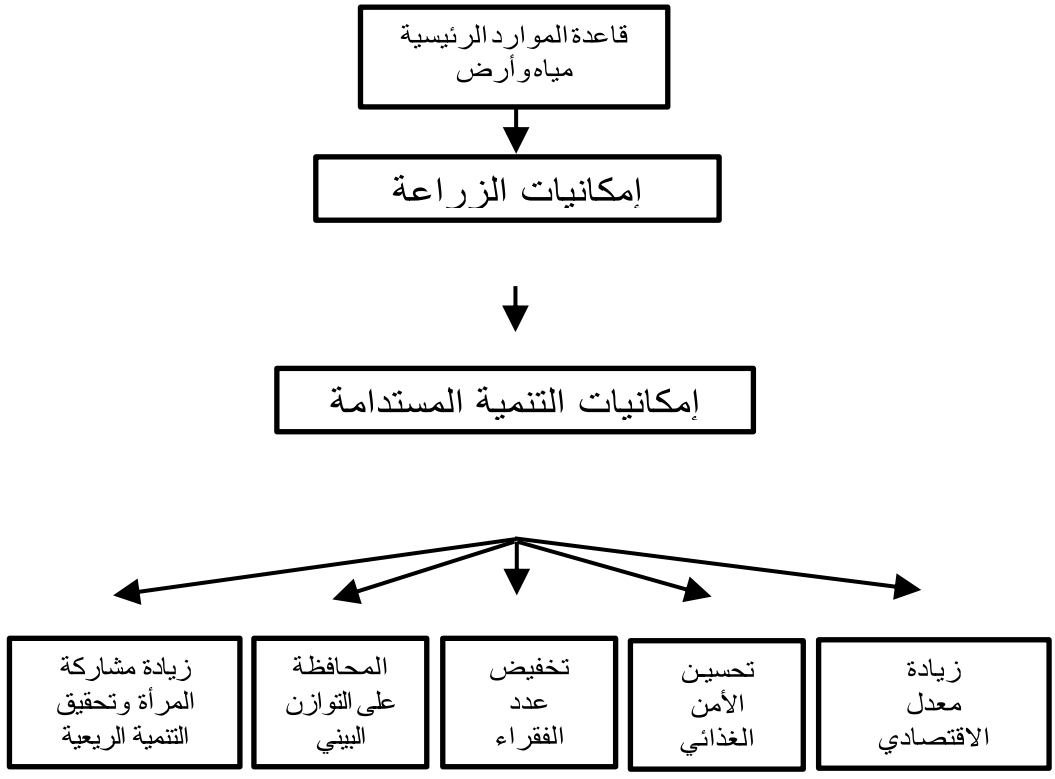

شكل (٨)

المـوارد المائيـة تعتبـر بمثابـة "المـدخل" الزراعـي الأكثـر أهميـة والأكثـر نـدرة ، وتسـتهلك الزراعـة منـه مـا يقـرب مـن ٩٠% فـي بعـض البلـدان مـن الإسـتهلاك المـائي الكلـي [١] . الزراعـة إذا هـي المسـتهلك الأول للميـاه،، ومـن المتوقـع أن يـؤدي زيـادة عـدد السـكان والطلـب علـى الغـذاء إلـى تزايـد الطلـب علـى الميـاه لغـرض الزراعـة لتـوفير مزيـد مـن الأراضـي الزراعية وتحسين التربة .

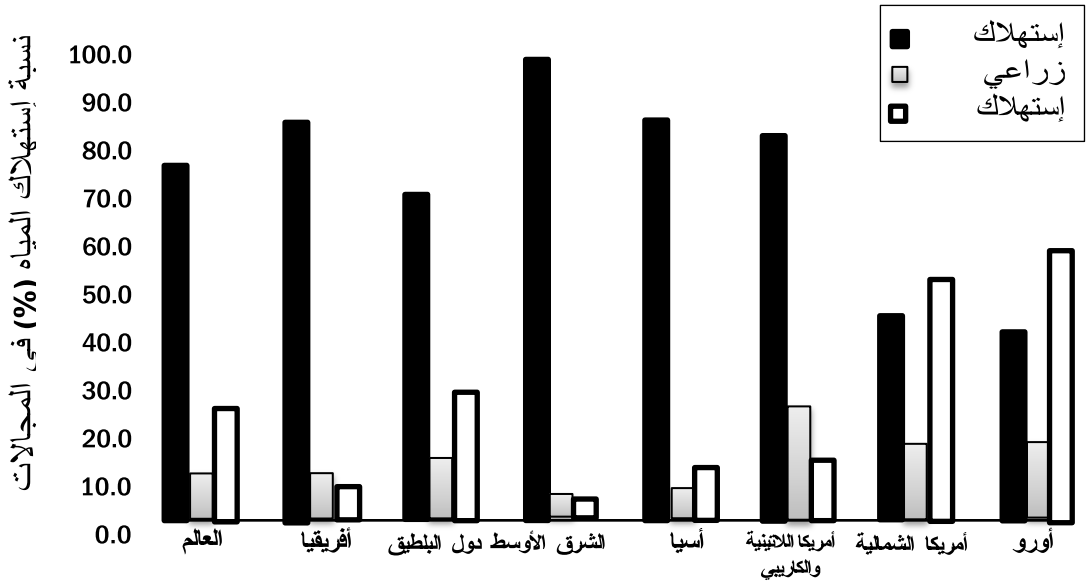

Source: Crops and Drops FAO002.

شكل (٨ ـ ٢) **تطور نسبة الإستهلاك الزراعي للمياه في العالم سنة ٢٠٠٢**

(١) **تقديرات منظمة الزراعة والغذاء العالمية** FAO .

بالإضافة إلى ما سبق، يتوقع أن تزداد ندرة الموارد المائية ويزداد الإستهلاك الزراعي لها بسبب زيادة التلوث ومخاطر البيئة (إنخفاض خصوبة التربة) ، والتغيرات المتوقعة في هيكل الاقتصاد المعاصر .

١ ـ الموارد المائية للزراعة ـ الموارد المالية :

أصبحت كثير من الدول العالم تعاني اليوم ضغط شديد على المياه ، بسبب نمو السكان وزيادة الحاجة الى مواد غذائية، وبسبب المخاطر البيئية لقد . لقد ترتب على عدم كفاية المياه السطحية (الانهار و البحيرات) إلى زيادة معدلات سحب المياه الجوفية، كما حدث في كل من الهند والصين المكسيك وأفريقيا . كذلك فان الإستخدامات غير الزراعية للمياه تناقص بشدة إستخدام الزراعة لها لقد تميز عقد التسعينات من القرن العشرين بوجود منافسه شديدة بين الريف والحضر سواء في مجال إستخدام المياه السطحية أو المياه الجوفية .

لقد أدى تزايد الندرة المتوقعة للمياه على المستوى الدولي إلى توقع حدوث دولية على مجاري الأنهار التي تمر بها هذه البلاد . وطبقاً لتقديرات خبراء الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة، يمكن أن تصل الزيادة المتوقعة للطلب على المياه خلال ٣٠ سنة قادمة إلى نسبة مرتفعة تتراوح بين ٥٠% و بين ١٠٠%[١]

وتشير الدراسات بوضوح إلى وجود تحديات خطيرة فيما يتعلق بتزايد ندرة الموارد المائية وقصور إمكانيات إمدادات العرض عن مواجهة إحتياجات الطلب المتزايد .هذه التحديات تزداد بزيادة تدهور المخزون المائي الكبير في العالم بفعل الجفاف والتلوث البيئي هذا بالإضافة إلى

(١) **منظمة الفاو** FAO .

سوء تخطيط الموارد المائية ملخص إمكانيات توصيلها سواء على المستوى العالمي أو على المستوى المحلي .

بناء على ماسبق، أصبح التفكير في استراتيجية واضحة لإدارة الموارد المائية، والبحث جدياً في تفاصيل إيجابيات جانبي العرض والطلب لمواجهة هذه التحديات . تعد التنمية الشاملة الاجتماعية والاقتصادية من أولويات الألفية الحالية على مستوى العالم، وعلى المستوى القومي والمحلي فى نفس الوقت، التى تتطلب بالدرجة الأولى تنمية زراعية مستدامة، التى بدورها لا يمكن تنفيذها في كل الحالات بدون توفر موارد مالية وإمدادات قوية تكون هي الأخرى مستدامة .

٢ ـ استراتيجية إدارة الموارد المائية (جانب العرض):

مع بداية القرن الحادي والعشرين بدأ الجميع وعلى كل المستويات، منظمات حكومية وغير حكومية، عالمية وإقليمية، يستشعر خطورة نقص الموارد المائية وزيادة ندرتها من حيث الكم والجودة . خاصة في ظل توقع زيادة الطلب على إمدادات المياه للأغراض غير الزراعية والإستهلاك الزراعى . وعلى الرغم من بعض الانجازات التي تحققت في بعض المناطق في مجال تشييد السدود وبناء الخزانات، وتجهيز قنوات النقل وتوزيع المياه، إلا أن الإخفاقات المعاكسة كانت هى الأخرى كثيرة ومعقدة، وخاصة فى نواحي الهدر المائى والفاقد على مستوى أحواض الأنهار ومجاريها، وزيادة التلوث المائى ونقص موارد الطاقة وإرتفاع تكلفة سحب المياه الجوفية .

سياسات إمدادات الموارد المائية، تمت فى الماضى بإستخدام تقنيات هندسية مكلفة، حيث بدأت تكاليف سحب المياه فى التزايد بسبب إرتفاع تكلفة الطاقة وبسبب ألنقص فى مستوى المياه الجوفية

نتيجة معدلات السحب المرتفعة، حيث أصبحت المياه على مسافات أبعد فى باطن الأرض وعلى مسافات بعيدة عن المناطق المأهولة . وهكذا فإن مصادر عرض المياه التقليدية (أنهار وأمطار.) ومصادر عرضها غير التقليدية (موارد جوفية وتحلية مياه البحر .)، كل هذه المصادر إرتبط إستغلالها بمشاكل وتكاليف مرتفعة ومعدلات تلوث أعلى.

٣ ـ استراتيجية إدارة جانب الطلب على المياه (خاصة للأغراض الزراعية):

الطلب على المياه، وخاصة فى الشق الزراعي منه، هو طلب مشتق الطلب لأهداف الزراعة المستدامة : تأمين الغذاء، تقليل الفقراء، المحافظة على البيئة .

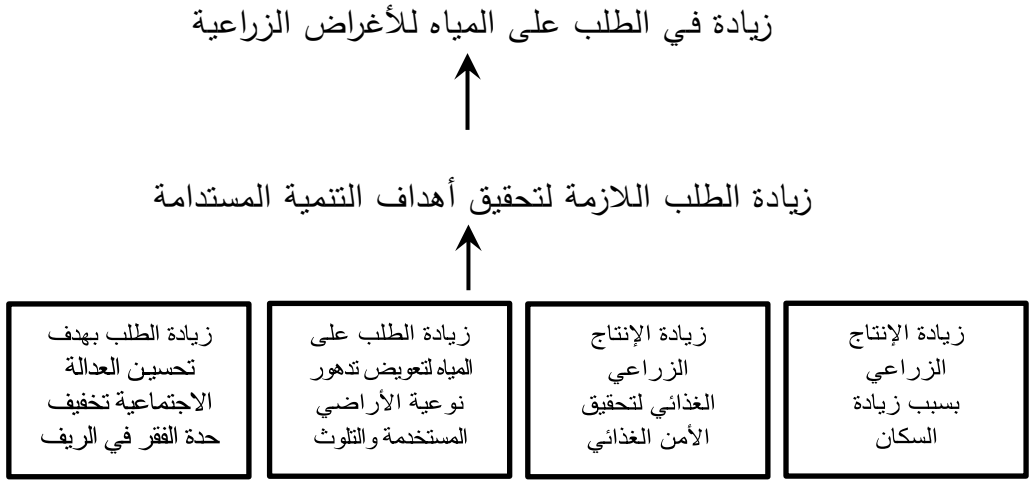

الأهداف السابقة، تعتبر المحاور والأبعاد الرئيسية لأي إستراتيجية جديدة لإدارة الموارد المائية (جانب الطلب)، والتي يمكن لها لن تحقق وفر ومدخرات مائية تسمح بتسهيل تحقيق الأهداف على المدى القصير وعلي المدي الطويل .

لم يعد يوجد وسيلة لتخفيف حدة هذه المشكلة (زيادة الطلب على المياه وزيادة قدرتها) سوى لعمل على زيادة كفاءة إستخدام الموارد المائية وترشيد إستهلاكها وخاصة في مجال الزراعة (المستهلك الأول للمياه) . لابد إذن من البحث عن كل الأساليب الملائمة لزيادة إنتاجية المياه الزراعية؛؛"مزيد من الإنتاج لكل قطرة ماء" (**drop water per crop More**) . هذا الشعار يجب تحويله إلى سياسات مدروسة ومأمونة لزيادة كفاءة نظم الري وتوفير أكبر قدر من المياه لمواجهة زيادة السكان وزيادة الطلب على الغذاء، وتعويض أضرار التربة .

هكذا، يمكن القول بأن توجهات إدارة الموارد المائية لترشيد الطلب على المياه وخاصة للزراعة هي:

- تحسين إنتاجية المياه، يعني تحسين إنتاجية الأرض(كفاءة أعلى) .
- زيادة كفاءة نظم وطرق الري (ري كفاءة أعلى) .
- زيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية الكلية، من خل زيادة الرقعة المنزرعة والتخلص من التدهور البيئي (الذي نتج عنه الزراعة مع نقص المياه) .

وفيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة، فإن تزايد السكان وزيادة اللجوء إلى المياه الجوفية، لأغراض الزراعة، أدى الإستخدام غير الصحيح للأسمدة الكيماوية، المصاحب لنمط الزراعة المكثفة مما أدى إلى زيادة تدهور التربة وانخفاض إنتاجية المحاصيل الزراعية . هذا الإتجاه من المتوقع أن يزداد في المستقبل نظراً للحاجة إلى الغذاء

وضرورة زيادة المساحة المحصولية الكلية (بقدر الزيادة المتوقعة حسب بعض التقديرات بنسبة ٢٠%) [١] .

هذه الإعتبارات يجب أن تدخل ضمن أبعاد إستراتيجية إدارة الطلب على الموارد المائية، وحتمية زيادة كفاءة المياه الزراعية من خلال سياسات تشمل نظم الري، ،أنواع المحاصيل، من شأنها تحقيق وفر كبير في إستخدام المياه الزراعية .

٤ ـ عناصر استراتيجية إدارة الطلب على الموارد المائية الزراعية :

يتطلب التمهيد (المرحلة التمهيدية) لهذه الاستراتيجية الخاصة بجانب الطلب على المياه الزراعية ما يلي :

⊖ تصميم سليم للإستخدامات المائية الحالية الزراعية منها وغير الزراعية ، وتقدير الإمدادات المائية اللازمة لمستقبل هذه الإستخدامات ومواقع المسئولية، المؤسساتية والخدمية لكل منها .

⊖ عرض كل الخيارات الممكنة المتعلقة بتنمية الموارد المائية وتحقيق الوفر فيها سواء في جانب العرض أو جانب الطلب ، والذي يستهدف أساساً تخفيض مقبول ومأمون لإستهلاك المياه .

⊖ تقدير دقيق لكافة مصادر المياه (كماً ونوعا) .

- الواصلة إلى السدود وما يتفرع منها (الأنهار) .
- الموارد المائية الجوفية .
- مياه الأمطار ومواقع تجميعها ـ والمياه المعاد إستخدامها .

(١) تقديرات منظمة للزيادة المتوقعة حتى عام ٢٠٣٠.

⊖ الجمع بين الإعتبارات البيئية والاجتماعية التي تحكم هذه الخيارات .

يلي هذه المرحلة التمهيدية لإستكشاف ما يتعلق بإمدادات المياه الحالية والمتوقعة والحلول التقليدية لها (يناء السدود والخزانات وتجميع القنوات)، الدخول في مرحلة المواجهة الإيجابية لهذا التحدي والتي تهدف إلى زيادة كفاءة إستخدام المياه وتحقيق الوفر اللازم منها . هذه المرحلة يجب أن تحدد فيها بصورة واضحة عناصر وأبعاد السياسات، على كل المستويات ويمكن تلخيصها والتعرض بتفصيل بعض منها على النحو الآتي :

- زيادة إنتاجية مياه الري (كفاءة أعلى لكل وحدة مياه) .
- مو اجهة جوانب الهدر والضياع المياه المتجه نحو الأغراض الزراعية .
- مواجهة خطورة الإعتماد الشديد على المياه الجوفية لأغراض الزراعة .
- مواجهة كل أنواع الإستخدامات غير النافعة للموارد المائية المنافسة للإستخدام الزر اعي .
- سياسات التعاون الإقليمي والمحلي فيما يتعلق بتأمين وزيادة الموارد المائية الزراعية .
- المشاركة من كل المستويات، صناع القرار، المزارعين، جهات البحث العلمي، بهدف زيادة فعالية هذه العناصر السابقة لإدارة الموارد المائية .
- خطط المتابعة والتصميم المستمر واستخلاص النتائج .

لاشك أن أهم هذه المحاور السابقة لإستراتيجية إدارة المياه، هي تلك الخاصة بزيادة إنتاجية وكفاءة مياه الري .

وكفاءة الري **Efficiency if Irrigation** هنا بمفهومها البسيط هي علاقة بين المدخلات والمخرجات، ويعد "مدخل" المياه (المدخل الرئيسي للزراعة)، إن كل وحدة مياه، يتعين أن تعطي أقصى "غلة" أو أقصى عائد، أو أقصى" نفع صافي" أو أقصى مساهمة في تحقيق كل "هدف" مرغوب فيه، مع أقل أثر سلبى (أقل قدر سلبى من مخاطر البيئة يعتبر هدف) .

والكفاءة بهذا المعنى نسبة بين إيجابيات صافية زيادة الإنتاج، تحقيق عدالة، وبين تكلفة هذا المدخل المائي، المباشرة وغير المباشرة .

الإنتاجية لوحدة مياه الري، هي إذن إنتاجية بمفهومها الواسع الشامل، وهي تعني في النهاية تحقيق وفرة نسبية في المياه، (وتخفيف للندرة النسبية) لهذا المورد الهام، وتقدم نحو تحقيق الأهداف الرئيسية والفرعية السابق ذكرها للتنمية الزراعية المستدامة .

وعلى سبيل التكرار يجب أن تكون سياسات رفع إنتاجية المياه في الري، سياسات شاملة متكاملة متناسقة في كل أبعادها التقنية والإقتصادية والاجتماعية والبيئية . بمعنى آخر أنه لا يجب أن يكون توفير مياه الري على حساب اختلاف في أليات وسياسات نمو الإنتاج والإنتاجية، أو تحمل المزار عين بأعباء إضافية، وتحقيق أهداف أخرى قبل تخفيض الفقر والتنمية الريفية، كذلك لا يجب أن يكون الهدف هو تحقيق الوفر في المياه من خلال تبني نظم زراعية وأنواع محاصيل موفرة في المياه ولكنها ذات آثار صحية وبيئية بعيدة المدى، غير مقبولة صحياً وإجتماعياً أو أنها على المدى البعيد، لها أثار بيئية ضارة .

كيف يمكن تعظيم المنافع داخل نظم الري الزراعي وتخفيض الهدر والضياع وإدخال طرق جديدة نافعة يمكن تطبيقها بسهولة على مستوى

المـزارعين أنفسـهم فـي عمليـة الـري، وعلـى مسـتوى المزرعـة (الحقـول)، وعلى مستوى عمليات ومراحل النمو النباتي للمحاصيل؟

كـل محـاولات رفـع إنتاجيـة ميـاه الـري لابـد وأن تتسـع لنأخـذ فـي الإعتبار حلول المشاكل التطبيقية، على كل هذه المستويات .

تحسين إنتاجية الري ← تحسينا مستدامة للمياه ← زيادة إنتاج
← الغذاء تخفيف حدة الفقر والريفي ← تحقيق الأمن البيني

إنتاجيـة الميـاه الزراعيـة إذن هـي المـدخل الرئيسـي للأمـن المـائي، وخاصـة فـي الدول النامية (معدلات إستخدام المياه الزراعية في تزايد) وذلك بسبب الوضع الحرج لنقص الغذاء (الأمن الغذائي) .

٥ ـ الجوانب المتعلقة بتحسين إنتاجية (كفاءة) مياه الري :

تتعدد مستويات البحث عن سياسات وأليات لرفع كفاءة مياه الري ولكن يجب أن تراعي أولويات تنفيذها والتوقيت الزمني والمكاني لها . ويمكن مناقشة بعضها بشيء من التفصيل على النحو التالي :

أولاً:على مستوى طبيعة المحاصيل وظروف النمو النباتية والمناخية لكل منها .

ثانياً:على مستوى نظم الري والطرق الملائمة لوفر المياه .

ثالثاً:على مستوى قنوات التوزيع ابتداء من بداية المصدر المائي حتى وصوله للحقول .

رابعاً:إختيار جيد للحوافز وتوصيل لمعرفة، على كل المستويات لتحقيق وفر مياه الزراعة .

خامساً: على مستوى التقييم والمتابعة، وفقاً لمؤشرات قياس الكفاءة وإمكانيات التدخل المرن لتصحيح السياسات وإستبدال الآليات .

وسوف نحاول باختصار فيما يلي أن نتفهم مدى تحقيق هدف الكفاءة للمياه الزراعية على كل مستوى من المستويات السابقة للتدخل، والترشيد وفقاً لهذه الاستراتيجية .

أولاً: على مستوى خيارات مرتبط بالمحاصيل ونوعياتها :.

يتطلب العمل على هذا المستوى تحسين الإنتاجية من خلال :

(أ) تحسين نوية المحاصيل واستبدلها Crop Varietals improvement:

يتم تقسيم الموارد الطبيعية (غير البشرية) إلى نوعين أساسين :

هناك إمكانية كبيرة للتخلي عن محاصيل مستهلكة للمياه واستبدالها بمحاصيل تعطي أكبر إنتاج (وبنفس الجودة) مع استخدام أقل لكميه المياه .

هذا النوع من الحلو أثبتت الدراسات العلمية أن نتائجه مقبولة جداً ومؤكده ظن خاصة إذا علمنا أن النسبة المرتفعة من إستهلاك النبات عموماً للمياه، يكون في الشق التنافسى البخرى ليتخلص النبات من حرارة المحيط الذى ينمو فيه .

لأن ما يستخدم فعلاً للتنفس النباتى المرتبط بالنمو أو ما يعرف"**Evapotranspiration**" الضروري للنمو هو نسبة صغيرة جداً من الإستهلاك المائى الكلى للنبات . فإذا تم مثلاً إستبدال نباتات تنمو في مواسم حارة،، بنباتات بديلة تنمو في مناطق وأوقات رطبة، سوف يؤدى ذلك إلى وفر كبير جداً في إستهلاك النبات للمياه دون التضحية بكمية وجودة المحصول . وعندما تزرع هذه المحاصيل يزيد الإنتاج، مع بقاء التنفس المائى النباتى،المسئول عن نمو النبات على ما هو عليه . هذا

يعنى في النهاية أن تنويع المحاصيل وإستبدالها يمكن يؤدى إلى وفر كبير في إستهلاك النبات للماء، وبالتالي يرفع من إنتاجية الرى والمياه .

فيما يتعلق بنتائج الدراسات في هذا المجال (البخر النباتي التنفسي **Evapotranspiration**)، وجد اختلاف كبير في إنتاجية وحدة المياه في كل من إنتاج القمح من ٠,٦ إلى ١,٩ كجم / متر٣، وبالنسبة للذرة وصلت التحسينات في الإنتاجية لوحدة المياه من ٦,٢ إلى ١١,٦ كجم / متر٣، وفى حالة الأرز تضاعف من ٠,٥ إلى ١,١ كجم / متر٣ . (١)

التحول الزراعي إلى محاصيل لها إنتاجية أعلى لكل وحدة مياه، أى مستهلكة أقل من المياه، من خلال تعظيم الإنتاج، لكل وحدة تنفس بخرى للنبات (التنفس البخرى للنبات)، يمكن أن يساعد على رفع إنتاجية وحدة مياه الري . هناك بعض الدراسات تشير إلى أنه ليس من الضروري إستبدال المحاصيل المستهلكة للمياه بمحاصيل أخرى موفرة للمياه، ولكن يكفى نقل المحاصيل من مواسم النمو الحارة إلى مواسم نمو رطبة على إعتبار أن النسبة الكبيرة من البخر أثناء نفس النبات تكون مخصصة تصب لتلطيف الحرارة فى الجو المحيط بالنبات وليس في أثناء التغذية الخاصة بالنمو(٢). وذلك مع الإحتفاظ بنفس كمية الإنتاج ومستوى جودته.

البعض يرى أيضاً لتخفيض العجز المائي ضرورة إدخال زراعة الأشجار بصورة تحيط المحاصيل وتقلل من فقد المياه على مستوى عمليات نمو النباتات .

(١) Why Agricultural water Productivity is Important, FAO 2002, P1.
(٢) Daver S. IEMI. IntertnationI Management Institution, The New, Era.

ثانياً: التدخل لتحسين نظم لري الموفرة للمياه المستهلكة في الزراعة :.

- من مشاكل نظم الري التى يترتب عليها فقد أساس في إنتاجية المياه، يرجع إلى عدم المرونة في توفير المياه للحقول في أوقات إحتياجها بسبب تأخر قنوات لتوصيل المياه وبالتالي حرمان المحصول من إحتياجاته اللازمة من المياه في أوقات النمو الحرجة، مما يترب عليه نقص في المحصول وتدهور إنتاجية وحدة مياه الري .

هذه المشكلة يمكن أن يترتب عليها آثار أكثر خطورة في حالة التحول إلى المياه الجوفية مما يؤدي إلى مشاكل متعلقة بالصرف وزيادة تدهور خصوبة التربة وبالتالي نقص المحاصيل وانخفاض "كفاءة" مياه الري.

لذلك يمكن القول بأن نظم توزيع المياه ووصولها إلى الحقول في أوقات ملائمة يمكن إلى حد كبير من توفير الفقد في إنتاجية المياه .

وكذلك يجب اختيار طريقة الري الأقل إستخداماً للمياه، وهي كما هو معروف طريقة الري الموضعي(التنقيط) . وهكذا فإن التدخل بإجراءات على مستوى إدارة نظم، الري يمكن اختيار أفضل الطرق وأوقاتها لإمداد الحقول بالمياه،مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية وحدة المياه (الوقت المناسب والكمية المناسبة لفترات النمو الحرجة للنبات) . هذه التحسينات في إدارة الري تسمح للمزارعين بأن يوجهوا إهتماماتهم للإستثمار في مدخلات زراعية أخرى مثل التسميد والصرف والتعامل مع كمية أقل من الحشائش التي تؤثر على المحاصيل .

عدم الإعتماد كثيراً على المياه الجوفية، وعدم زيادة مستوى التلوث فيها، من خلال تطبيق اجراءات وسياسات المحافظة على المياه الجوفية، وأن يقتصر إستخدامها عند الضرورة كبديل للمياه السطحية. يمكن أيضاً أن يرفع انتاجية المياه وكفاءة الري . من المعروف أن جودة المياه الحفرية أقل نظراً لزيادة الملوحة، وأقل جودة من مياه النهر أو الأمطار، وبالتالى يمكن توفير هذه الموارد نظيفة والحصول على إنتاجية أعلى لوحدة الري طالما أن إنتاجية وحدة الأرض المحصولية لم تتأثر.

ثالثاً: التدخل على مستوى قنوات وتوصيل المياه والنهر :.

وذلك عن طريق زيادة الاستثمارات فى تدعيم شبكات توزيع المياه وعدم وجود ضياع أو فاقد من المياه يحول دون وصولها في الأوقات الأكثر أهمية لنمو المحاصيل . كذلك يجب الإستثمار في المحافظة على المياه بعيداً عن مصادر التلوث المعروفة للأنهار وللقنوات الفرعية .

هناك فقد ماني يصل حسب التقديرات إلى ما يعادل بعدر ٤٠% من المياه أثناء النقل والسحب . هذا بالإضافة إلى خسارة المزارعين التى تزيد عن النسبة بكل تأكيد . إن تجهيز القنوات والإستثمار فيها سوف يساعد على تقليل الفاقد من المياه نتيجة عملية البخر أثناء النقل ويؤثر بنسبة كبيرة في حفظ المياه الزراعية .

رابعاً: سياسات الحوافز وقضية تسعير المياه :.

يرى البعض أن من أهم وسائل تحسين إنتاجية المياه وخاصة المستخدمة في الاستهلاك الزراعي، هو ضرورة وجود تكلفة إقتصادية يتم استرجاعها في شكل أعباء لمستخدمي المياه الزراعية (يدفعها المزارعون)،

هذه التكلفة لإستخدام المياه سوف تجبر المزارعين على إتباع كل الطرق لرفع كفاءة إنتاجية الوحدة المائية، طبقاً لدراسة منشورة بهذا الخصوص(١)

"If farmers paid full cost of water, they would manage irrigation water more efficiently"

إن وجهة النظر هذه يمكن لن تكون مقبولة من حيث تحفيز المزارعين على رفع كفاءة استخدام مياه الرى (تحقيق وفر في المياه) . ولكن هذه السياسة لا تخلو من التعقيدات، وربما يكون لها آثار إجتماعية غير مقبولة، خاصة إذا كنا بصدد زراعة الفقراء في المناطق الريفية في الدول النامية . بمعنى أخر سوف يكون من الأفضل تحفيز سلوك المزارعين في إتجاه تحسين كفاءة الرى بإستخدام بدائل أخرى أو على الأقل أن تكون تكلفه إستخدام مياه الرى التى يتعين على المزارعين تحملها هى في حدها الأدنى مع إستمرار الجهات الحكومية في الدعم ولو بصورة جزئية وحتمية لمياه الري، وخاصة في ظل الحيازات الصغيرة وفقراء المزارعين، وإن كان أغلبية هؤلاء هم من فئة الفقراء فعلاً نتيجة تدهور الدخول ومنهم نسبة من ملاك الأر اضي، لذلك إن كان من الضروري إتباع سياسة تسعير مياه الري، بهدف زيادة كفاءة إستخدام المياه ورفع إنتاجيتها، فإنه ينبغي التأنى والتدرج في إستخدام نظام تكاليف توفير المياه وتحسين إمكانيات توصيلها للحقول ومنح إعفاءات لمن يسعى منهم لزيادة إنتاجية المياه من خل ممارسات صحيحة للرى والصرف والمحافظة على التربة الزراعية، على مستوى الحقل .

(١) Comell University. End lrrigation Subsidies and Reward Conservation 1947. P.2.

خامساً:على مستوى منظمات وهينات التقييم والمتابعة لإستراتيجية تحسين إنتاجية المياه :.

عملية المشاركة إبتداء في وضع معالم إستراتيجية لإدارة المياه، بين المخططين والمنفذين المسئولين عن الرى وكذلك المزارعين، سوف تسمح باتخاذ إجراءات ووضع سياسات وآليات يسهل تطبيقها بواسطة كل المهتمين بما فيهم فئات المزارعين، الحلقة الأخيرة في إستخدام المياه الزراعية . هذا بدوره يعنى سهولة التقييم والمتابعة والتعرف على مواطن الضعف فى تطبيق برامج تحسين إنتاجية المياه . أين يوجد الاستخدام الأكثر كفاءة لوحدة المياه ؟ وكيف يتحقق ؟ وأين يوجد الإستخدام الأقل كفاءة لوحدة المياه ؟ وكيف حدث وما هى أسبابه ؟ وعلى ضوء الإجابات التى تأتي بها تقارير التقييم، يمكن إعادة تخصيص المياه أو توجيهها نحو أكثر الإستخدامات كفاءة أو على الأقل معالجة أسباب بفقد الإنتاجية فى الإستهلاك الزراعي، طالما تم تحديد زمان ومكان وظروف هذا الضياع أو الفقد لإنتاجية المياه .

باختصار، يعتبر هذا العنصر في إستراتيجية ترشيد الطلب على المياه وتحسين إنتاجية وحدة المياه (**More crop per water drop**)، من أهم الإجراءات على الإطلاق .

هذا العنصر من خطة تحسين إنتاجية المياه الزراعية، يتطلب وجود معايير ومؤشرات لقياس "الكفاءة" فى الرى بصورة لها طابع نمطى موضوعي، يسهل إستخدامها على كل المحاصيل وفى كل مناطق العالم وكل أقاليم البلد الواح، فى كل المواسم المحصولية .

لقد تحقق هذا المطلب بفضل مجموعة من خبراء الرى فى الأمم لمتحدة والمنظمات المتخصصة وخاصة منظمة الزراعة ولغذاء

(**FAO**)، والذى طبق فى مناطق كثيرة من الخاصة وخاصة، في الصين والدول لناميه وأثبتت التجارب مدى جودة هذه المؤشرات لقياس كفاءة وحدة المياه أو وحدة الرى . كما أمكن عمل مقارنات لمؤشرات الكفاءة بين الأقاليم، والمحاصيل والمواسم، وبصورة تضمنت كذلك أسعار المحاصيل في السوق لمحلي والسوق الدولي أيضاً .

س: ما الفائدة من مؤشرات قياس كفاءة المياه والري؟

- هذه المؤشرات تمكن صناع القرار من معرفة إنتاجية مياه الري .
- إن إستخدام هذه المؤشرات يمكن من عملية التصحيح والتعديل في سياسات تحسين إنتاجية مياه الرى .
- تطبيق هذه المؤشرات المقارنة للكفاءة، سوف يساهم بصورة مباشرة في رفع وتحفيز المزارعين أنفسهم لبذل أقصى جهودهم لتحسين إنتاجية المياه والأرض الزراعية .
- سوف تساعد نتائج مقارنة الكفاءة في التركيز للجهود على مكان وزمان التدخلات الصحيحة .
- نتائج مقارنة الكفاءة لوحدة لمياه (وحدة الري) سوف يعطي إيضاحات محددة عن كفاءة الجوانب المختلفة لأنظمة الري ،سواء كانت هيدروليكية، نباتية، إقتصادية، اجتماعية أو بيئية (تكشف عن مستوى أداء النظام في كل جانب من جوانبه على حده) . وطالما أنها مصممة على عناصر مشتركة لكل أنظمة الرى، مياه وأرض، وإنتاج المحاصيل في كل الأماكن والأزمنة، فإن هذا في حد ذاته يجعل عملية مقارنة الأنظمة المختلفة، في البيئات المختلفة عملية سهلة ودقيقة .

- كما أن هذه المؤشرات لمقارنة الكفاءة، تسمح بمقارنة مستويات الأداء في نظام واحد عبر الزمن أو في مناطق وأقاليم مختلفة تطبق نفس النظام هذا بالإضافة إلى أن تصميم هذه المؤشرات لا يحتاج إلى سوى قدر من البيانات :
- مؤشرات مقارنة الكفاءة لإستخدام مياه الرى تساعد على إجابة الإستشارت الآتية الناتجة عن عمليات التصميم والمتابعة .

• أى أنواع أنظمة الرى وإدارة المياه الزراعية تعطي أفضل إستخدام لكل من الأرض والمياه، أكثر موارد الزراعة أهمية وندرة .
• ما هو حجم الإستثمارات، أولوية توجيهها في الزراعة المروية، سواء على مستوى البنية التحتية لأنظمة الرى أو على مستوى الحقل أو على مستوى المحصول المنزرع؟

ونظراً لأهمية نظام التقييم والمتابعة والتدخلات التصحيحية لاستراتيجية إدارة المياه عموماً وسياسات تحسين إنتاجية المياه، تحقيقاً للوم منها، فإنه سوف يكون من المفيد أن نعرض بإختصار هنا لأمثلة لهذه المؤشرات وكيفية تطبيقها .

المفهوم المحوري في هذه المؤشرات لمقارنة الكفاءة، هو ما يعرف بقيمة مخرجات هذه المدخلات (مياه وأرض) من إنتاج المحاصيل والذى يعبر عنه في المعايير" القيمة الإجمالية النمطية للإنتاج" للوحدة المحصولية (وحدة الري) [1] " **Standardized Gross Value of Producation**"

$$\frac{\textbf{Output (c)}}{\textbf{Input } (a)}$$

(١) **Compatative lndicators for lrrigation System Performance.**

"هذه القيمة الإجمالية النمطية للإنتاج" تأخذ في الإعتبار القيمة السوقية المحلية للمحصول ، وكذلك قيمته وفقاً للأسعار الدولية .

خلاصة ما سبق:

- الزراعة المستدامة مكون رئيسي في التنمية الإجتماعية والإقتصادية المستدامة، التي تهدف إلى تحفيز النمو . التشغيل، الحد من الفقر،، المحافظة على البيئة، تحسين الأمن الغذائي .
- المياه والأرض تعتبر من أهم الموارد الزراعية الأساسية اللازمة لتحقيق الأهداف السابقة من خلال زراعة مستدامة .
- تعتبر المياه مورد إقتصادى نادر، وهي المدخل الزراعي الرئيسي، ومن المتوقع أن تزداد ندرتها في العقود التالية بسبب النمو السكاني وزيادة الطلب على الغذاء وتدهور البيئة .
- تعتبر الزراعة المستهلك الأول للمياه، وتصل نسبة إستهلاك لزراعة إلى الإستهلاك الكلي للمياه عالمياً وإقليمياً أكثر من ٧٠% .
- تحديات الضغط المائي (ندرة المياه)، وحتمية تحقيق أولويات الأهداف للألفية الثالثة؛ من توفير الغذاء والتوازن البيئي وتخفيض عدد الفقراء وخاصة في الريف تفرض على المسئولين في كل المستويات ضرورة النظر جدياً في وضع السياسات الإستراتيجيات لإدارة الموارد المائية لكل من جانبي العرض والطلب وتوفير الإمكانيات التقنية والمؤسساتية، محلياً وعالمياً لتحقيق أكبر قدر ممكن من الوفر في استخدام المياه وخاصة في مجال الزراعة؛ المستهلكة لأكثر من ٧٠% من الإستهلاك الكلي (الذي يشمل الاستهلاك الصناعي والتجاري

والمعيشي) . هذا التحدى يحتم أيضاً التعاون على المستوى الدولي لنجاح إستراتيجية إدارة الموارد المائية وخاصة ما بتعلق منها بالعرض والطلب للمياه في الزراعة وإلا أصبح تهديد قصور الإمدادات المائية الزراعية وزيادة معدلات استخدامها فى الزراعة مستقبلاً تهديداً حقيقياً لكل الأهداف السابق ذكرها مثل:

- علاقة وفرة وندرة المياه بالزراعة والنمو الاقتصادي .
- علاقة وفرة وندرة المياه بمحاربة الفقر وتخفيض عدد الفقراء .
- علاقة وفرة وندرة المياه بالأمن الغذائي .
- علاقة وفرة وندرة المياه بالتنمية الريفية .
- علاقة وفرة وندرة المياه بالتوازن البيئي .

لكل مل سبق كان من الضروري وضع سياسات ترشيد عرض وطلب المياه وخاصة مياه الري، وهذا بدوره يعني الآتي (سواء على المستوى العالمي أو القومي أو المحلي) .

- أن تقوم المنظمات الحكومية وغير الحكومية بتشجيع المزارعين وتدريبهم على بذل الجهود لتحقيق وفر في إستخدام مياه الرى؛ كأن يختاروا زراعة محاصيل تستهلك كمية أقل من المياه،، واتباع طرق ري أكثر فاعلية وملائمة للظروف المناخية، والعمل على تحسين التربة والمحافظة على المياه الجوفية .
- إتخاذ الإجراءات ووضع، الآليات التي تمكن من القضاء على كل أوجه الفقد والضياع للمياه، على كل المستويات، إبتداً من النهر وحتى وصول المياه إلى الحقل ، ويمكن تحقيق ذلك كما سبق ذكره

من خلال التجهيزات الفنية والاستثمارات فى البيئة التحتية لنظم الري. .

- مراعاة دورة تجدد تخزين المياه الجوفية، حيث تؤدى زيادة السحب المياه الجوفية بمعدلات مرتفعة إلى تهديد مخزون المياه الجوفية وعدم إمكانية تعبئة هذه الخزانات بالإضافة إلى زيادة ملوحة التربة .
- التحول من الزراعة الكثيفة (المضرة بالبيئة) إلى الزراعة البيولوجية (الأيكولوجية). هذا التحول التدريجى نحو أنماط الزراعة العضوية والتقليل من إستخدام المخصبات الكيماوية، سوف يساعد أيضاً على تخفيض خطر تلوث المياه الجوفية وتدمير التربة . كل هذا يمكن أن يترتب عليه التخفيف من ندرة المياه وزيادة إنتاجيتها فى الزراعة .
- التدرج فى سياسة تحديد تكلفة إقتصادية في حدها الأدنى، لإستخدام المياه بهدف دفع المزارعين نحو الإستخدامات الأكثر كفاءة للمياه، فإذا كان هناك نظام مرن لتحديد تكلفة إستخدام مياه الرى، فإنه سوف يساعد على زيادة إنتاجية وحدة المياه ويحد من الإستخدامات غير النافعة لهذا المورد النادر ،هذا مع عدم الإخلال بالجوانب الإقتصادية للإنتاج والبعد الإجتماعى لفقراء المزارعين فى المناطق الريفية .
- ترشيد إستخدام المياه في الإستعمالات المناسبة، سوف ينعكس عاجلاً أو آجلاً على توفير قدر أكبر من المياه للإستخدامات الزراعية، هذا مع العلم بأن درجة الإرتباط بين كفاءة إستخدام المياه في الزراعة (إنتاجية مياه الرى) وبين تحقيق الأهداف القومية (توفير الغذاء - تخفيف الفقر – التنمية الريفية) يبدو أكبر بكثير من درجة الإرتباط بين كفاءة الإستخدامات المناسبة وبين تلك الأهداف، وهذا يعنى أن توفير المياه وزيادة كفاءة إستخدامها في الزراعة، وخاصة في ظل تقديرات الإحتياجات للغذاء، فى الدول النامية، يكون أكثر أهمية وأولوية من

سياسات ترشيد إستخدام المياه في الصناعة والإستخدام المعيشي للأسر.

وأخيراً، لابد من وضع نظم وآليات للتقييم والمتابعة، تبدأ بتطبيق مؤشرات الكفاءة السابق الإشارة إليها حتى يمكن ضمان تنفيذ تلك السياسات المتعلقة بزيادة إنتاجية مياه الرى وتحقيق شعار "أكبر محصول لكل قطرة ماء". (**more crop per drop**)

أهداف الفصل الخامس:

يكون الطالب بعد الانتهاء من هذا الفصل قادراً على أن:

١- يبقن مشكلة الغذاء وسوء التغذية فى العالم وفى مصر.
٢- يدرك مشكلة الفقر والجوع.
٣- يوضح مفهوم الأمن الغذائى وعدم الآمن الغذائى.
٤- يفهم العلاقة بين الغذاء والتنمية .
٥- يعرف الأسباب المختلفة لنقص الغذاء وسوء التغذية.

الفصل الخامس : الموارد الغذائية والأمن الغذائي.

انتشرت فى العالم وخاصة الدول النامي، ظاهرة العجز الغذائي أو حالات عدم الأمن الغذائي: نقص الغذاء وسوء التغذية لنسبة كبيرة من سكان هذا العالم . تعاني بعض المناطق من زيادة عدد السكان الذين ينقصهم الغذاء ويعانون من سوء بصورة أكثر حدة من غيرها . يوجد في منطقة الشرق الأوسط على سبيل المثال اليمن حيث تبلغ نسبة السكان الذين يعانون من نقص الغذاء وسوء التغذية حوالي ٣٧% من إجمالي السكان عام ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٣، وكذلك دول كثيرة في أفريقيا جنوب الصحراء. لا توجد أى مؤشرات على تحسن هذه النسب في الأجل ـ القصير. بمعنى آخر معدلات التقدم في طريق تخفيض عدد من يعانون من نقص الغذاء وسوء التغذية بالنسبة إلى الهدف المحدد في مؤتمر القمة العالمي للغذاء (تخفيض عدد من يعانون إلى النصف عام ٢٠١٥) تعتبر معدلات بطيئة جداً ولا تمثل نسبة ما تم إنجازه حتى الآن بالنسبة إلى الهدف المعلن للألفية الحالية سوى نسبة ضعيفة جداً .

بعد مضى أكثر من عشرة سنوات على المؤتمر العالمي للغذاء، والذى حددت فيه أهداف الألفية وعلى رأسها هدف تخفيض عدد من يعانون من نقص الغذاء في العالم إلى النصف عام ٢٠١٥، لازالت الجهود على المستوى المحلي والعالم مستمرة مع الإعتقاد تدريجياً بأن هذا الهدف صعب التحقيق . إن العالم يعاني طبقاً لتقديرات عام ٢٠٠١ من وجود عدد كبير يصل إلى ٨٥٤ مليون تقريباً ممن ينقصهم الغذاء ويعانون من سوء التغذية . هذا الرقم، وطبقاً لأحسن التقديرات لم ينخفض كثيراً (إنخفض تقريباً فى حدود ٢٠ أو ٢٣ مليون نسمة فقط) .

ويلاحظ أن معظم هؤلاء الذين يعانون من نقص الغذاء وسوء التغذية، هم من سكان الدول النامية وخاصة الفقيرة . وهناك علاقة مباشرة بين مستويات الإستهلاك الغذائي والفقر . فالأسر التى تتاح لها موارد مالية أكبر تستطيع أن تنجو من حالات الفقر المدقع، وبالتالى نادراً ما تعاني من الجوع الشديد . بينما الأسر الفقيرة لا تعاني فقط من الجوع معظم الوقت ولكنها أيضاً تمثل نسبة كبيرة من السكان الأكثر تعرضاً لخطر المجاعة ونقص الغذاء .

ولكن قبل أن نتطرق لمفهوم الأمن الغذائى وتحديد أبعاده، فإنه يجب أن نذكر في البداية أن هناك خطوطاً عريضة و مبادئ أساسية لابد أن تشملها أى إستراتيجية لمحاربة الجوع ونقص الغذاء، وخاصة فى الدول النامية، نذكر منها على سبيل المثل ما يلي :

١ . توفير الغذاء وعدالة توزيعه تعتبر "حق" لا يجب إغفاله من حقوق الإنسان، يجب أن يحصل عليه إنسان بشكل عادل لا تمييز فيه بين إنسان وآخر ، ولذلك هناك من يرى بأن المشكلة الغذائية هى مشكلة البعد السياسى منها أكبر من البعد الإقتصادى ؛ حيث يقول أمارتاى سن **Sen A.** الإقتصادى المشهور (جائزة نوبل) **"There is no such thing as an apolitical food problem."**

٢ . يجب ربط مشكلة الغذاء بمشكلة تخفيض عدد الفقراء، فأكثر الناس معاناة لنقص الغذاء هم الفقراء . وتحسين دخول الفقراء وأحوالهم المعيشية يعنى إمكانية تحسين الحالة الغذائية، وتوفير الغذاء وتخفيف آثار سوء التغذية .

٣ . العمل في إتجاه البعد الإقصادى لمشكه عدم الأمن الغذائى، ، يعنى توفير مزيد من الإنتاج الغذائي ورفع إنتاجية الموارد المخصصة لإنتاج

الغذاء . وسوف يكون تحقيق هدف إنتاج الغذاء وإنتاجية الموارد المستخدمة أفضل لو تم من خلال تشغيل الفقراء في الريف والزراعة، وإمدادهم بالموارد اللازمة حتى يقومون بإنتاج غذائهم بأنفسهم، يعنى ذلك تحقق هدف مزدوج في نفس الوقت، محاربة الفقر والتخفيف من حالة عدم الأمن الغذائى .

٤ . الزراعة المستدامة، والتنمية الاقتصادية المستدامة، والتنمية البشرية، كل هذه المفاهيم للتنمية سوف تتضمن بصورة أو بأخرى تخفيف الفقر، والمحافظة على الموارد وتجددها، وزيادة الغذاء وعدالة توزيعه .

<u>ويلاحظ فيما يتعلق بعلاقة الفقر بالجوع ما يلي</u> :

- أن الجوع وإنعدام الأمن الغذائى قد يكون من العوامل الهامة التى تشكل عائقاً يحول دون القضاء على الفقر (مصيدة الجوع) . وبالتالى يمكن القول بأن الجوع ليس نتيجة للفقر فحسب، بل هو سبب أيضاً من أسبابه .
- الجوع يضعف الإمكانيات الإنتاجية للأفراد والأسر وقد يشمل هذا الضعف الدولة بأكملها .
- للجوع ونقص التغذية تكاليف إجتماعية وإقتصادية تعطل إلى حد كبير من المضى فى سبيل محاربة الفقر، وبالتالى فإن إستهلاك الغذاء تمثل عنصراً هاماً من عناصر حل مشكلة الفقر . فكلا الشرين يمثل إختلالاً، يغذى أحدهم الآخر في حلقة خبيثة، ينتهى الدوران منها . بدون حل . إلى الاختلال بالأمن الإجتماعى والموت !! .

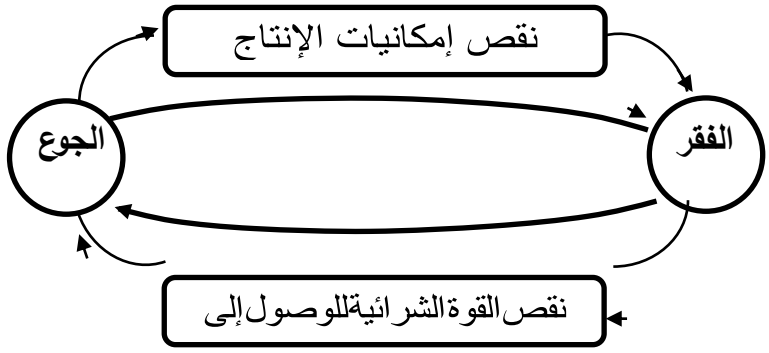

شكل (٩)

١ ـ مفهوم الأمن الغذائى ومفهوم عدم الأمن الغذائى:

منذ مؤتمر الغذاء العالمى وتحديد هدف الألفية لإنقاص عدد من يعانون من نفس الغذاء وسوء التغذية إلى النصف عام ٢٠١٥، أصبح مفهوم الأمن الغذائى ومفهوم عدم الأمن الغذائى ومفهوم عدم الأمن الغذائى من أكثر المفاهيم تكراراً في الأدب الاقتصادى المعاصر . حتى أن هناك بعص الدراسات المستفيضة في إنتاج وتوزيع وعدالة الحصول على الغذاء أصبحت تشكل ما يمكن أن نطلق عليه " الاقتصاد الغذائي" . وتعددت التعريفات أيضاً للأمن الغذائى وارتبطت بما يعرف بالزراعة المستدامة والأمن المستدام الشامل، والتنمية المستدامة الشاملة .

ولم يعد الأمر مجرد مشكلة توفير" معونات أو مساعدات غذائية " لعلاج حلات الطوارئ مثل التى تسببها التقلبات المناخية من جفاف وفيضانات . وأصبت الظاهرة على المستوى المحلى والعالمى أكثر من مجرد توفير" مخزون غذائى". عالمى للإغاثة وحالات الطوارئ . وهناك تعريفات كثيرة للأمن الغذائى من أهمها تعريف منظمة الغذاء والزراعة (**FAO**) وكذلك تعريف

زراعة الزراعة بالولايات المتحدة الأمريكية، كما أن تعريفات أخرى تختلف أو تتفق قليلاً مع هذين التعريفين[١] .

- وهكذا يعنى الأمن الغذائى توفير الإمكانيات الإقتصادية والإجتماعية التى تمكن كل الناس، فى كل الأوقات، للحصول على ما يحتاجونه من غذاء أساسى يكفى لحياة صحية ونشاط انتاجى طبيعى . ويعنى " كل الناس" أنه من "حقوق الإنسان". فى ظل أى عقيدة أو مذهب اقتصادي (اقتصاديات السوق أو اقتصاد موجه) . وكل نظام إقتصادى يعمل من خلال إطار الدولة المعاصرة، أياً كانت فلسفته وأياً كانت طريقة تشغيله وسياسته الاقتصادية والاجتماعية، تقاس" كفاءته" بمدى نجاحه فى حل هذه "المشكلة المركبة" (الفقر وسوء التغذية الغذاء) .
- وفى الإطار التعليمى البسيط لمضمون المشكلة الإقتصادية تقع مشكلة عدم الأمن الغذائى ونقص الغذاء وسوء التغذية على كل المستويات الآتية . وما تتطلبه من توفير الموارد وكيفية تخصيصها أفضل تخصيص ممكن . :

ماذا ننتج؟ لابد من ظهور قصور الغذاء و كيفية علاجه .

كيف ننتج؟ لابد من اختيار الكيفية الأكثر ملاءمة لوفرة الغذاء بأقل جهد، واشراك من هم أولى بإنتاجه .

لمن تنتج ؟ لابد وأن تكون حاضرة الإرادة السياسية والسياسات الاقتصادية التى تستجيب لعدالة توزيع الغذاء وتوصيله بأنواعه لمن يستحقونه قل غيرهم ممن ينتظرون زيادة الإنتاج والإنتاجية .

---

(١) سيمون ماكسويل: "الأمن الغذائي هو أن يتوفر المادية والاقتصادية للوصول إلى ما يحتاجونه من طعام أساسي" أنظر: FAO، 2004 .

كيفية التوازن بين الإنتاج والاستهلاك؟ لابد وأن تكون من بين الأولويات توازنات عرض وطلب الغذاء .

كيف ننمي الإنتاج؟ لابد وأن يكون نمط النمو من النوع الذي يحابي الأكثر ضعفاً أي نمواً يستفيد منه الفقراء . فقد يكون هناك نمو اقتصادي ولكنه في غير صالح الفقراء الذين يعانون من نقص الغذاء وسوء التغذية .

على كل هذه المستويات المختلفة لجوانب" المشكلة الاقتصادية " يجب أن تثار مشكلة " عدم الأمن الغذائي" .عندئذ فقط تظهر أبعاد المشكلة الحقيقية وتحتل الصدارة في كل الخيارات على جميع المستويات بدءاً من التفكير في أولويات الإنتاج في الفترة القصيرة، وحتى زيادة إمكانيات النمو الاقتصادي مستقبلاً . فإذا فرض وكانت هناك نسبة من سكان بلد ما لا تتوافر لهم فرص وإمكانية الحصول على القدر اللازم من احتياجاتهم الغذائية، فإن هذا يعني أن النظام الاقتصادي لم يفشل فقط في حل المشكلة الاقتصادية، ولكن لم يوفق أيضاً في اجتياز الخطوة الأولى في طريق " الألف ميل" نحو لحل .وذلك بسبب بسيط مؤداه لن احتياجات الغذاء الأساسية لكل أفراد المجتمع تليها ولا تسبقها احتياجات أخرى مهمة، مثل الاحتياجات للمسكن والصحة والتعليم والثقافة والترفيه.

قضية الغذاء ومفهوم الأمن الغذائي، لا يمكن أن تنفصل إذن عن مشكلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة بأبعادها المختلفة . ومن ثم لا يجب بحث حلول لها على مستوى سياسات " دعم الغذاء للطبقات الفقيرة " أو تدبير تمويل لواردات الغذاء الأساسية من الخارج والإحتفاظ بمخزون غذائي إستراتيجى .

٢ ـ الغذاء سلعة إستراتيجية (تكلفتها الاجتماعية يدفعها كل المجتمع):

طبقاً للأبعاد الرئيسية لمشكلة نقص الغذاء وسوء التغذية لنسبة كبيرة ومتزايدة من السكان الفقراء في الدول النامية، وخاصة في المناطق الريفية، فإن سلعة إستراتيجية لا يجب أن يخضع إبتاجهاً وتوزيعها بصفة كاملة الغذاء يعتبر لمقتضيات وآليات العرض والطلب بالمفهوم الاقتصادي الضيق.

. فالأهم هنا هو "استهلاك الغذاء". أكثر من "الطلب على الغذاء". هذا الأخير تحكمه إعتبارات "القوة الشرائية" أي الدخل والأسعار والدخل المخصص للإنفاق على الغذاء، بالمفهوم التقليدي لميزانية الأسرة . أما "استهلاك الغذاء" أو بالمعنى الذي يقال أحياناً "سيادة الغذاء" **Sovereignty Food**". فإن هذا بعني ضرورة حصول من ينقصه الغذاء ويحتاجه بصرف النظر عن قدرته على دفع ثمن الغذاء (الغذاء الأساسي) . ثمن الغذاء في هذه الحالة هو " ثمن اجتماعي" إن كان ولابد من دفعه؛ يدفعه المجتمع نيابة عن معدموى القدرة على دفع ثمنه الاقتصادي (تكلفة + ربح) .

- **إنتاج الغذاء الضروري :.**

هذا النوع من الإنتاج الغذائي؛ . زراعي أو غير زراعي لا يجب أن تحكمه على الإطلاق إعتبارات التكلفة والربح . بمعنى أنه يمكن أن تعمل الدولة بسياساتها الزراعية والاقتصادية الكلية على إنتاج الغذاء داخلياً، أي محلياً، ولو بتكلفة أعلى كثيراً من تكلفة إستيراده من الخارج . ولا يجب أن يخضع إنتاج الغذاء لمبررات التخصص والميزة النسبية أو التنافسية .

- **إستهلاك الغذاء :.**

كما سبق أن ذكرنا لا يجب أن تحكم توزيعه وتوصيله لمن يستحقه، يمكن أن يحصل عليه إعتبارات توافر القوة الشرانية وحدود الدخل . صحيح يمكن أن يحصل عليه الأفراد عن طريق ريادة دخولهم وتحسن القوة الشرائية، ولا يجب أن تتأخر عملية توفير هذه السبل لتوفير الغذاء الأساسي لمن ينقصه أو يعاني من سوء التغذية، فترة طويلة .

◈ **مثال يوضح هذه الضرورة السابق ذكرها :.**

يشير خبراء التغذية أن عدم الأمن الغذائي وسوء التغذية لهما مخاطر غالباً ما يكون من المستحيل تداركها بعد فوات الأوان . فهناك مثلاً في أفريقيا والمناطق التي تشتد بها موجات سوء التغذية يصاب الأطفال، وهم في صورة "أجنة" في بطون أمهاتهم بمرض يعرف بمرض توقف النمو أو النمو المعاق "**Growth Stunted**". هذا الأثر الخطير لمرض إعاقة النمو يستمر مع الأطفال فترة ٣ سنوات على الأقل، ويترتب عليه نتائج في تكوين الجسم مدى الحياة، ويصعب علاجه بعد ذلك حتى مع إمكانية توفير الغذاء في مرحلة لاحقة . وذلك لأن المرحلة الحرجة والهامة للتكوين الأساسي قد تم تجاوزها في ظروف صحية سيئة .

هذه بعض آثار سوء التغذية ونقص الغذاء على ملايين الأطفال والنساء في العالم ناهيك عن آثارها المباشرة وغير المباشرة على من هم في سن الإنتاج (الشباب) وما يترتب على ذلك من نقص الإنتاجية وضعف القدرة على إمتلاك موارد تمكن من تحسين مستويات المعيشة فيما بعد .

وتشير تقديرات المنظمة إلى أن عدد السكان الذين يعانون من نقص الأغذية في العالم يبلغ ٨٥٢ مليون نسمة في الفترة من ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٢

منهم ٨١٥ مليون في البلدان النامية وحدها و ٢٨ مليون في البلدان التي تمر بمرحلة التحول و ٩ ملايين في البلدان الصناعية .

كذلك فإن أعلى نسبة لنقص التغذية توجد في أفريقيا جنوب الصحراء (٣٣%)، وأن أكبر تركيز للسكان يعانون من نقص التغذية في الفترة من ٢٠٠٠ – ٢٠٠٢ توجد في أفغانستان وباكستان . غير أن ثمانية بلدان وصلت فيها نسبة تركيز نقص الأغذية بين سكانها إلى أكثر من ٢٠% من بينها أفغانستان وجيبوتي والعراق والصومال واليمن .

أكدت الإحصاءات أيضاً ما سبق الإشارة إليه من وجود علاقة بين الجوع والفقر (هدف الألفية يشير إلى تخفيض الفقر والجوع في العالم إلى النصف) في البلاد السابق الإشارة إليها في الجدول السابق يعيش ٣٤% من السكان تحت خط الفقر . ووفقاً لتقديرات البنك الدولي يعيش أكثر من ٧% من الفقراء في المتوسط على أقل من دولار أمريكي واحد في اليوم .

٣ ـ الغذاء والتنمية (تأثير متبادل):

نظام الغذاء وعجزه عن توفير شروط الأمن الغذائي، هو نظام مركب كما سبق أن ذكرنا له أبعاده الاقتصادية وغير الاقتصادية . ومن أهم ما يرتبط بهذا النظام ويؤثر فيه ويتأثر به هي عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تم البدء بها وكيفية تسييرها ومقدار الأداء في المراحل المختلفة لها . نقص الغذاء وسوء التغذية قد يعني نقص الإنتاج المحلي وما يمكن الحصول عليه من الخارج (واردات وإعانات) عن الوفاء باحتياجات نسبة كيرة من السكان . بمعنى آخر أن نمو استهلاك الغذاء أعلى من نمو إنتاج الغذاء .

نقص الغذاء وسوء التغذية = نمو إنتاج الغذاء< نمو إستهلاك

هذا التفسير يستند إلى حقيقه أن نمو إنتاج الغذاء في كثير من الدول النامية ولأسباب كثيرة تأخر كثيراً عن نمو إستهلاك الغذاء في هذه الدول . قد يكون بسبب تدهور مستوى أداء القطاع الزراعي والإنتاج الغذائي، والذي يفسر بدورهـ بمجموعة عوامل طبيعية (الجفاف والتغيرات المناخية) وقد يفسر أيضاً السياسات الزراعية والاقتصادية التي طبقت في هذه الدول .

ولكن من الملاحظ أيضاً أ هناك بعض الدول الأفريقية تحقق فيها معدلات نمو إنتاج زراعى وغذائى مرتفع ، ورغم ذلك كان بها نسبة كبيرة من السكان وخاصة في المناطق الريفية تعاني من نقص الغذاء وسوء التغذية . فقد خصصت هذه البلاد جزءاً كبيراً من المساحة المزروعة فيها لأغراض المحاصيل التصديرية على حساب زراعة الغذاء والزراعة المعيشية وبالتالي إنخفض إنتاج الغذاء . وهذا ما يفسر زيادة معدلات نمو الإنتاج الزراعي غير الغذائي على معدلات نمو الإنتاج الزراعي الغذائي:

معدلات نمو الإنتاج الزراعي غير الغذائي > معدلات نمو الإنتاج الزراعي الغذائي← توجهات تنموية غير ملائمة للأمن الغذائي .

إن فشل الحكومات في تحقيق تنمية ريفية ساعد على زيادة نسبة السكان الذين يعانون من نقص الغذاء وسوء التغذية .

تشير إحصاءات منظمة الزراعة والغذاء (**FAO**) إلى ازدياد نسبة التغذية في المناطق الريفية بسبب السكان الذين يعانون من نقص الغذاء وسوء إنخفاض دخولهم وإنخفاض مستوى أداء المزرعة الصغيرة وعدم توافر إمكانيات زيادة الإنتاج والإنتاجية في هذه المزارع .

زيادة عدد الذين يعانون من الجوع وسوء التغذية، يضطر كثير من دول العالم تحت ضغط الحاجة إلى زيادة معدلات إستيراد الغذاء على

حساب السلع والمعدات اللازمة للتكوين الرأسمالي التي تحتاج إليها كثير من القطاعات ومنها القطاع الزراعي نفسه . وهنا يكون تأثير عدم الأمن الغذائي على متطلبات التنمية : عجز غذائي وسوء تغذية ← زيادة إستيراد الغذاء←ضعف مخصصات إستيراد معدات وسلع رأسمالية للتنمية .

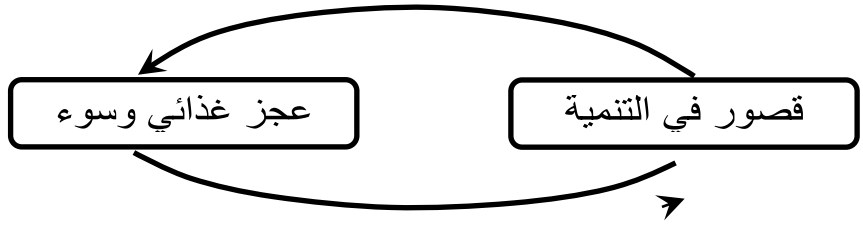

بعد أن تعرضنا لطبيعة المشكلة وأبعادها لخطرة على الأمن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي سوف نحاول فيما يلي التعرف على بعض أسبابها .

٤ ـ الأسباب المختلفة لنقص الغذاء وسوء التغذية (عدم الأمن الغذائي):

تتعدد أسباب عدم الأمن الغذائي على المستوى المحلي وعلى المستوى العالمي بدرجة كبيرة، حتى يصعب التأكيد على مجموعة من التفسيرات دون غيرها . ولا يخلو الأمر من تحيز في كثير من أنواع التحليل لسبب أو لمجموعة من الأسباب . ولكن رغم إختلاف وجهات النظر ونتائج الدراسات لمتخصصة، في هذا المجال، فإنه يمكن تحديد بعض المداخل لمجموعات رئيسية من التفسيرات، لوجود وتفاقم حالات عدم الأمن الغذائي في العالم، وخاصة في الدول النامية والدول الفقيرة .

أولاً: أسباب محلية وقومية ترجع إلى فشل الحكومات في وضع سياسات وتحديد آليات إقتصادية واجتماعية ملائمة، تتناسب مع خطورة المشكلة .

ثانياً: مجموعة عوامل وأسباب ترتبط بطبيعة وكيفية عمل نظام تقسيم العمل الدولي الجديد (العولمة) .

ثالثاً: مجموعة عوامل بشرية وطبيعية مثل زيادة النمو السكاني والتقلبات المناخية، قد يصعب التحكم فيها في الأجل القصير .

رابعاً: تفسير عدم الأمن الغذائي طبقاً للمدخل الأول: فشل السياسات على المستوى القومي .

طبقاً لهذا المدخل، ومع عدم إهمال دور التفسيرات والأسباب الأخرى المرتبطة بعدم التوازن بين نمو السكان ونمو الغذاء والمرتبطة بحالات الجفاف التقلبات المناخية، فإن المسئولية الرئيسية في عدم الأمن الغذائي تقع على عاتق الحكومات،، وخاصة حكومات الدول النامية التى تسببت سياساتها الاقتصادية الكلية (الزراعية والاجتماعية والمالية والسعرية والتجارية) في تعقيد المشكلة بالصورة الراهنة . ويتبنى وجهة النظر هذه خبراء التنمية المتخصصين في مجال الزراعة والتنمية الريفية في كثير من الدول النامية . إن هذه السياسات هي التى تسببت في إتساع الفجوة الغذائية وتراكم سلبياتها .

لقد أعطى هذا الفريق من المتخصصين دوراً هاماً للسياسات الاقتصادية وما ترتب عليها من نتائج تتعلق بتحديد أسعار المدخلات الزراعية :. والسلع الزراعية وسياسات الحماية والضرائب . إن هذا التفسير لحالة عدم الأمن الغذائي يعتبر أكثر التفسيرات إقترابا من الواقع وإن كانت هناك بعض الجوانب الهامة في كل من المدخلين الأخرين لتحليل أبعاد ظهور المشكلة الغذائية، إلا أن كل منهما، قد بالغ بعض الشيء، في التركيز على فكرة أساسية لم يتخلى عنها .

وفيما يتعلق بمجموعة التفسيرات طبقاً للمدخل الأول: فشل الحكومات في علاج المشكلة، وتراكم النتائج السيئة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية، في هذا المجال نذكر ما يلي:

١ ـ خطأ استراتيجية التنمية (التصنيع على حساب الزراعة والتنمية الزراعية):

من الملاحظ أن معظم خطط وبرامج التنمية، في كثير من الدول النامية، في العقود الثلاثة السابقة، قد ركزت على سياسة التصنيع (والتصنيع بأي ثمن!!) . حتى أنها دخلت، دون مقومات ضرورية، لصناعات ثقيلة وصناعات بتروكيماوية وصناعات هندسية، (إستراتيجية التصنيع للإحلال محل الواردات) . هذه الإستراتيجية للتصنيع غير الملائمة والتي فشلت في النهاية في كثير من الدول النامية أثرت سلباً على تنمية القطاع الزراعي والإهتمام بالإنتاج الزراعي الغذائي .

إفترضت الأسس النظرية لهذه الإستراتيجية أنه مع إستمرار قدرة القطاع الزراعي (التقليدي) على مد الحضر والصناعة بالغذاء، وبالأيدي العاملة الرخيصة، يمكن زيارة "التراكم الرأسمالي" للتصنيع وتطور لصناعة، مما سوف ينعكس بدوره على القطاعات الأخرى ومنها لقطاع الزراعي . بمعنى أن الإمكانيات للنمو في القطاع الصناعي أكبر منها في لزراعة وأن الصناعة هي التي سوف تقود التنمية الزراعية . لقد ثبت خطا هذا المدخل للتنمية وإنعكس سلباً على القطاع الزراعي وبالتالي على الإنتاج وإستهلاك الغذاء، وخاصة في الدول النامية الفقيرة .

٢ ـ خطأ السياسات الاقتصادية الكلية والسياسات الزراعية بصفة خاصة:

شمل هذا الإنخفاض في الأداء الزراعي ما نتج من سياسات الإستثمار وسياسات التسعير والسياسات المالية والتجارية .

أ- السياسات الاستثمارية : إن السياسات الاستثمارية، على سبيل المثال، في معظم الدول النامية، كانت قد غالت في فترة الستينيات والسبعينيات في محاباة كل من القطاع الصناعي والقطاع الخدمي على حساب النشاط الزراعي الذي حرم من أي إستثمارات جديدة .

كذلك كانت السياسة السعرية دائماً في صالح المنتجات غير الزراعية مما ترتب عليه اختلال كبير في معدل التبادل الداخلي بين القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى، وأدى إلى اختلال الأسعار النسبية في غير صالح المنتجات الزراعية وفي غير صالح المنتجات الزراعية الغذائية .

نفس الشيء يمكن أن يقال بالنسبة للسياسات التجارية التي اتبعت في السنوات السابقة في معظم الدول النامية ذات العجز الغذائي . لقد عمدت هذه السياسات إلى حماية الصناعات المحلية مما أدى في النهاية إلى تحمل المنتجين المحليين للغذاء بضرائب ضمنية عالية أثرت إلى حد كبير على حوافز الإنتاج لديهم . وسوف نناقش فيما يلي بعض النقاط الرئيسية التي يرتكز عليها التحليل طبقاً لهذا المدخل لتشخيص وعلاج الأزمة الغذائية في الدول النامية .

ب- السياسات السعرية الزراعية وغير الزراعية : إن من أهم وظائف الأتمان على مستوى الاقتصاد القومي وعلى المستوى القطاعي وكذلك على مستوى المجتمع ككل، ،هي تلك الوظائف التوزيعية للدخول والوظائف التخصصية للموارد . فالوظائف التخصصية تتمثل في دور العلاقات السعرية للمدخلات والمخرجات في تخصيص الموارد الإنتاجية وعناصر الإنتاج بين القطاعات المختلفة وكذلك بين الأنظمة المختلفة داخل القطاع . فالأسعار النسبية للمنتجات الزراعية والمنتجات الصناعية تحرك الموارد بين القطاعين . كذلك نفس الشيء يمكن أن يحدث داخل القطاع الواحد، حيث تحرك الأسعار النسبية للموارد وعناصر الإنتاج من إنتاج المحاصيل الزراعية الغذائية إلى المحاصيل الزراعية غير الغذائية أو من محاصيل زراعية غذائية (تستهلك في السوق الداخلي) إلى محاصيل تصديرية (غذائية أو غير غذائية) .

ويمكن أن نلخص المعنى السابق لتلك العلاقات السعرية وأثرها على توزيع الدخل على النحو الآتي:

دور العلاقات السعرية النسبية التفضيلية في تحويل الدخول بين فئات المنتجين

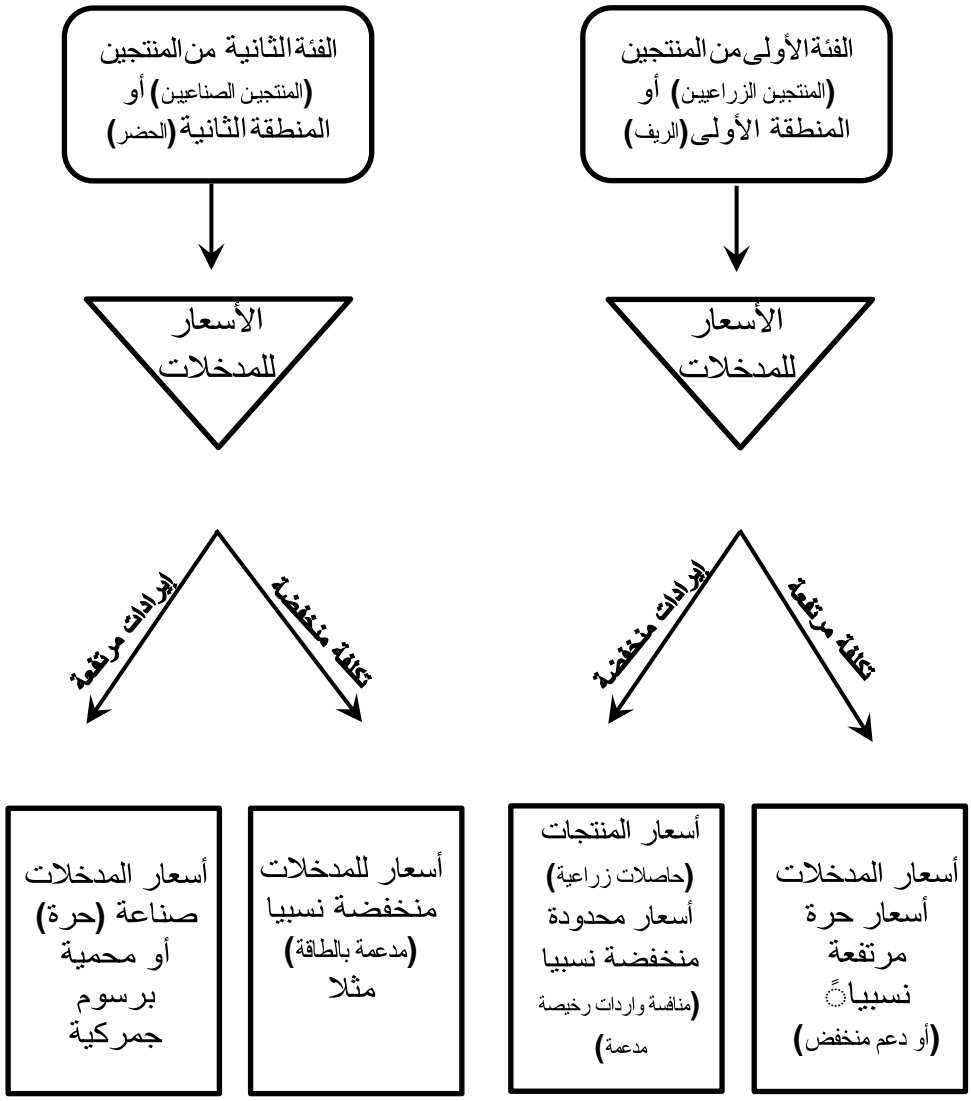

من الشكل التوضيحي المبسط السابق نلاحظ أن هذه العلاقات السعرية سوف تؤدي إلى توزيع الدخول لصالح المنتجات القطاع الأول (النشاط الصناعي) على حساب دخول المنتجين النشاط الزراعي .

إن هذا الإتجاه المبسط في الشكل التوضيحي السابق قد شهدته معظم الدول النامية فيما يتعلق بالعلاقات السعرية النسبية بين مدخلات ومنتجات النشاط الزراعي ومدخلات ومنتجات النشاط الصناعي أو بين المنتجين في الريف والمنتجين في الحضر . ففي السنوات الأخيرة حدثت تشوهات في الأسعار كانت نتائجها إختلال العلاقات السعرية في غير صالح المنتجين الزراعيين بصفة عامة في مواجهة المنتجين في القطاعات الأخرى وكذلك بالنسبة لإنتاج الحاصلات الزراعية الغذائية في مواجهة إنتاج الحاصلات الزراعية غير الغذائية .

كذلك أدت هذه الإختلالات والتشوهات السعرية **Distortions** في معظم الدول النامية إلى إعادة تخصيص وتحويل الموارد وتوزيع الدخل لصالح القطاعات الأخرى وسكان المدن على حساب القطاع الزراعي والمنتجين الزراعيين .

لقد حاولت الحكومات توفير الغذاء الرخيص نسبياً للعاملين في القطاعات الأخرى، وللمستهلكين عموماً وخاصة سكان المدن فكان لهذه السياسة اثرها السلبي المباشر على دخول المزارعين ومستوى أربحيتهم النسبية . مما أدى في النهاية إلى زيادة فقر الريف وتقليل الحوافز لدى سكانه المنتجين الرئيسيين للغذاء .

تمشياً مع شعارات حماية الصناعة ودعم الإستهلاك، تدخلت العديد من سعرية حكومات الدول النامية لتطبيق سياسات زراعية خاصة، كانت بمثابة فرض ضرائب ضمنية على الإنتاج الزراعي . وقد تمثل هذا في

نظم التوريد الإجباري لكثير من الحاصلات الزراعية الغذائية والتصديرية، تسلم الحكومات بكميات محددة . وذلك على أن يتم توريدها بأسعار تقل كثيراً عن الأسعار السائدة في الأسواق الحرة الداخلية والأسواق الدولية .

وقد حدث هذا التدخل في غيرصالح المنتجات الزراعية وفي غير صالح المنتجين الزراعيين، دون أن تقدم الحكومات دعماً حقيقياً كافياً في صورة تخفيض أسعار مدخلات هذا النشاط كالأسمدة والميكنة والطاقة . وهكذا لم يحدث تعويض في جانب التكلفة لمقابلة الإنخفاض الشديد في أسعار الحاصلات الزراعية (جانب الدخول) . لقد ترتب على مثل هذه الاختلالات زيادة تكلفة الإنتاج والتأثير على حوافز الإنتاج لدى المزارعين عموماً ومنتجي الحاصلات الغذائية بصفة خاصة .

لم يترتب على هذه الاختلالات السعرية توزيع وتحويل الدخول والموارد بين القطاعات فقط وإنما أيضاً داخل القطاعات . لقد أدت مثل هذه العلاقات السعرية إلى إعادة توزيع للدخول داخل القطاع الزراعي نفسه في غير صالح منتجي الغذاء .

إن زيادة الأربحية للحاصلات الزراعية غير الغذائية التي تركت الحكومة أسعارها تتحدد طبقاً لقوى السوق الحرة، بالنسبة لأربحية الحاصلات الزراعية الغذائية، التي تدخلت الحكومة وحددت لها أسعار جبرية منخفضة، أدى في النهاية إلى تحول الموارد داخل القطاع الزراعي لصالح الحاصلات الزراعة غر الغذائية . وهكذا أدت العلاقات السعرية إلى إتجاه تخصيص الموارد بما يتمشى مع الربحية النسبية لكل محصول .

وانعكس أثر هذا في النهاية على التركيب المحصولي على المستوى القومي (أي على نسب المساحات المزروعة من المحاصيل المختلفة) . وهكذا تم التوصل على مستوى الإقتصاد القومي إلى تركيب محصولي (مساحات

منزرعة من كل محصول)، غير ملائم من وجهة النظر الإقتصادية وغير ملائم من وجهة النظر الإجتماعية أيضاً . لم يكن هذا التركيب المحصولي في معظم الحالات، بالصورة التي تلائم حل مشكلة العجز الغذائي . فقد زادت مثلاً المساحات المزروعة من المحاصيل غير الغذائية (كالبرسيم مثلاً أو الفواكه للتصدير)، ذات الأربحية المرتفعة على حساب المساحات المزروعة قمح وقصب السكر .

كذلك فإن أهم النتائج السلبية لتلك السياسات أن تهرب عدد كبير من المزارعين من الإلتزام بنظم التوريد الإجباري وبنظم الدورات الزراعية . كذلك قام المزارعون بتهريب منتجاتهم من المحاصيل الزراعية الغذائية وغير الغذائية لبيعها في مناطق أخرى، وأحياناً خارج حدود البلد نغسه إلى بلاد أخرى مجاورة، بأسعار مرتفعة، وقد حدث هذا عندما حددت حكومة فولتا العليا أسعاراً منخفضة إجبارياً لإستلام القمح من الفلاحين .

عندئذ قام هؤلاء بتهريب محصول القمح إلى ساحل العاج حيث تم بيعه بأسعار أضعاف الأسعار المحددة داخل البلاد في الوقت الذي يعاني فيه سكان هذه الدولة من مجاعة ونقص شديد في القمح . وهذا المثال دليل على أن أزمة الغذاء ليست بالضرورة نتيجة لنقص في الإنتاج الكلي من المحاصيل الغذائية وإنما نتيجة عجز السياسات الاقتصادية المرتبطة بإنتاج وتوزيع المواد الغذائية، وهذا الوضع يكاد يكون سائداً في معظم الدول النامية[1] .

لقد أدت كل هذه العوامل والتراكمات السلبية للسياسات الإقتصادية في الدول النامية إلى إستمرار عجز الإنتاج الزراعي الغذائي من ناحية

(١) **Probléme Economigues Opert, P. 16**

وتسويقه وتسعيره بنظم أدت إلى عدم توافره في الأسواق الداخلية بأسعار في متناول معظم السكان وخاصة محدودى الدخل من ناحية أخرى .

٣ ـ التدخلات الحكومية وزيادة تعقد المشكلة الغذائية:

تضطر في كثير من الحالات، حكومات دول العجز الغذائي، تحت ضغط الأزمة وإستمرار تفاقمها، إلى التدخل لتطبيق مزيد من السياسات الإقتصادية (كلية، وزراعية) غير المتناسقة، سياسات متضاربة تهدم في معظم الأحيان الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه وتزيد المشكلة الغذائية تعقيداً بدلاً من التخفيف من حدتها أو القضاء عليها .

فالسياسات التجارية الحمائية (على بعض السلع دون الأخرى) والرقابة على الصرف (النقد الأجنبي) وتعدد أسعارها، وكذلك سياسات دعم الإستهلاك ومكافحة التضخم وتمويل العجز في الموازنة العامة، غالباً ما تؤدى إلى مزيد من التشوهات والإختلالات السعرية .

ولقد نتج عن هذا ميل شديد لمعدلات التبادل الداخلي **Rate Trade of Internal** داخل معظم الدول النامية في غير صالح القطاع الزراعي والمنتجين الزراعيين . وإنعكس أثر هذا الاتجاه في النهاية على الوضع الغذائي .

٤ ـ غياب التنمية الريفية **Rural Deve1opment** (محاباة المناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية):

لقد أهملت لفترة طويلة المناطق الريفية في الدول النامية، تلك المناطق التى يسكنها ويعيش فيها نسبة كبيرة من المزارعين وخاصة الفقراء منهم، طبقاً لنظام المزرعة المعيشية التقليدية (حيازة صغيرة مع طرق إنتاجية تقليدية) . تلك المناطق لم تحظى بقدر كبير من السياسات الكلية على مختلف

الأشكال . لم تتوافر فيها مقومات الحياة من بنية أساسية وطرق ومراكز إرشاد زراعي ومصانع صغيرة (منتجات زراعية صناعية) ومراكز تدريب المزارعين على وسائل الإنتاج . حتى مرافق الكهرباء والمياه لم تكن متوافرة بصورة تشجع على رفع الإنتاج والانتاجية في هذه المناطق . وكانت النتيجة تدهور مستويات الدخول للمزارعين وزيادة تكاليف الإنتاج وتحملهم بأعباء مالية أثرت سلباً على نمو الإنتاج الزراعي ونمو الإنتاج الزراعي الغذائي وزادت من عدد الفقراء في هذه المناطق .

فشلت الحكومات أيضاً في تبني وتطبيق سياسات اجتماعية وغير زراعية تعمل على نمو مناطق الريف ورفع مستوى معيشة سكانه (وهم في الأصل من المزارعين) . ساعد على ذلك إنتشار بيروقراطية الأجهزة الإدارية المسئولة عن توصيل الدعم الفني والمالي والإرشادي إلى صغار المزارعين في مناطق الريف (إنتشار الفساد الإداري الحكومي) .

أياً كانت الحجج والمبررات التى لا تمل الحكومات والمنظمات الحكومية من تكرارها سواء في الداخل أو على مستوى مناقشة المشكلة فى المحافل الدولية، مثل مشكلة زيادة النمو السكاني أو الظروف المناخية غر المتوقعة، فإن عبء المسئولية لازال يقع على عاتق هذه الحكومات سواء في السابق أو الأن فيما يتعلق بتفاقم مشكلة عدم الأمن الغذائي .

ثانياً: تفسير عدم الأمن الغذائي طبقاً للمدخل الثانى: لأسباب مرتبطة بالنظام العالمي للإنتاج والتجارة .

يمكن تصور مسار أصحاب المدخل الثاني في تسير حالة عدم الأمن الغذائي (النظام الاقتصادي العالمي) على النحو التالي :

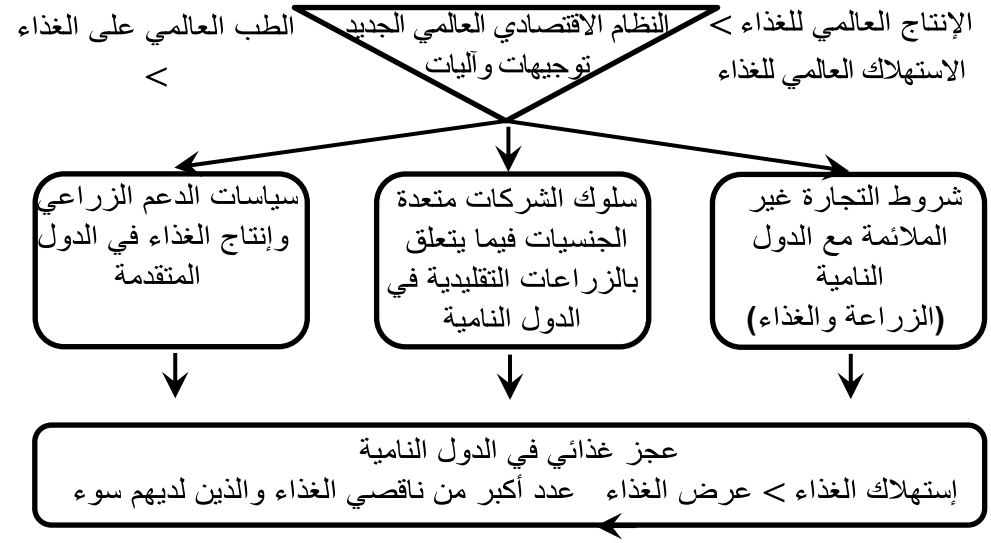

أزمة تفاقم عدد من ينقصهم الغذاء (عدد من يتعرضون للمجاعة)، وزيادة عدد من يعانون من سوء التغذية في العالم، ليس نقص الإنتاج العالمي من الغذاء وليس سببه أيضاً زيادة كبيرة في الطلب على الغذاء وإنما يرجع السبب الرئيسي إلى توجهات العالم النظام العالمي الجديد الذي ساهم بصفة رئيسية في وجود هذه الفجوة ومعاناة سكان الدول النامية الفقيرة من تداعياتها . ويمكن تلخيص أهم ركيزتين في هذا التفسير على النحو الآتي :

١ ـ تدخل الشركات متعددة الجنسيات في الزراعة في الدول النامية :

هذه الشركات الضخمة **Multi–National**، لها أهدافها ولها إستراتيجياتها وألياتها على مستوى العالم، قد تتعارض كثيراً مع أهداف التنمية الزراعية والتنمية الزراعية المستدامة الملائمة لهذه الدول . فقد عمدت هذه الشركات على شراء الموارد الإنتاجية والزراعية وإستغل القوة العاملة الرخيصة أو حتى إحلال التجهيزات الآلية محلها، في تحويل مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية في الدول النامية من الزراعات المعيشية (حبوب وخضروات للإستهلاك المحلي والعائلي) إلى زراعات تقوم على أسس علمية وتجارية تهتم

أساساً بالمحاصيل النقدية التصديرية، دون مراعات لاحتياجات المزارعين والسكان الأصليين والمستهلكين في هذه المناطق . كان الهم الأول لها هو رفع إنتاجية وإنتاج (الإنتاج على نطاق كبير وبتكنولوجيا متطورة) محاصيل نقدية تصديرية تعظم الأرباح والأصول . كان لهذه السياسات في أمريكا اللاتينية وفي أمريكا أثار سلبية على الإنتاج الزراعي التقليدي وخاصة إنتاج محاصيل غذائية رئيسية لسكان تلك المناطق .

٢ ـ سياسات دعم الإنتاج الزراعي والزراعي الغذائي في الدول المتقدمة :

لا يخفي على أحد ما لهذه السياسات في الماضي والوقت الحاضر من تأثير غير مباشر على إنتاج الغذاء وإستهلاكه في مناطق كثيرة من دول العالم النامي . لقد تضاعفت إنتاجية وإنتاج الغذاء في الدول المتقدمة وإنخفضت تكاليفه وزادت القدرة التنافسية لهذا النشاط وأغرقت الأسواق العالمية وبالتالي أسواق الدول النامية بغذاء ومنتجات زراعية لا يوجد لها أي قدر من المنافسة في زراعة وإنتاج الغذاء في الدول النامية .

كل هذه السياسات أثرت سلباً على إنتاج وأسعار الغذاء بالدول النامية . حتى أن بعض الدول الصناعية ذات الفائض الغذائي كانت تعمد إلى سياسات حرق الفائض أو تدميره حتى يكون العرض العالمي أكثر تأثيراً وأماناً من وجهة نظر المنتجين والعارضين لهذه السلع الإستراتيجية . هذا بينما يموت نسبة من السكان في العالم جوعاً ولسبب سوء التغذية نتيجة عدم توافر الغذاء بما يواجه احتياجات استهلاكه . وفي الوقت الذي يعاني فيه المزارعون في الدول النامية من ارتفاع أعباء وتكاليف الإنتاج (نتيجة تحيز السياسات الكلية والقطاعية للصناعة على حساب الزراعة)، وتنعدم فيه بنية ريفية ملائمة لزيادة الإنتاج الزراعي وخاصة الغذائي منه، في هذه الدول . النتيجة إذن هي شروط إنتاج أقل ملائمة عند الضعفاء من المنتجين في الدول النامية

لإنتاج الغذاء، وشروط إنتاج وتجارة في الوجه المقابل أكثر ملائمة عند من هم أقدر أصلاً على الإنتاج والتجارة .

وهكذا يرى هذا الفريق الذي يفسر المشكلة بالوضع العالمي، أن الإنتاج الزراعي لا يمثل حلاً في حد ذاته، وذلك لأن أزمة سوء التغذية ونقص الغذاء **La Sous-alimentations** في معظم الحالات، وفي معظم المناطق في الدول النامية لم تكن ناتجة في المقام الأول بسبب عدم كفاية الإنتاج ، وخاصة الإنتاج الزراعي . إن المشكلة الغذائية ترجع طبقاً لهذا الرأي إلى حالات الفقر التي تصيب فئات ومناطق معينة وما يلازمها من ضعف في الحافز على الإنتاج، وضعف في القوة الشرائية اللازمة للحصول على الغذاء . إن حالات الفقر وعدم توافر القوة الاقتصادية للفئات الفقيرة من منتجي ومستهلكي الغذاء، وتجريدهم من وسائل الإنتاج وتدمير الأنظمة الزراعية (إنتاج . تبادل) نتيجة لإنتشار وهيمنة نظام المزارع الحديثة . أدى هذا كله إلى نقص الإنتاج الغذائي المتاح في الأسواق الداخلية وبالأنواع من السلع الغذائية الضرورية للمستهلكين .

وتتفق وجهة النظر السابقة مع جوهر التحليل الراديكالي **L'analyse Radicale,**. وطبقاً لهذا المدخل في تشخيص المشكلة وعلاجها، فإن كل نظام إجتماعي سوف يكون قادراً على إنتاج ما يكفيه من غذاء إذا ما وضع تحت تصرفه ما يلزم من أراضي وأدوات زراعية وأيدي عاملة بالكميات الكافية . كذلك فإنه سوف يتمكن من توفير الغذاء بالكميات وبالأنواع اللازمة لكل أفرادة بشرط أن ينتج أيضاً ما يكفيه من الغذاء . من السهل إذا تفنيد الرأي القائل بأن هناك عجزاً كلياً من المنتجات الغذائية، سواء على المستوى المحلي أو على المستوى العالمي، وذلك على الرغم من المعدلات المرتفعة للنمو السكاني .

وهذا فإن أزمة الغذاء تتركز، طبقاً لهذا الرأي، في المناطق الفقرة . وطبقاً لتقرير نشرته منظمة الغذاء والتغذية (**FAO**)، توجد بيانات تؤكد أن سوء التغذية ونقص الغذاء عادة ما يكون أكثر حدة في لطبقات الأكر فقراً من سكان المدن، وكذلك بين سكان المناطق الريفية حيث ترتفع نسبة البطالة وحيث تكون تجمعات الفلاحين بدون أرض [١].

ويرى هذا الفريق أن من أهم أسباب تدمير الزراعة الغذائية في الدول النامية هذا انتشار المزارع الحديثة التابعة لشركات الصناعات الزراعية ، والتي أدخلت ووسعت من المزارع الحديثة المتخصصة لإنتاج يوجه أساساً للأغراض التصدير، وذلك على حساب المزارع التقليدية التي كانت مخصصة لإنتاج محاصيل غذائية تقليدية لمواجهة إحتياجات السوق الداخلية .

ففي ظل نظام تقسيم العمل الدولي الحالي، نجد أن الدول النامية مازالت رغم إستقلالها السياسي، مكبلة بميكانزم للإنتاج والتسويق يعمل في غير صالحها . فقد قدر لها أن تظل مصدرة للمحاصيل الإستعمارية الكلاسيكية ، وما ترتب على ذلك من نقص في الإمكانات الزراعية المخصصة لإنتاج المحاصيل الغذائية . ولم يقتصر الأمر على هذا النظام الموروث ولكن "الزراعة الحديثة" المدارة بواسطة الشركات الدولية قد دخلت، في السنوات الأخيرة، مرحلة جديدة كان من نتيجتها المزيد من التدمير للزراعة في الدول النامية وزيادة مشاكلها، وبالتالي زيادة مشكلة نقص الغذاء تعقيدا.

وقد حدث هذا الاختلال في هيكل الإنتاج الزراعي في الدول النامية بفعل هذه السيطرة للشركات الدولي للصناعة الغذائية، وذلك عن طريق

---

(١) The Fourth World Survey. FAO. Rome cite par Problémes Economiques N. 1625 mai 1979. P. 16

تعميق وتوسيع بطاق الإنتاج للمحاصيل التقليدية التصديرية (لموروث في عهد الاستثمار) مثل القطن والنباتات الزيتية، من ناحية، وإدخال زراعة الفواكه والخضروات والزهور التي تطلب في الأسواق العالمية قبل موسم ظهورها المعتاد من ناحية أخرى . ومن الأمثلة على ذلك الفواكه والمنتجات التي لا تظهر عادة في موسم الشتاء وتخصص لها مزارع في الدول النامية لتصديرها وبيعها في الأسواق الدولية .

وفيما يتعلق بالنقطة الأولى، أى التوسع في الحاصلات التصديرية التقليدية، فإن هناك أمثلة كثيرة تدل على مدى ما أحدثه هذا التوسع من نقص . في المنتجات الزراعية الغذائية التي كانت تكفي لسد حاجات الأسواق المحلية . ففي دول الساحل، وأثناء سنوات الجفاف (١٩٧١-١٩٧٤) قد حدثت زيادة كبيرة في إنتاج فول الصويا "**L'arachide**" في كل من السنجال، وجامبيا، وتشاد، وهي محاصيل تصديرية، بينما نقصت بشكل ملحوظ الكميات المنتجة من المحاصيل الغذائية . وعلى الرغم من تزايد حدة الأزمة الغذائية في سنوات الجفاف، فإن سفن الشحن كانت تغادر ميناء "داكار" محملة بفول الصويا والقطن والخضروات والأسماك متجهة إلى الأسواق الدولية .

وفي جمهورية "مالي"، وهي من أكثر البلاد تأثراً بحالات الجفاف، نلاحظ أنه بينما نقصت الكميات المنتجة من المحاصيل الغذائية، فقد زانت المساحة المنزرعة من القطن بما يقرب ٤٠٠% عن المتوسط في العشر سنوات السابقة، في حين أن أكثر من ثلثي المساحة المنزرعة كانت مخصصة لإنتاج فول الصويا وهو محصول تصديري (١٩٧٢) . وكذلك فإن إنتاج الأرز للتصدير قد حقق رقماً قياسياً [١] . وهناك أمثلة أخرى كثيرة

---

(١) Economiques Problémes Put. 17

الدلالة على أن التوسع في المحاصيل التصديرية قد تم على حساب المحاصيل الغذائية اللازمة للأسواق المحلية .

وأما فيما يتعلق بالاتجاه الجديد للشركات الدولية للزراعة الحديثة، فإنه يتمثل في تخصيص مساحات من الأراضي في الدول النامية لإنتاج المنتجات الزراعية من الدرجة الأولى، لقد إجتذبت مجموعة من المزايا التي تتوافر في الدول النامية، هذه الشركات، لإقامة مزارع حديثة أدت إلى تدمير الزراعة التقليدية وإلى نقص الإنتاج الغذائي الأساسي فيها . فقد أدى ظهور نظم النقل الحديثة (البرادات)، وإنخفاض أثمان الأراضي الزراعية والأيدي العاملة الرخيصة إلى تشجيع إستثمار الشركات عابرة القارات للصناعات الغذائية[1]، في الدول النامية . على سبيل المثال، إنتقلت زراعة الفواكه مثل الفراولة والسبرج "هليون **Les asperges**،".

من كاليفورنيا رغم مزايا الظروف المناخية إلى المكسيك ولم تعد تزرع هذه الأصناف في كاليفورنيا منذ ١٩٧٥، نقلتها الشركات الزراعية الأمريكية إلى المكسيك وأصبح كل ما يصل إلى الأسواق الأمريكية من هذه المنتجات يأتي من مزارع المكسيك، حيث تسيطر شركة أو إثنين على ٩٠% من إنتاج الفواكه هناك، وأصبحت هذه البلاد التي كانت تنتج في الماضي خضاراً أو فواكه للإستهلاك المحلي لا تنتج إلا لأغراض التصدير . وقد ترك الإتجاه آثاراً خطيرة على الوضع الغذائي الداخلي، ولم يعد في مقدور الطبقات الفقيرة هناك الحصول على مثل هذه المنتجات التي كانت تتاح لهم في الماضي القريب . كذلك فإن منتجات أخرى تعتبر من قبيل السلع الأساسية في الغذاء في هذه البلاد مثل الفاصوليا لم تعد تستهلك بواسطة الفقراء .

---

(١) L'Organisation Transnational des Agro-lndustrielle.

وفي السنغال، فإن الشركات متعددة الجنسيات التي تتخذ مقراً لها في كاليفورنيا، تقوم بمساعدة الحكومة والبنك الدولي وبنك ألمانيا للتنمية [٢] بعمليات تسويق الخضر والفواكه في أسواق أوروبا .

وهكذا فإن الشركات متعددة الجنسيات على عكس ما كان يحدث في النظام الإستثماري القديم، فإنها تقوم اليوم بتصدير منتجات جديدة (خضر وفواكه ولحوم وأسماك)، بدون الحاجة إلى السيطرة المباشرة وملكية مزارع هذه المنتجات . فالإنتاج، يبقى بمخاطرة تحت أيدى المنتجين الأصليين في البلاد النامية، وتركز الشركات الأجنبية على تقديم وسائل الإنتاج الضرورية وعلى عمليات التسويق، بما يضمن لها التحكم والسيطرة على القطاع المنتج بأكمله .ويعرف هذا النظام بنظام المزارعة بالمشاركة "**System Contract Farming**" والذى يحل محل النظام القديم للمزارع الإستعمارية

وطبقاً لهذا النظام فإن الشركات متعددة الجنسيات تعمل بالمشاركة مع المزارعين وتعقد اتفاقيات تقوم بمقتضاها بتزويد المزارعين في هذه المناطق بالبذور والتقاوي والمعدات وتحدد تاريخ بداية زراعة هذه المنتجات وتاريخ جنيها وتحدد أيضاً أسعار البيع (سعر بيع المزرعة) . وهكذا، تصبح تكنولوجيا، وإدارة تسويق المنتجات تحت سيطرة هذه الشركات، ويقدم المنتج الزراعي من ناحية الأرض الزراعية والأيدى العاملة وتبقى قدرته على إتخاذ القرارات فيما يتعلق بإنتاج المحاصيل وتسويقها وتحديد أسعارها، شبه معدومة، وبالتالي، يصعب عليه في مراحل لاحقة الإفلات من قبضة هذا النظام، ولا يجد أمامه سوى الخضوع لهذا النظام الإستغلالي الجديد والذى يقوم على فكرة تحقيق الإستغلال من بعد .

---

(٢) La. Banque Allemande Pour le Développement.

لقد أدت كل هذه التدخلات من الشركات الأجنبية في زراعة الدول النامية إلى خلق اختلالات هيكلية في الإقتصاد إلى تدمير هذه الزراعة والتأثير على الإنتاج الزراعي الغذائي (نباتي وحيواني) مما أدى في النهاية إلى تدهور الوضع الغذائي فيها . لقد أدى هذا النوع من الإنتاج الزراعي المدار من الخارج لصالح الأسواق الأجنبية إلى خلق "قطاع حديث، موجه الإنتاج منتجات معينة (تصديرية، ،تقليدية وجديدة)، مستخدماً أحدث الأساليب التكنولوجية، يستنزف الأيدي العاملة بأجور منخفضة، أعلى نسبياً من مستوى الأجور في التطاع التقليدي

هذا بجانب قطاع آخر تقليدي، حيث تنخفض الإنتاجية وتهرب منه القوة العاملة لإنخفاض مستوى الأجور، وحيث لا تتوافر حوافز الإنتاج . وهذه الظاهرة تعرف بظاهرة "الثنائية" في الاقتصاد المتخلف ، وهذه الظاهرة من شانها أن تفضل ببن قطاعات الاقتصاد القومي وتحول دون تحقيق الإستفادة المتبادلة، التي تمثل جوهر عملية التنمية الاقتصادية الشاملة، كذلك تؤدى إلى زيادة التبعية وتعميق الإختلالات الهيكلية " كذلك فإن التوسع في "القطاع الحد" قد أدى إلى زيادة المضاربة العقارية التي قضت على القطاع الزراعي التقليدى .

إن مثل هذه التنمية المدارة من الخارج تعنى فى حقيقتها التبعية التكنولوجية التي تزود المزارعين بالتقاوي التي يتم إختيارها، والأسمدة الكيماوية، والآلات الزراعية ووسائل النقل والمعرفة بصفة عامة . كما ترتب على هذه الثنائية عدم وجود ترابط وتعاون متبادل بين قطاعات الإقتصاد القومي بالصورة التي تحقق التنمية المتناسقة والتي تلبي الإحتياجات الأساسية للسكان . وإذا كان القطاع الموجه إلى الخارج يحقق معدلات نمو عالية فإن هذا يعني في نفس الوقت الإبقاء على الأجزاء الأخرى من

الإقتصاد القومي عاجزة، مما يترتب على تنمية غير متجانسة في الأسواق الداخلية .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مبدأ عدم الإرتباط بالنظام العالمي ، الذي يضمن تحقيق تنمية متوازنة تحقق إشباع الحاجات الأساسية لغالبية السكان، والذي يعني عدم الدخول في دائرة التبعية، لا يعني العزلة عن الاقتصاد العالمي ."العزلة ". تختلف أختلافاً كبيراً عن محاولة تحسين نسب الاكتفاء الذاتي وخاصة في مجال الإحتياجات الحيوية كالمواد الغذائية .

ثالثاً: مجموعة عوامل وأسباب طبيعية وبشرية، قد يصب التحكم فيها والتنبؤ بها :

١- النمو السكاني:

تختلف وجهات النظر كثيراً حول دور النمو السكاني في وجود أزمة الغذاء العالمية ووجود حوالي ثلثي سكان العالم النامي في حالة نقص غذائى وسوء تغذية . معظم الذين يعانون من نقص الغذاء وسوء التغذية في الدول النامية . ويرى البعض أن زيادة معدلات النمو السكاني هي المسئولة عن هذا الوضع .

نمو سكاني أكبر ← أفواه تطلب الغذاء أكثر ← نقص في الغذاء وسوء تغذية

هذا المنطق قد يكون مقبولا، بصفة عامة، ولكنه يعني التبسيط في الأمور بشكل واضح وخاصة أن هذه المقولة تعني أن نمو إنتاج الغذاء على المستوى العالمي وعلى مستوى المستوى المحلي يقل بإستمرار عن معدلات نمو السكان، وهذا التعميم مشكوك فيه . هناك حالات لسوء التغذية ونقص الغذاء لنسبة كبيرة من السكان في حين أن الإنتاج الكلي للغذاء يمكن أن يوفر لكل السكان متوسطات معقولة من مستويات التغذية (الضرورية)، إذا ما تم إعادة توزيعه بصورة عادلة .

٢ – الظروف المناخية وحالات الجفاف:

تعرضت كثير من دول أمريكا وآسيا بظروف مناخية أدت إلى تدهور الإنتاج الزراعي وخاصة الغذاء وكذلك أدى إلى زيادة الطلب المفاجئ على الغذاء .

وهكذا بعد أن إستعرضنا الخطوط العريضة من التفسيرات المختلفة للوضع الغذائي في الدول النامية، عناصر المشكلة، وأسبابها فإنه يمكن القول (مع هذه المداخل المختلفة من حيث التركيز على أسباب دون أخرى) أن العجز الغذائي في الدول النامية يرجع إلى مجموعة متداخلة من الأسباب لا تخلو منها أي من التفسيرات السابقة، أنها مجموعة من العوامل والإعتبارات الفنية والإقتصادية والإجتماعية والمؤسسية، داخلية وخارجية، تعمل جميعاً وتتفاعل لتضغط بدرجة أو بأخرى على الأطراف المختلفة للفجوة الغذائية في الدول النامية .

إن الفجوة الغذائية كما نعلم لها طرفين رئيسيين هما طرف الإستهلاك وطرف الإنتاج المحلي للغذاء (استهلاك الغذاء . إنتاج محلي للغذاء). وتزداد الفجوة كلما إزداد الطرف الأول وإنخفض الطرف الثاني (الإنتاج). إلا أنه لكي تسد هذه الفجوة فإنه يلزم التعامل مع طرف ثالث مكمل وهي الواردات من السلع الغذائية . وكلما إتسعت الفجوة كلما أصبح من الضروري زيادة الواردات الغذائية، مع ما يمكن أن يترتب على ذلك من نقص الواردات من المعدات والسلع الإنتاجية اللازمة للتنمية .

الإستهلاك .الإنتاج المحلي للغذاء واردات غذائية . هناك إذن عوامل متداخلة تدفع معدلات الإنتاج الزراعي الغذائي إلى التراخي والجمود في حين تدفع عوامل أخرى معدلات الطلب على الغذاء نحو الإستمرار في التزايد مما يزيد في النهاية من إتساع الفجوة وتعقد المشكلة .

إن المناقشة السابقة لطبيعة وأبعاد المشكلة الاقتصادية، وتحليل مسبباتها من وجهات النظر المختلفة، والتي تعتبر إلى حد كبير مكملة لبعضها البعض، تساهم في إعطاء صورة واضحة عن واقع المشكلة في الدول النامية . كما تصلح إلى حد كبير لفهم الظاهرة ومراحل تطورها في معظم الدول النامية بما فيها الدول العربية ذات العجز الغذائي .

أهداف الفصل السادس:

بعد الانتهاء من دراسة هذا الفصل يكون الطالب قادراً على أن:

١-يفهم العلاقة بين الزراعة والتوظف فى الدول النامية .
٢-ويلم بعلاقة الزراعة بالنمو الاقتصادى .
٣-ويوضح دور الزراعة في زيادة حصلة النقد الأجنبى .
٤- يدرك برامج التطوير في الزراعة (الثورة الخضراء).
٥- يذكر أهم معوقات النمو الزراعى فى الدول النامية .

الفصل السادس : الزراعة وأهمية دورها في الاقتصاد النامي

لقد ساد الإعتقاد، ولفترة طويلة عند معظم المسئولين عن وضع برامج التنمية فى الدول النامية، لفترة طويلة، ومنذ حصولها على الإستقلال السياسي، أن "التصنيع" والتصنيع السريع هو فى مقدمة أولويات التنمية، حتى ولو كان على حساب تطوير وتنمية الزراعة .

لقد أيد هذا الإتجاه، ما تميزت به فترة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضى، من حماس وطنى يدعو إلى محاكاة الدول الصناعية (المستعمرة)، فى حين أن الدول النامية لم تكن قد تهيأت جيداً لتحقيق مثل هذه البرامج الصناعية الطموحة .

ومن الجدير بالذكر هنا أن تجارب التنمية فى العقود الثلاثة، الخمسينيات والستينيات والسبعينيات، قد أثبتت خطأ هذه الاستراتيجية للتنمية، فمن حيث المبدأ قد لا يكون هناك إعتراض على ضرورة زيادة الإهتمام النسبى بالتصنيع ولكن بشرط ألا يخل ذلك بإمكانيات وفرص تطوير الأنشطة الإقتصادية الأخرى وخاصة الزراعة .

إن تجارب التنمية فى الدول الصناعية المتقدمة حدث فيها إتجاه تدريجى نحو إنخفاض"الأهمية النسبية" للأنشطة الأولية ومنها الزراعة وزيادة الأهمية النسبية للأنشطة التحويلية وفى مقدمتها الصناعة، ولكن يجب أن نأخذ فى الإعتبار أن هذه الظاهرة حدثت وما زالت مستمرة مختلفة تماماً عما حدث ويحدث، فى تطور إقتصاديات الدول النامية .

ففى الحالة الأولى، حدث نمو فى إنتاج وإنتاجية كل القطاعات بصورة متزامنة ومتناسقة بسبب توافق وتناسق السياسات الكلية والسياسات القطاعية والإستثمارية والنقدية والمالية والسعرية والتجارية . ولم تتضمن هذه

السياسات تحفيز النمو فى قطاع والتحيز ضد آخر، كما حدث فى الدول النامية .

فى تجارب الدول الصناعية لم يتحقق مثلاً مستوى عال من التوظف فى أحد القطاعات فى حين تكون قطاعات أخرى ضعيفة جداً من حيث قدرتها التوظيفية .

كذلك لم نجد فى تجارب الدول الصناعية (أثناء عملية التنمية) أن القطاع الصناعى فيها قد إعتمد كلية، فيما يتعلق بإحتياجاته من مواد غذائية للعاملين فيه، على الواردات من العالم الخارجى . وهذا ما حدث فى كثير من الدول النامية فى نهاية القرن الماضى . بينما هى أصلاً تصنف من ضمن الدول الزراعية، وبها قطاع زراعيى كبير نسبياً، إلا أن هذه الدول تعانى من عجز غذائى كبير، كما أن الميزان التجارى الزراعى فيها يعانى أيضاً من عجز مستمر .

مما سبق يتضح لنا مدى إختلاف "منهوم الأهمية النسبية للزراعة" فى كل من تجارب الدول الصناعية المتقدمة عنه فى الدول النامية اليوم . ففى الدول الصناعية تطورت الأهمية النسبية للزراعة (بالانخفاض) ولكن فى ظل إستمرار نمو الإنتاج والإنتاجية فى القطاع الزراعى، وفى ظل وفرة الغذاء وعدم الإعتماد فى الحصول عليه من الخارج وكذلك فى ظل ميزان تجارى زراعى ملائم . وهكذا فإن ظاهرة الإنخفاض التدريجى (والطبيعى) للأهمية النسبية للقطاع الزراعى لم تحدث فى الدول النامية كما حدثت فى الدول الصناعية المتقدمة .

وسوف نناقش فى هذا الجزء بعض المؤشرات الخاصة بالجوانب المختلفة للنشاط الزراعى فى الدول النامية:

(١) الزراعة والتوظف فى الدول النامية .

(٢) الزراعة و النمو الاقتصادى .

(٣) الزراعة وحصلة النقد الأجنبى .

(٤) الزراعة وبرامج التطوير (الثورة الخضراء).

(٥) أهم معوقات النمو الزراعى فى الدول النامية .

١- الزراعة والتوظف فى الدول النامية:

إن القطاع الزراعى فى كثير من الدول النامية، وخاصة منخفضة ومتوسطة الدخل مازال يمثل مصدراً هاماً للتوظف حيث يستوعب نسبة كبيرة من القوى العاملة الكلية، فى هذه الدول، مقارنة بنسبة القوى العاملة فى القطاعات الأحرى . فقد تزيد هذه النسبة فى كثير من الدول النامية عن ضعف مثيلتها فى القطاع الصناعى ، حيث يمكن ملاحظة :

أ- أن هذه النسبة وصلت فى بعض دول أفريقيا إلى أكثر من ٩٠% من العمالة الكلية سنة ١٩٩٠، كما هو الحال فى كل من "بورندى"، "ومالاوى" أن هذه النسبة وصلت فى بعض دول أفريقيا إلى أكثر من ٩٠% من العمالة الكلية سنة ١٩٩٠، كما هو الحال فى كل "ورواندا"، "نيبال"، "النيجر"، "بوركينا فاسو"، "أوغندا"، ومالى، وهذه النسبة لا نقل كثيراً فى الدول الأخرى ولم تتغير كثيراً على مدى عشر سنوات . وفى عينة من ٢٨ دولة من "أفريقيا" جنوب الصحراء، ودول الشرق الأوسط لم يلاحظ إنخفاض هذه النسبة إلا فى عدد محدود منها في الدول مثل مصر والجزائر، ونيجيريا، والمغرب، حيث إنخفضت هذه النسبة من ٦١,٥٥ ، ٣٦,٥٦ في سنة ١٩٨٠ إلى ٤٣,٤٣ ، ٢٦,٤٥ فى سنة ١٩٩٠ على التوالى .

ب- إن هذه النسبة فى الدول الصناعية المتقدمة، أقل بكثير عنها فى الدول النامية حيث تصل إلى ٢% فى المملكة المتحدة، ٩% فى إيطاليا، ٣% فى كندا، ١% هونج كونج، ٥% فى السويد، ٣% فى بلجيكا، ٥% فى فرنسا، ٣% فى النمسا، ٣% فى الولايات المتحدة الأمريكية، ٧% فى اليابان، وهذه النسب تقل كثيراً عنها فى الدول النامية التى تصل كما سبق أن عرفنا إلى ما بين (٧٠%-٩٠%) .

وهكذا يمكن إعتبار أن القطاع الزراعى مازال يمثل مصدراً هاماً للتشغيل والتوظيف فى الدول النامية، ومن ثم فلن تنمية هذا النشاط فى الدول النامية يمكن أن يخفف إلى حد كبير من مشكلة البطالة التى تعانى منها هذه الدول .

• وبالنسبة للعاملين فى القطاع الزراعى فى الدول النامية يمكن تسجيل الملاحظات الآتية :

١-إرتفاع نسبة العاملين فى القطاع الزراعى فى الدول النامية، حيث بلغت فى بعض الدول سنة ١٩٩٥ إلى ما يزيد عن ٩٠% من إجمالى القوة العاملة .

٢ - أن هناك إتجاهاً عاماً للإنخفاض التدريجى، بصورة بطيئة، في نسبة العاملين فى القطاع الزراعى تقابله زيادة فى نسبة العاملين فى القطاعات الأخرى وخاصة قطاع الخدمات .

٣ - إنخفاض نسبة العاملين فى القطاع الصناعى فى الدول النامية حيث تصل إلى ٢%، ٣%، ٤% فى كثير من الدول مثل بور ندى، مالاوى، بوركينافاسو . وتصل فى عدد قليل من الدول إلى ما يعادل ربع القوة العاملة الكلية . ففى مصر والمغرب والجزائر تصل إلى ٢٣%، ٢٥%، ٣١% على التوالى .

٤- هذه النسبة لا تتجاوز فى بعض الدول الصناعية المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأوروبي، ما يعادل ٨% .

٥- هذا الإتجاه لإنخفاض الأهمية النسبية للعاملين فى القطاع الزراعى، يوجد فى كل من الدول المتقدمة والدول النامية ولكنه يتم فى الدول المتقدمة بدرجة أكبر منه فى الدول النامية .

ولكن يجب أن نتذكر دائماً أن هذا الإتجاه فى كل من الحالتين يختلف من حيث مضمونه ودلالته عندما يتعلق الأمر بمقارنة هذه الظاهرة فى كل من الدول النامية والدول المتقدمة . لقد سبق أن ذكرنا فى بداية هذا الفصل أن هذا الإنخفاض فى نسبة العاملين فى القطاع الزراعى فى الدول الصناعية المتقدمة كان يصاحبه نمو وإرتفاع إنتاجية القطاع الصناعى والقطاعات الأخرى التى تحولت إليها العمالة . لقد زاد إنتاج الغذاء فى القطاع الزراعى، بفضل إستخدام أساليب الإنتاج الحديثة والعمالة الزراعية المدربة . كذلك أدت وفرة الغذاء الرخيص والتدريب للعمالة وإستخدام أساليب إنتاج حديثة إلى زيادة إنتاجية القطاعات الأخرى مثل التطاع الصناعى والقطاع الخدمى . من الملاحظ أن شيئاً من هذا لم يحدث فى تجارب التنمية فى الدول النامية التى إنخفضت أثناءها هذه النسبة (نسبة العاملين فى لقطاع الزراعى وزيادتها فى القطاع الصناعى) .

لم يصاحب ترك العمالة للقطاع الزراعى ودخولها إلى القطاعات الأخرى زيادة إنتاجية القطاع الزراعى ولكنها إنخفضت كما إنخفضت أيضاً الإنتاجية فى القطاعات الأخرى وأصبح كل منهما يعانى من نوع أو آخر من أنواع البطالة الصريحة والمقنعة . هذا بالإضافة إلى عجز القطاع

الزراعى فى كثير من الدول النامية عن تحقيق معدلات إنتاج الغذاء اللازمة للعاملين فى القطاعات الأخرى[١] .

إن حدوث هذه الظاهرة فى تجارب الدول الصناعية المتقدمة، قد تم بصورة تدريجية متزامنة مع وجود فرص نمو حقيقية فى كل القطاعات معاً، ولم يصاحبها تراكم الإختلالات الهيكلية التى عاشتها (وتعيشها) معظم إقتصاديات الدول النامية .

ومما سبق يتضح لنا أنه عند عقد مقارنة بين الحالتين (دول نامية ومما سبق يتضح ودول متقدمة) على أساس هذا المؤشر، يجب أن نفسر النتائج آخذين فى الإعتبار كل العوامل السابقة .

٢ – الزراعة والنمو فى الناتج القومي:

أ . مساهمة الزراعة فى إجمالى الناتج المحلى :

$$\text{نسبة} = \frac{\text{الزراعة فى المضافة القيمة}}{\text{المحلى الناتج إجمالى}}$$

تساهم الزراعة كغيرها من الأنشطة الأخرى فى خلق القيمة المضافة الكلية فى الإقتصاد القومى، بمعنى آخر فهى تؤثر على نمو إجمالى الناتج القومى لبلد ما . ويمكن أن تقاس مدى أهمية هذه المساهمة للنشاط أو القطاع الزراعى والأنشطة المرتبطة به كالإنتاج الحيوانى وغيرها زاد تطور الإقتصاد القومى وزادت الإنتاجية فى القطاعات الأخرى كالقطاع الصناعى وقطاع الخدمات ، وهذا ما يحدث فى الدول الصناعية المتقدمة، بمعنى آخر نجد أن هذه النسبة تكون مرتفعة فى الدول النامية ومنخفضة جداً فى

---

(١) **Jacques Chonchal L'accélération de la crersoance dans les pays sons développes. Tiers-monde b0. 1975. P. 631**

الدول المتقدمة، كما أنها تختلف فى نفس الدولة من مرحلة تطور معينة للإقتصاد القومى إلى مرحلة أخرى .

حيث نجد أن نسبة القيمة المضافة فى القطاع الزراعى إلى إجمالى الناتج المحلى تصل فى بعض الدول النامية إلى ما يقرب من ٥٠% مثل أثيوبيا وتنزانيا وبوروندى ورواندا، وتنخفض نسبياً فى دول أخرى مثل نيجيريا واليمن وليسوتا ومصر حيث تبلغ ٢٢، ٢٨، ١٠، ٢٠% على التوالى .

من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٥، بالنسبة لمجموعة الدول منخفضه الدخل من ٣٧% تقريباً إلى ٣٣% أى أنها إنخفضت خلال فترة ١٥سنة بما يعادل ١١% . وإنخفضت هذه النسبة فى الدول المتقدمة لنفس الفترة من ٣% سنة ١٩٨٠ إلى ٢% سنة ١٩٩٥، أى بما يعادل ٣٣% .

هذا يعنى أن سرعة تناقص أهمية هذه المساهمة فى الدول المتقدمة تعادل ثلاث مرات سرعة تناقصها فى الدول النامية . فإذا إعتبرنا أن إنخفاض هذه النسبة يدل على تطور هيكل الإقتصاد القومى إلى صورة أفضل من حيث تحركه إلى قطاعات أكثر إنتاجية من القطاع الزراعى مثل القطاع الصناعى والقطاع الخدمى، فإن هذا يعنى إن الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة تزداد، حيث تصل هذه النسبة عشر النسبة فى الدول النامية .

ب . <u>نمو الإنتاج الزراعى ونمو السكان فى الدول النامية</u> :

يعتبر القطاع الزراعى كما سبق أن ذكرنا بمثابة القطاع الرئيسى المنتج للغذاء، وأن أهداف زيادة التصدير وتخفيض الإعتماد على العالم الخارجى، وكذلك خلق فرص حقيقية للتوظف، إنما تعتمد كلها على نمو الإنتاج بإعتباره المحدد الرئيسى لكل هذه المتغيرات وإمكانية الإتجاه بها نحو التوازنات القطاعية والكلية المرغوبة . من هنا تظهر أهمية تحليل

اتجاهات معدل نمو الإنتاج الزراعى وتفسيرها خلال الفترات المختلفة . ومقارنة هذه المعادلات ما بين الدول النامية فى المناطق المختلفة، وفى الفترات الزمنية المختلفة، وكذلك فيما بين الدول النامية والدول الصناعية المتقدمة . هذا بالإضافة إلى ضرورة الربط بين هذا التطور فى معدلات نمو الإنتاج الزراعى، وتطور معدلات النمو السكانى، وخاصة فى الدول التى تعانى من معدلات مرتفعة للنمو السكانى .

ولاشك أن التغيرات الإقتصادية المحلية والدولية التى مرت بها الدول النامية كان لها الأثر الكبير فى تحديد هذا التطور فى الإنتاج الزراعى خلال الفترة من عام ١٩٦٥ حتى ١٩٩٥، ويمكن أن نذكر الملاحظات الآتية :

١ – من الملاحظ، فى جميع الفترات، وفى كل الأقاليم، أن معدلات نمو الإنتاج الزراعى فى الدول النامية فاقت معدلات نمو الإنتاج الزراعى فى الدول المتقدمة . ولكن هذه الميزة تقابلها مباشرة إختلاف لصالح الدول المتقدمة من حيث معدلات نمو السكان . وبمقارنة معدلات نمو السكان فى كل من الدول النامية والدول الصناعية المتقدمة نلاحظ أن معدلات نمو السكان فى الدول النامية تزيد عن ضعف مثيلاتها فى الدول المتقدمة تقريبا.
٢– بملاحظة إتجاه معدلات نمو الإنتاج الزراعى فى كل من الدول منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل، نجد أنها إنخفضت فى المجموعة الأولى من ٢,٦% فى الفترة ١٩٨٠–١٩٩٠ إلى ١,٩% فى الفترة ١٩٩٠–١٩٩٥. وقد يفسر هذا الإتجاه بالتحولات الإقتصادية المحلية والعالمية التى بدأت منذ نهاية الثمانينيات وما لازمهما من سياسات "التثبيت" "والتحرر" وسياسة "التكيف" وعادة ما تكون لهذه السياسات أثار انكماشية، فى الأجل القصير، لا يستثنى منها القطاع الزراعى . هذا بالإضافة إلى إعتبارات أخرى سوف

نناقشها فيما بعد عند تناول أثر سياسات الإصلاح والتحرر على الزراعة في الدول النامية .

نخلص مما سبق إلى أن معدلات نمو الإنتاج الزراعى فى الدول النامية منخفضة ومتوسطة الدخل مازالت، رغم تدهورها خلال الفترات السابقة، أعلى من مثيلاتها فى الدول الصناعية المتقدمة . ولكن هذه الدول مازالت تعانى من معدلات نمو سكانى مرتفعة إذا ما قورنت بالدول المتقدمة .

٣- الزراعة وحصيلة النقد الأجنبى فى الدول النامية:

قد تكون الهياكل الإقتصادية المتخصصة التى ورثتها الدول النامية اليوم من فترة الإستعمار هى السبب الرئيسى فى ظاهرة الإعتماد الشديد لهذه الدول على التجارة الخارجية لهذا النشاط، إعتماداً تظهر المؤشرات وجوده فى كل من الصادرات والواردات من المنتجات الزراعية .

ومنطق هذا الإعتماد بسيط ويمكن تفسيره على أن التخصص(عكس التنوع) فى هيكل الإنتاج الزراعى، يعنى الإقتصار على محصول أو عدد قليل من المحاصيل، تمثل المصدر الرئيسى لحصيلة النقد الأجنبى . وفى هذا إعتماد على أسواق شراء هذا المحصول . كما أن التخصص بالمعنى المتصور هنا، والموروث من فترة ما قبل الإستقلال، يعنى ضرورة الإعتماد على واردات الغذاء . "التخصص" إذن دافع للإعتماد على الخارج فى جانب الصادرات، والإعتماد على الخارج أيضاً فى جانب "الواردات".

ولا شك أن هذا المبدأ يستقيم تماماً مع فكرة "المزايا النسبية" وقيام التجارة الدولية بتعظيم النفع المشترك للمتخصصين، أطراف التبادل . ومن هنا كانت حجة أنصار تحزير التجارة وتخفيض الحواجز الجمركية والتخلص من الحواجز غير الجمركية لتبادل السلع والخدمات بين دول العالم وأقاليمه

المختلفة . بعد ، وما يلزم توضيحه هنا هو بيان مدى إعتماد الدول النامية على صادراتها الزراعية وواردتها الغذائية، وما يمكن أن يترتب على هذا من آثار سلبية على نمو النشاط الزراعى بصفة خاصة وعلى النمو الإقتصادى للبلد بصفة عامة .

أ . <u>تطور هيكل الصادرات فى الدول النامية والصادرات الزراعية</u> :

وقد يكون من الأفضل لبيان هذا الجانب من الدراسة أن نأخذ التصنيف الذى تم فى دراسة لمنظمة الزراعة والغذاء **(FAO)** [١]، والذى مؤداه أن هناك مجموعة من الدول النامية يظهر بوضوح من تتبع التطور فى هيكل صادراتها مدى إعتمادها الشديد على الصادرات الزراعية **(EHDAE)**[٢]، ومجموعة أخرى من الدول النامية منخفضة الدخل تعتمد على ولرداك الغذاء وتجد صعوبة فى تمويل وارداتها الغذائية **(LIFDC)**[٣] .

وبالنسبة للمجموعة الأولى توجد هذه الدول فى كل من أفريقيا وجنوب الصحراء، وفى أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبى، وكذلك من آسيا والباسيفيك، ١٩٨٨- ١٩٩٠، نجد أن صادراتها الزراعية تعادل ٢٠% من حصيلة الصادرات الكلية أو تزيد قيمة صادراتها عن٢٠% من قيمة وارداتها الكلية .

---

(1) The State of Food and Agriculture, FAO, Rome 1995, P.35.

(٢) المجموعة الأولى تعتمد اعتماداً شديداً على الصادرات الزراعي **Economics Highly" dependent on. Ag. Ex "** والمجموعة الثانية من الدولة النامية منخفضة الدخل تعتمد
على الواردات وتجد صعوبة في تمويل وارداتها الغذائية .

(٣) المجموعة الثانية منخفضة الدخل تعتمد على الواردات الغذائية وتجد صعوبة في تمويل وارداتها من الغذاء، **Low Income Food Deficit Countries (LIFDC) .**

وفى الفترة من سنه ١٩٩٠ أظهرت دراسة تشمل ٢٦ دولة من الدول النامية منخفض الدخل أن نسبة الصادرات الزراعية تصل فى ١٠ دول من هذه المجموعة إلى ما يقرب من ٨٠% من حصيلة الصادرات الكلية . وفى ٥ دول أخرى فإن نصيب الصادرات الزراعية يزيد عن ٦٠% من قيمة الصادرات الكلية .

ولكن يلاحظ ميل تدريجى لإنخفاض هذا الإعتماد على الصادرات الزراعية فى الصادرات الكلية، يمكن أن يفسر جزئياً بتدهور مستوى الأداء فى الصادرات الزراعية . كما أن هذا لا يعنى زيادة تنوع الصادرات فى الدول النامية أو زيادة كبيرة فى صادراتها الصناعية . ففى ١١ دولة فقط من ٢٦ دولة، لا تزيد الصادرات الصناعية عن أكثر من ٢٠% من حصة الصادرات الكلية .

ب . هيكل وتطور الواردات الزراعية وخاصة واردات الغذاء فى الدول النامية :

كما سبق أن ذكرنا فإن هناك عددا كبيراً من الدول النامية يعتمد اعتماداً كبيراً على الواردات الغذائية، هذا بالإضافة إلى عدم كفاية حصيلة صادرات بعض هذه الدول لتمويل وارداتها الغذائية . هذه المجموعة من الدول النامية منخفضة الدخل تواجه صعوبات فى تمويل وارداتها من الغذاء . ولنتبين أولاً بعض المؤشرات التى تعكس مدى أهمية الواردات الغذائية ومدى إعتماد الواردات الدول النامية عليه .

وفيما يتعلق بنسبة واردات الغذاء كنسبة من الواردات الكلية نلاحظ أنها تزيد عن ٢٥% فى بعض الحالات لكثير من الدول النامية منخفضة الدخل التى تعتمد كثيراً على الواردات الغذائية . كما نلاحظ مدى تزايد نسبة الواردات الغذائية إلى الواردات الكلية فى بعض الدول فى سنة ١٩٦٥ حيث تصل إلى ٤١% كما حدث فى سريلانكا وبعض الدول العربية مثل الأردن

والجزائر والمغرب . ويلاحظ أن هذا الإعتماد على الواردات الغذائية طبقاً لهذا المؤشر إزداد سنة ١٩٧٠، بالنسبة لمعظم الدول النامية، مثل مالى وسيراليون والسنغال وسيريلانكا وجاميكا والأردن .

فى فترة الثمانينيات لم تتحسن هذه النسبة كثيراً، ويعود إنخفاضها فى بعض الحالات إلى صعوبة توفير التمويل اللازم لدفع فاتورة واردات الغذاء، بسبب أزمة الديون فى فترة الثمانينيات وسياسات التقشف المرتبطة بسياسات الإصلاح والتثبيت التى فرضتها منظمة صندوق النقد الدولى وخبراء الإصلاح الدوليون فى فترة التسعينيات، وتكاد تكون هذه النسبة مستقرة بدون زيادة أو نقص ملحوظ .

ومما لاشك فيه أن إرتفاع نسبة الواردات الغذائية إلى إجمالى الواردات يعنى ضعف قدرة البلد على استيراد المعدات والمدخلات اللازمة لعملية التنمية . وهناك مؤشرات أخرى يمكن التعرف بها على درجة الإعتماد على واردات الغذاء والتى تبين لنا أيضاً مدى قدرة الدولة على تمويل وارداتها وهى:

وهذه النسبة عادة ما تكون مرتفعة فى الدول النامية التى تعانى من عجز غذائى وفى نفس الوقت يكون مستوى أداء الصادرات فيها منخفض إما بسبب تدهور حجم الصادرات وانخفاض أسعارها أو عدم استقرارها . وعادة ما تواجه هذه المشكلة الدول التى تتخصص فى تصدير عدد محدود من الحاصلات الزراعية . وتصل هذه النسبة فى الدول النامية إلى مستويات مرتفعة، وقد زادت هذهالنسبة فى مجموعة دول أفريقيا جنوب الصحراء من ٢٧,٩% فى الفترة ١٩٨٩-١٩٩١ أى أنها تضاعفت تقريباً خلال هذه الفترة .

وتطورت هذه النسبة وزادت فى نفس الفترة بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية والكاريبى من ١٠% إلى ٣٦,٧%، وقد أصبحت في سنة ١٩٩١ ثلاث مرات ما كانت عليه فى ١٩٦١-١٩٦٣. ونفس الزيادة تقريباً حدثت بالنسبة لمجموعة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث إرتفعت هذه النسبة من ٣٠% إلى ٨٢% تقريباً . وإذا نظرنا إلى تغير هذه النسبة (قيمة الواردات الغذائية / حصيلة الصادرات الكلية) لهذه البلاد فى مجموعها نجد أنها قد زانت من ٢٦% إلى ٥٢% أى أنها تضاعفت خلال ثلاثين عاماً .

نفس الشئ يمكن الوصول إليه من خلال متابعة تطور نصيب الفرد فى هذه البلاد من الواردات الغذائية، فقد زاد من ٣,٢% دولار إلى ١٥,٦%، خلال نفس الفترة .

ولاشك أن إرتفاع نسبة (واردات الغذاء/حصيلة الصادرات الكلية) يعنى أن هذه الدول تعانى أيضاً من مشكلة تمويل وارداتها، خاصة فى حالة تدهور قيمة الصادرات الزراعية . حيث تعتمد عليها بحكم تخصصها . نتيجة لإنهيار أسعارها أو تدهور نمو حجم هذه الصادرات . ومن الملاحظ أن إعتماد الدول النامية فى صادراتها على عدد محدود من السلع دون حدوث تنويع فى هذه الصادرات التقليدية قد أثر على الأداء الإقتصادى لقطاع التصدير الزراعى . هذا بالإضافة إلى عوامل أخرى كثيرة تؤثر سلباً على القوة الشرائية الصادرات هذه البلاد مما يجعلها من ناحية غير قادرة على دفع فاتورة إستيراد الغذاء المتزايد،، ويؤثر من ناحية أخرى على واردات الآلات والمعدات اللازمة لعملية التنمية .

أسعار الصادرات الزراعية بالنسبة لأسعار الواردات . ومما يزيد من إنخفاض القوة الشرائية لهذه الصادرات، ما يلاحظ من إنخفاض نمو حجم الصادرات، وهو ما يظهر في للصادرات الزراعية للدول النامية أحد

المحددات الرئيسية لواردات الغذاء . وكما سبق أن عرفنا فإن هذه الدول تجد صعوبة فى تمويل وارداتها من الغذاء، من مصادر حقيقية وهذا ما ينعكس بدوره على عملية التنمية الاقتصادية . لقد أخنت مشكلة الإعتماد الشديد على إستيراد الغذاء بالنسبة لهذه الدول أبعاداً خطيرة تمثلت أساساً فى الإرتفاع الشديد لتكلفة فاتورة الغذاء بالنسبة للخزانة العامة للدولة، هذا بالإضافة إلى ضياع فرص إستيراد معدات لازمة للتنمية .

وعموماً يمكن القول بأن مقدرة الدول النامية على إستيراد الغذاء تتوقف على العوامل الآتية :

١- القوة الشرائية لصادرات هذه الدول، أى الصادرات الزراعية فى الأسواق الدواية والتى تتحدد كما عرفنا باتجاهات الأسعار وحجم الصادرات .

٢ . اتجاه تغيرات أسعار الواردات الغذائية فى الأسواق الدولية .

٣ . مستوى الأداء الإقتصادى للإنتاج الزراعى المحلى وخاصة إنتاج الغذاء.

ولكن يبدو أن نمو واردات الغذاء فى الدول النامية لا يتأثر كثيراً بكل من المحددين الأول والثانى، وخاصة فى الفترة القصيرة . فقد أثبتت دراسة قامت بها منظمة الغذاء والزراعة (**FAO**) [1]، أن هناك دولاً كثيرة من دول العجز الغذائى وارداتها من الغذاء تجاوزت بدرجة كبيرة حصيلة صادراتها من النقد الأجنبى . وتم تفسير هذه الظاهرة بأن هذه الدول تحصل على مساعدات نقدية وعينية غذائية وبالتالى تستخدم مصادر للنقد الأجنبى غير المصادر التصديرية . وهذه المصادر الأخرى على الرغم من أنها قد تكون هامة فى بعض الحالات، إلا أنها غير منتظمة ولا تمثل مصادر مأمونة

(1) **The State of Food and Agriculture, OP cit., , PP.54-55.**

ومستقرة . لذلك يمكن القول بأن المحدد الرئيسى والأكثر أهمية لواردات الغذاء فى هذه الدول هو الإنتاج المحلى للغذاء .

من كل ما سبق يتضح مدى أهمية القطاع الزراعى فى الدول النامية ، من حيث مساهمته فى التأثير على النمو الإقتصادى، وتوفير فرص للعمالة وتوفير الغذاء . ولكن متابعة المؤشرات المختلفة الخاصة بهذا النشاط فى العقود للسابقة، تبين لنا إنخفاض مستوى الأداء لهذا القطاع . ويفسر هذا التدهور فى مستوى أداء القطاع الزراعى فى الدول النامية عموماً بعدم ملائمة السياسات الكلية والسياسات الزراعية التى طبقت خلال هذه الفترات .

ونحن نعلم مدى تحيز هذه السياسات فى ظل إستراتيجيات التنمية التى إتبعت "للتصنيع" فى غير صالح الإقتصاد الزراعى . وقد إنعكس هذا الأداء السيئ للقطاع الزراعى فى الدول النامية على هيكل وتطور التجارة الزراعية (صادرات وواردات زراعية) . فبالنسبة للصادرات، مازال عدد كبير من الدول النامية يعتمد بدرجة كبيرة على عدد قليل من الصادرات الزراعية التصديرية (التخصص) مما ساعد على زيادة تدهور القوة الشرائية لهذه الصادرات . وقد تميز هيكل واردات هذه الدول بالإعتماد الشديد على واردات الغذاء .

وتجدر الإشارة هنا إلى بعض المجهودات التى أتت ثمارها بصورة ملحوظة فى بعض الدول النامية فى مجال تطوير الإنتاج الزراعى . وإن كانت نسبة نجاح هذه الجهود تختلف من إقليم إلى أخر ومن دولة إلى أخرى . ومن أمثلة التطورات التى حدثت فى عقدى الستينيات والسبعينيات، ما أطلق عليه فى أدبيات التنمية الزراعية إصطلاح "الثورة الخضراء" .

٤- الزراعة وبرامج التطوير (الثورة الخضراء):

لقد ظهرت منذ بداية الستينيات كثير من مراكز البحوث الزراعية المتخصصة التى تدار بواسطة مجموعة من الخبراء الدوليين المتخصصين، يطلق عليها "المجموعة الاستشارية" الزراعية الدولية (**CGIAR**) [١] . وكان أبرز هذه المراكز مراكز أبحاث الذرة بالمكسيك ومركز الأرز في الفلبين . وقد أدت هذه الأبحاث إلى نتائج طيبة ومشجعة في مناطق معينة وفشلت في مناطق أخرى من العالم . فقد نجحت نجاحاً ملموساً في آسيا مثلاً وفشلت تماماً في أفريقيا .

وظهرت نتائج هذه الأبحاث الزراعية في إدخال أصناف محسنة ذات إنتاجية مرتفعة، وخاصة بالنسبة لزراعات القمح والأرز، وبالتالي ظهرت زيادة كبيرة في الإنتاج الكلي لهذه المحاصيل مع تحقيق نقص ملموس في تكاليف الإنتاج . ومن الجدير بالنكر أيضاً أن مفهوم "الثورة الخضراء" لم يقتصر على مجرد إدخال تحسينات تكنولوجية في مجال الزراعة، ولكنه تضمن أيضاً جهود تحسين التربة وزيادة إنتاجية المدخلات الزراعية (الموارد المائية، وإنتاجية الأنشطة المرتبطة بالنشاط الزراعي).

لقد تضمنت برامج الثورة الخضراء مجموعة متكاملة من السياسات الزراعية المبنية على دراسات وأبحاث متعلقة بالإنتاجية والإرتفاع بمستوى دخول المزارعين . فقد إشتملت على إجراء التحسينات في التقاوي والبذور والإستفادة من علوم الهندسة الوراثية في توفير سلالات نباتية وحيوانية جيدة . وكذلك تضمنت إستحداث مبيدات كيماوية أكثر كفاءة وأقل تأثيراً على

(١) Le rapport annuel mondial sur le systéme économique et stratégique économisa paris. 1986. p.l22.

البيئة الزراعية . هذا بالإضافة إلى نظم الري والحرث والتسويق ومؤسسات الخدمات الإئتمانية والأنشطة المساعدة للنشاط الزراعي .

ومن أهم المناطق التى نجحت فيها الثورة الخضراء، هي منطقة جنوب شرق آسيا، فقد تحققت زيادة سنوية متوسطة في إنتاجية القمح والذرة في الفترة من ١٩٦١ إلى١٩٨٠ وصلت إلى ٢,٧% ، ٢% على الترتيب . كما تحققت متوسط زيادة سنوية في الأرز في كل من الفلبين وأندونيسيا وصلت إلى ٣%)[١].

كذلك كان مثال دولة الهند، من أمثلة النجاح للثورة الخضراء ، وخاصة فيما يتعلق بإنتاج محصول القمح . فبعد أن كانت ثاني دولة مستوردة للقمح في العالم بعد ما كان يعرف " بالاتحاد السوفيتي" سنة ١٩٦٦، نجدها أصبحت ابتداءً من الفترة (١٩٧٠- ١٩٨٢) مكتفية ذاتياً من القمح ومصدرة أيضاً لهذا المحصول الزراعي الهام . ففي إقليم البنجاب زادت إنتاجية القمح بما يقرب من ١٤% سنوياً في نهاية الستينيات . لقد حدث تطور كبير وتحول هام فيما يتعلق بخصوبة التربة وإستخدام مياه الري بكفاءة وكذلك المخصبات وإختلفت زراعات الإكتفاء الذاتي لصالح الزراعة الحديثة .

وعلى عكس النجاح الذي حققته الثورة الخضراء في جنوب شرق آسيا والهند، نجد فشلها الكامل في أفريقيا . ويمكن تفسير هذا النجاح في الحالة الأولى والفشل في الحالة الثانية بالعوامل الآتية :

١- توافر الموارد المائية فى آسيا والهند وعدم توافرها فى أفريقيا :

(1) **Group Consultatif la recherché agricole internationale.**

إن نجاح الثورة الخضراء كان يتطلب منذ البداية توافر الموارد المائية بكميات كافية ومنظمة، وهذا الشرط لم يتحقق فى كثير من الدول الأفريقية . كذلك أدت الظروف المناخية غير الملائمة فى أفريقيا إلى الإستفادة لمحدودة من الأبحاث الخاصة بكفاءة المخصبات .

٢- عدم وجود المحاصيل التى أجريت عليها الأبحاث فى الزراعات الأفريقية :

لقد تركزت الأبحاث فى برامج الثورة الخضراء على عدد محدود من المحاصيل مثل القمح والأرز والذرة وأدخلت تحسينات كبيرة فى أصناف وسلالات جديدة مما إنعكس على مستوى الإنتاج وإنتاجية الموارد المستخدمة فيها . ولكن هذه المحاصيل لا تعتبر فى الواقع من المحاصيل الرئيسية التقليدية فى الزراعة الأفريقية، حيث تغلب عليها أنواع أخرى مثل القطن وفول الصويا والنباتات الزيتية .

٣- جمود السياسات الإقتصادية والزراعية فى أفريقيا والتدخلات الحكومية الشديدة:

لقد كان معروفا مسبقاً أن الإستفادة من " برامج الثورة الخضراء" سوف تكون محدودة فى أفريقيا بعكس الحال فى آسيا نظراً لإختلاف الملامح الرئيسية للسياسات الإقتصادية الزراعية فى كل من الإقليمين . فبينما إتسمت السياسات الإقتصادية الزراعية فى جنوب شرق آسيا بالمرونة والميل نحو الحد من التدخلات الحكومية المتكررة فى مجال التسعير والإستيراد والتصدير، نجد العكس بالنسبة للسياسات الكلية الزراعية للحكومات فى الدول الأفريقية، مما ترتب عليه فى الحالة الأخيرة ظهور تشوهات كثيرة فى العلاقات السعرية والحوافز لدى المزارعين مما أثر سلباً على معدلات الإنتاج وإدخال أساليب إنتاج حديثة فى مجال الزراعة .

٤- أهم معوقات النمو الزراعى فى الدول النامية :

وفى مقابل الأمثلة للجهود المبذولة على المستوى العالمى والمحلى لتطوير الزراعة فى الدول النامية، فإن هناك أيضاً أمثلة لمعوقات يجب التخلص منها أو التخفيف من آثارها السلبية على الزراعة فى الدول النامية، وسوف نشير إليها هنا بإختصار :

أ- اختلال الهيكل الاقتصادى الموروث فى الدول النامية " ظاهرة الثنائية ":

لقد ورثت معظم الدول النامية هذه "الخاصية الهيكلية" التى خلفتها الحقبة الإستعمارية لأسباب دعتها طبيعة العلاقة بين الدولة الأم والدولة المستعمرة . وكان من الضرورى أن توجد قطاعات وأقاليم فى هذه المستعمرات تكون أكثر إرتباطاً وتماثلاً مع الإقتصاد الرئيسى، عن بقية مناطق وقطاعات هذه المستعمرات . وقد ظهر هذا واضحاً فى قطاعات إستخراج المعادن والزراعات التصديرية المتخصصة فى محاصيل معينة تم تصديرها للخارج . وكان من الطبيعى أن تتميز هذه القطاعات والأقاليم بمستويات للفنون الإنتاجية أكثر تقدماً وبحظ أوفر من خدمات الأنشطة المساعدة وإستثمارات البنية التحتية والسكك الحديدية وغيرها .

لقد عانت كثير من الدول النامية من هذه " الإزدواجية" أو "الثنائية" بعد الإستقلال ولازالت تعاني منها، نتيجة لتأثيرها السلبي على فرص التنمية الإقتصادية المتوازنة بصفة عامة، والتنمية الزراعية بصفة خاصة . وتتمثل خاصية " الإزدواجية" أو "الثنائية"، في تجاوز وتواجد قطاعات أو أنشطة أو أقاليم داخل الإقتصاد في البلد الواحد، دون أدنى إرتباط أو علاقات متبادلة فيما بينهم . كذلك لا توجد بينهم أي درجة من التماثل من حيث أساليب الإنتاج المتبعة لو مستوى الخدمات المساعدة، نقل وتسويق، ومرافق أخرى .

وتكون النتيجة أن تتداخل على المستوى القطاعي وعلى المستوى الكلي ، أنماط غير متجانسة للعلاقات الإنتاجية والسعرية والإستهلاكية لا تساعد على وضع برامج وسياسات ملائمة لتطوير الإنتاج الزراعي وربط التنمية الريفية بالتنمية الإقتصادية والاجتماعية على المستوى الكلي، وبالتالي فإن إستمرار هذه الخاصية في كثير من الدول النامية كان من أهم معوقات النمو الزراعي والنمو الاقتصادي وخاصة في كثير من الدول الأفريقية جنوب الصحراء، ففي داخل الدولة الواحدة يوجد قطاع زراعي حديث وقطاع زراعي تقليدي، وبينما يتميز الأول بالإنتاجية مرتفعة في الحاصلات التصديرية، التي تمثل نسبة هامة من الصادرات الكلية (٨٠ في بعض الحالات)، كان القطاع التقليدي يستخدم طرق زراعية بدائية، توكل إليه مهمة مد الأسواق المحلية بالسلع الغذائية الضرورية .

ب- دخول الشركات "متعددة الجنسيات" أو" عابرة القارات في مجال الزراعة في الدول النامية:

لقد كان لدخول هذه الشركات الضخمة في مجال الزراعة في الدول النامية مساوئ تفوق كثيراً ما حققته من مزايا . فقد إنتشرت المزارع التجارية وسيطرت على معظم الموارد الزراعية الطبيعية من أرض ومياه وعمالة مدربة ، وتحولت معظم "وفورات الحجم" التي حققتها إلى أرباح لم يعاد إستثمارها داخل هذه البلاد . وبالتالي نادراً ما تحققت الأهداف التي عادةً ما تروج لها، مثل زيادة التوظف والعمالة داخل البلد المضيف أو تحسين الأوضاع لصغار المزارعين . هذا بالإضافة إلى زيادة العجز الغذائي في هذه البلاد . ويمكن القول أيضاً بأنها قضت على ما تبقى من زراعات تقليدية كانت تنتج الغذاء للسوق المحلي، نظراً لتحول جزء كبير من الموارد الزراعية بغرض الإنتاج للتصدير .

ج- عدم ملائمة السياسات الإقتصادية الكلية والزراعية في الدول النامية:

لقد تميزت هذه السياسات الإقتصادية والسياسات الزراعية التي طبقت في عدد كبير من الدول النامية في فترة الستينيات والسبعينيات، بتحيزها الشديد في غير صالح الأنشطة الزراعية . لم يحظ القطاع الزراعي بالإستثمارات الكافية وأهملت المناطق الريفية. محل إقامة المنتجين الزراعيين . وإتجهت الأنظار إلى المدن وأهمية توفير الغذاء الرخيص لسكانها . عمال الصناعة .

فوضعت سياسات سعرية إجبارية لمعظم المحاصيل الزراعية، كان من أهم نتائجها تهرب المزارعين من إنتاج هذه المحاصيل وعدم إتباعهم للدورات الزراعية التي تحدد مساحات كل محصول . زادت التدخلات الحكومية في عمليات التسويق والائتمان وغيره من التشوهات السعرية لكل الحاصلات الزراعية تقريباً . أدى كل هذا إلى تدهور معدلات الإنتاج وإنخفاض إنتاجية الموارد الزراعية بصورة واضحة وزيادة العجز التجاري الزراعي وأخيراً زيادة الفجوة الغذائية أي الفرق بين معدلات نمو إنتاج الغذاء محلياً ومعدلات نمو إستهلاكه .

◈ **الإصلاح الإقتصادى والزراعة فى الدول النامية :.**

قد يكون من الأفضل فى هذا المستوى من الدراسة، أن نقدم لمحة سريعة عن مبررات تطبيق برامج وسياسات الإصلاح الإقتصادى وتحرير التجارة فى الدول النامية حتى يتسنى لنا فهم مدى ما يمكن أن يترتب عليها من أثار وخاصة على الزراعة والغذاء فى الدول النامية فى الأجل القصير والأجل الطويل .

وفيما يتعلق بالتعرف على الآثار المباشرة وغير المباشرة، المترتبة على تنفيذ الإصلاح والتحرير فى الدول النامية، وخاصة النشاط الزراعى، فإنه يجدر بالذكر هنا مدى ما يمكن أن يكتنف هذه العملية من صعوبات ومشاكل تجعل من المشكوك فيه الوصول إلى تقديرات دقيقة واقعية لهذه الأثار، وخاصة الآثار التوزيعية السلبية على قطاعات ومجموعات إجتماعية معينة . فعلى الرغم من وجود محاولات ودراسات تطبيقية لقياس الآثار الكمية لبرامج الإصلاح والتحرير على مستوى الإقتصاد القومى ككل، إلا أن مثل هذه الدراسات لقياس الأثار على مستوى القطاعات والفئات الإجتماعية لم تحظ بنفس الإهتمام . ويمكن تفسير ذلك بما يلى :

أولاً: الطبيعة الكلية لهذه البرامج والسياسات على مستوى الإقتصاديات النامية:.

أن الطبيعة الكلية لهذه السياسات تجعل إهتمامها مركزاً على ما يحتمل أن يتولد عنها من أثار كلية على مستوى الإقتصاد القومى وعلى مستوى المجتمع ككل . ولذلك إهتمت الدراسات الأخيرة فى هذا المجال بالمكسب أو الخسارة على مستوى البلد ككل . لم تهتم الدراسات بالكاسبين أو الخاسرين من تنفيذ هذه البرامج ، وخاصة الفئات محدودة الدخل .

ثانياً: الطبيعة العالمية لهذه البرامج والسياسات:.

إن برنامج الإصلاح والتحرير الإقتصادى الذى بدأت فى تطبيقه معظم الدول النامية، إبتداء من منتصف الثمانينيات، لم تكن فى الحقيقة ضرورة فقط إقتضتها حاجة الإصلاح والتحرير لإقتصاديات هذه الدول وتخليصها من الإختلالات الهيكلية التى تراكمت من عقود سابقة، ولكنها كانت أيضاً علاجاً أو حلولاً فرضتها البيئة الإقتصادية العالمية الجديدة، ولا مفر من قبولها .

لقد تغير المناخ العالمى بعد تفجر مشكلة ديون العالم الثالث وعجز كثير من الدول النامية المدينة عن سداد أو خدمة ديونها، والتى زادت فى نفس الوقت حاجتها لمساعدات مالية وتسهيلات عاجلة . لقد كانت الأطراف الدولية الدائنة والمنظمات الدولية، والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى، لها النصيب الأكبر في وضع ورسم هذه البرامج وإختيار تشكيلة السياسات المطروحة على الدول النامية .

ولا يخفى على أحد أن هذا الشريك الخارجى يركز إهتمامه على إعتبارات " الكفاءة الإقتصادية فى إعادة تخصيص الموارد بين الأنشطة القطاعات المختلفة، تاركاً أثارها التوزيعية لإجتهادات الحكومات، كل ظروفه الداخلية . لهذا كان من غير المرغوب فيه سياسياً، إعلان توزيع التكلفة الإجتماعية لهذه البرامج على فئات المجتمع المختلفة مستهلكين، منتجين، أغنياء، فقراء، رجال أعمال، عمال، عمال مهزة، وعمال غير مهرة .

(١) <u>مبررات الإصلاح الاقتصادى</u> :.

سوف نتناول فيما يلى أهم مبررات الإصلاح الإقتصادى وتحرير التجارة فى الدول النامية، وذلك قبل مناقشة أهم الأثار المترتبة على الزراعة فى الدول النامية، من حيث أنماط الإنتاج والتجارة والإستهلاك . ويمكن إجمالى هذه المبررات فى ثلاث نقاط رئيسية :

١. تدهور مستويات الأداء الإقتصادى لكثير من الدول النامية بسبب عجز سياساتها الداخلية:

لقد تراكمت في كثير من الدول النامية من أثر سياسات إقتصادية كلية وقطاعية غير ملائمة كثير من الإختلالات الهيكلية أثرت على مستويات الأداء الإقتصادى فى كل الأنشطة . حيث تفاقم العجز فى

موازين التجارة، وزادت نسبة العجز فى الموازنة العامة وكذلك معدلات التضخم والبطلة . كما ظهرت فى معظم الدول النامية مشكلة العجز الغذائى نظراً لتخلف معدلات إنتاج الغذاء كثيراً عن معدلات نمو الطلب عليه .

إن ظهور هذه المشكلات وتفاقمها، تم تفسيرها، على الأقل من وجهة نظر أنصار الإصلاح والتحرير، بطبيعة إستراتيجية التنمية والسياسات الإقتصادية التى طبقت فى العقود السابقة . لقد تطلب إتباع استراتيجية التوجه للداخل **Inward oriented Strategy** أو ما يعرف بإستراتيجية التصنيع للإحلال محل الواردات (**TS1**)، زيادة التدخلات الحكومية ووضع الحوافز الجمركية وغير الجمركية بحجة حماية الصناعات الناشئة، وإتباع نظم الرقابة على الصرف (عملات وطنية مقومة بأعلى من قيمتها الحقيقية)، والتدخل فى تحديد الأسعار فى مختلف الأسواق، وتقديم الدعم لقطاعات معينة وفئات معينة لتحقيق أهداف إقتصادية واجتماعية معينة . وقد ساهم كل هذا فى حدوث تشوهات كبيرة فى العلاقات السعرية أفقدت الأسعار وظيفتها كمؤشر للكفاءة فى تخصيص الموارد وعمل الحسابات الإقتصادية اللازمة لإتخاذ القرارات . لكل ما سبق كانت هناك ضرورة للإصلاح الإقتصادى وتحرير التجارة مع إستراتيجية جديدة للتوجه إلى الخارج**Outward oriented Strategy** والحد من التدخل الحكومى لإفساح المجال للقطاع الخاص .

٢. عجز الدول النامية عن خدمة الديون، وتدهور معدلات التبادل التجارية لها:

لقد أثرت التغيرات التى طرئت على البيئة الإقتصادية العالمية، إبتداءً من منتصف الثمانينيات، بسبب تفاقم مشكلة الديون وعجز كثير من الدول النامية عن توفير الموارد اللازمة لخدمة هذه الديون، وكذلك الأزمات

الإقتصادية فى الثمانينيات، في الطلب على الحاصلات الزراعية مما أدى إلى تدهور معدلات التبادل التجارية للدول النامية، وهكذا ظهرت ضغوط خارجية صريحة تحث حكومات الدول النامية على ضرورة تنفيذ برامج الإصلاح والتحرير . بل ذهب الأمر إلى أبعد من ذلك حيث إشترطت هذه المؤسسات، (البنك الدولى) و (صندوق النقد الدولى) "ونوادي" الدائنين أن توافق وتبدأ هذه الدول فى تنفيذ الإصلاح والتحرير، حتى يتسنى لها الحصول على ما يلزمها من مساعدات مالية وتسهيلات عاجلة .

٣. التحولات السياسية العالمية وما تبعها من تحولات إقتصادية تمثلت فى إنتقال دول ما كان يسمى بالإتحاد السوفيتى سابقاً إلى آليات السوق فى بداية التسعينيات:

لقد كان هذا التحول لدول أوروبا الإشتراكية وتفكك ما كان يسمى بالإتحاد السوفيتى سابقاً وتبنى سياسات كلية وقطاعية تخضع بمقتضاها كافة أوجه النشاط الإقتصادى لأليات السوق، بمثابة دليل واقعى لدول العالم النامى على ضرورة الإسراع بالتخلى عن "التوجه الداخلى أو الإحلال محل الواردات" وتصفية وبيع القطاع العام، والحد من التدخلات الحكومية وإفساح المجال للقطاع الخاص، وعدم التردد فى قبول العلاج المتمثل فى برامج وسياسات الإصلاح الإقتصادى وتحرير التجارة . وقد جاءت نتائج مفاوضات دورة "أوروجواى" عام ١٩٩٣، لتضيف إلى التحرير فى سياسات الإصلاح أبعاداً جديدة لتحرير التجارة ووضع قواعد جديدة للتخلص تدريجياً من معوقات التجارة الدولية (جمركية وغير جمركية) والحد من الإتجاهات الحمائية في الدول النامية و الدول المتقدمة .

كانت هذه بإختصار شديد أهم مبررات وأسباب الأخذ ببرامج الإصلاح والتحرير الاقتصادي . وسوف نقصر هذا على ما يخص النشاط

الزراعى، إنتاجاً وتجارة وإستهلاكاً . ومما لا شك فيه أن تنفيذ هذه البرامج في الدول النامية مع تحرير التجارة (دورة أوروجواى) سوف يترك أثاره على إنتاج وتجارة واستهلاك المنتجات الزراعية والغذائية . ومن المهم أن نتعرف على بعض هذه التغيرات المحتملة وخاصة ما يتعلق بصادرات وواردات الدول النامية من السلع والمواد الزراعية .

٤. إتجاهات وأنماط التجارة الزراعية فى العقود كضره السابقة:

لقد كان من الطبيعى أن تحدد الظروف المحلية والعالمية، خلال الستينات والسبعينيات والثمانينيات،، مستوى أداء القطاع الزراعى في الدول النامية والاتجاهات العامة للتجارة الزراعية لهذه الدول . ذلك لأن جملة الإتجاهات وطبيعة هيكل الصادرات والواردات الزراعية، بمثابة نتائج السياسات الإقتصادية الكلية والقطاعية التى فرضتها تلك الظروف وأثرت فيها . وبمتابعة إحصاءات التجارة الزراعية فى العالم خلال العقود السابقة ، نلاحظ أنه على الرغم من إنخفاض الأهمية النسبية للتجارة الزراعية مقارنة بالحجم الكلى للتجارة في العالم ، فقد إستمرت نشكل عنصراً هاماً فى كثير من إقتصاديات العالم .

ومن الملاحظ أن أقل الدول إعتماداً على التجارة الزراعية، كان أكثرها حظاً من حيث نصيبها النسبى فى الأسواق العالمية . أما بالنسبة للدول الأكثر إعتماداً على التجارة الزراعية (الدول النامية)، فقد حدث العكس . لقد كان الإتجاه قوياً لتدهور موازين تجارتها الزراعية وزاد إعتمادها على الواردات الغذائية كما تدهورت معدلات التبادل التجارية الزراعية بسبب إنخفاض القوة الشرائية لصادرتها . ومن أهم هذه الإتجاهات ما يلى :

أ- تناقص أهمية الزراعة فى التجارة العالمية وتزايد إعتماد الدول النامية عليها:

لقد سجلت معدلات نمو التجارة الزراعية على مستوى العالم، خلال العقود السابقة، تفوقاً ملحوظاً على معدلات نمو الإنتاج، بإستثناء فترة بداية الثمانينيات، نظراً لحالة الكساد التى أصابت صادرات وواردات الدول النامية وخاصة أمريكا اللاتينية وأفريقيا . أما بالنسبة للدول الصناعية المتقدمة فقد إستمر هذا الإتجاه .

ويمكن القول بأنه على الرغم مما تميزت به تجارة المنتجات الزراعية من تطور ملحوظ إلا أنها ظلت دون معدلات نمو تجارة المنتجات الصناعية ، لقد إنخفضت نسبة الصادرات الزراعية إلى إجمالى الصادرات السلعية على مستوى العالم من ٢٥% فى بداية الستينيات إلى ما يعادل ١٠% فقط فى بداية السبعينيات[١]. ويلاحظ أن هذا الإنخفاض لأهمية نسبة التجارة الزراعية إلى الحجم الكلى للتجارة العالمية، كان أكثر وضوحاً بالنسبة للدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة . وإنخفضت هذه النسبة أيضاً فى آسيا والباسيفك بدرجة أكثر منها بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية وأفريقيا . حيث تميزت الأخيرة بإرتفاع وارداتها الغذائية فى السنوات الأخيرة[١].

كذلك إنخفضت الأهمية النسبية للصادرات الزراعية كمصدر لتمويل الواردات، وخاصة بالنسبة للدول النامية التى تعانى من عجز غذائى وتتخصص بدرجة عالية في إنتاج وتصدير عدد من محدود من المحاصيل التقليدية . وقد إستمر هذا الإتجاه لفترة طويلة بإستثناء سنوات ما بعد أزمة الديون في نهاية الثمانينيات . لقد بلغت نسبة تمويل الصادرات الزراعية للواردات فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية بما يقرب من الدول،٢٠% من التكلفة للواردات في هذه الدول، وبلغت درجة إعتماد

---

(1) FAO. *Op* cit., PP.202-210.

(1) *ibid*. P.204.

بعض الدول النامية في أفريقيا على صادراتها الزراعية ما يقرب من الدول، ٥٠% من القيمة الكلية لصادراتها(٢).

ب-اتساع الأسواق الدولية الزراعية وتناقص الدول النامية فيها:

بمكن ملاحظة هذا الإتجاه من تطور نصيب الدول النامية من الصادرات الزراعية الكلية . فبينما زاد نصيب الدول النامية من الصادرات السلعية الكلية فى العالم من ٢٠% إلى ٢٥% فى الفترة ١٩٦١-١٩٩٣ فإن نصيبها من الصادرات الزراعية الكلية قد إنخفض من ٤٠% إلى ما يقرب من ٢٧% خلال نفس الفترة، وذلك لصالح الدول المتقدمة وخاصة دول الإتحاد الأوروبى . حيث وصل نصيب هذه الدول من الصادرات الزراعية الكلية ما يقرب من ٤٥% مشتملة على التجارة البينية الأوروبية .

وهكذا تكون الدول النامية قد خسرت فى مجموعها من حيث النصيب النسبى فى الصادرات الزراعية، وذلك بإستثناء دول شرق أسيا والباسفيك . وقد يفسر ذلك بحدوث تنويع فى القاعدة التصديرية لهذه البلاد . أما بالنسبة لدول أمريكا اللاتينية فقد فقدت جزءاً كبيراً من حصتها فى الأسواق الدولية الزراعية ونلك بسبب بطء نمو الصادرات الزراعية والإنخفاض الشديد فى أسعار الصادرات من ناحية أخرى .

ج-تطور الميزان التجاري للزراعة فى الدول النامية:

يوضح لنا ميزان التجارة الزراعية فى بلد ما قيمة ورادتها وقيمة صادراتها الزراعية . والأصل أن تحقق هذه الدول فائضاً تصديرياً، إذا كانت هذه الدول متخصصة تقليدياً فى إنتاج الحاصلات الزراعية

(2) ***lbid*. P.205.**

والغذائية وكان القطاع الزراعى مازال يمثل فيها نسبة هامة . ويمكن أن ينقلب هذا الفائض التصديرى زيادة ونقصاً حسب ظروف الإنتاج فى الداخل وظروف الطلب واتجاه الأسعار فى الأسواق الدولية ،وفى هذه الحالة يمكن القول بأن الدولة مصدر صافى للمنتجات الزراعية .

وإذا أخذنا الدول النامية فى مجموعها، فإن صادراتها الزراعية إستمرت، حتى نهاية السبعينات، تفوق قليلاً وارداتها الزراعية . فى بداية الثمانينات إنخفض الطلب على صادرات الدول النامية بسبب الأزمات الإقتصادية، مما أدى إلى تغير وضعها التجارى كمصدر صافى للمنتجات الزراعية . وعندما إشتدت هذه الأزمة بسبب خدمة الديون، وتدهورت أسعار الصادرات الزراعية للدول النامية، اضطرت هذه الدول إلى تخفيض وارداتها بدرجة كبيرة .

وإذا أعدنا النظر فى تطور هذه النسبة ($\frac{\text{نمو الصادرات الزراعية}}{\text{نمو الواردات الزراعية}}$) لكل إقليم على حدة من أقاليم العالم النامى، فإننا يمكن أن نلاحظ إختلافات كبيرة بين هذه الأقاليم . لقد إحتفظت دول أمريكا اللاتينية والكاريبى بفائض موازين تجارتها الزراعية (صادرات زراعية > الواردات الزراعية) . أما بالنسبة لدول أفريقيا جنوب الصحراء، حيث تعرضت صادراتها الزراعية وارداتها إلى تقلبات شديدة ، فقد تغير وضعها التقليدى كمصدر صافى للحاصلات الزراعية، وأختفى تدريجياً فائض ميزانها التجارى الزراعى .

د- تنويع أسواق الصادرات والواردات الزراعية وزيادة التجارة البينية لدول التكتلات الإقليمية:

لقد إتسمت حركة التجارة الزراعية العالمية، خلال العقود الماضية بوجود إتجاهين رئيسيين: الأول يتمثل في زيادة "التنويع الجغرافى" للصادرات

والواردات الزراعية، أى تخفيض إعتماد الدولة على عدد محدود من أسواق التصدير وأسواق الواردات للمنتجات الزراعية . الإتجاه الثاني، يتمثل في زيادة "تكثيف" التجارة البيئية للدول الأعضاء من خلال التكتلات الإقليمية . ومن الملاحظ أن هذه الإتجاهات العامة لم تكن موحدة، ولم يترتب عليها تغير كبير في النمط العام للتجارة الزراعية . فقد ظلت التجارة الزراعية للدول المتقدمة مركزة ومتزايدة مع الدول النامية ومع تناقص نسبة وارداتها من الدول النامية إلى الواردات الكلية . ولكن يلاحظ أن الدول النامية ظلت معتمدة على أسواق الدول المتقدمة، سواء من ناحية الصادرات أو من ناحية الواردات .

ففي أفريقيا نجد أن الدول النامية ظلت معتمدة بدرجة كبيرة على دول الإتحاد الأوروبي حيث تستوعب أوروبا حوالي ثلاث أرباع الصادرات الزراعية الكلية للقارة، كما تحصل القارة على٧٠% من وارداتها من دول الإتحاد الأوروبي . وفيما يتعلق بدول أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي، فقد ظلت أنماط التجارة الزراعية فيها مستقرة نسبياً وموزعة بين دول أوروبا وأمريكا الشمالية والدول النامية الأخرى .

هـ . إنخفاض القوة الشرائية للصادرات الزراعية:

تتحدد القوة الشرائية للصادرات الزراعية شأنها شأن الصادرات السلعية الأخرى بكل من التغيرات في أسعارها الدولية إيطاليا ومعدلات نمو أحجامها، في الفترات المختلفة . وكذا تؤثر حركه الأسعار والحجم على القوة الشرائية وتعبر شروط "التجارة الدخيلة" وشروط "التجارة الصافية " عن ذلك.

توفر الأدبيات الاقتصادية بعدد كبير من الدراسات النظرية والتطبيقية حول قضية التوزيع غير المتكافئ للمزايا التى تحصل عليها الأطراف المختلفة من قيام التجارة الدولية، وكيفية قياس هذه المزايا . ولعل من أسبق الكتابات فى هذا المجال، كانت للاقتصاديين الشهيرين **H.Singer, R. Brebisch (1950)**. وقد أوضحت هذه الدراسات مدى تدهور معدلات التبادل الدولى للسلع المنتجات الأولية والزراعية والتى إتخذت إتجاهاً طويل المدى .

وكان من الطبيعى أن يكون فى غير صالح الدول النامية المتخصصة فى إنتاج وتصدير هذه السلع . ولقد كانت من بين مبررات هذا الإتجاه، إعتبارات خاصة بتطورات الإنتاج الداخلية، وطبيعة السلع المنتجة والمتبادلة، وكانت طبيعة الطلب عليها فى الأسواق الدولية، ونذكر هنا بإختصار أهم أساب تدهور معدلات التبادل فى غير صالح الدول النامية :

١ . المرونات السعرية المنخفضة للطلب على المنتجات الزراعية الأولية مقارنة بتلك الخاصية بالسلع والمنتجات الزراعية أى السلع المصنعة .

٢ . المرونات الدخلية المنخفضة للطلب على السلع والمنتجات الزراعية والغذائية مقارنة بالسلع الصناعية (قانون إنجل **Engl's Law**) .

٣ . التفوق التكنولوجى للدول الصناعية ومقدرتها على توفير بدائل قريبة للمنتجات الأولية .

٤ . اختلاف هياكل الأسواق للسلع وعنصر العمل وقوة الإتحادات التجارية الإقليمية في كل الدول النامية والدول المتقدمة .

وسوف نكتفى بمناقشة بعض التغيرات في أسعار وحجم الصادرات للدول النامية، لبيان مدى تقلي القوة الشرائية لحصيلة الصادرات الزراعية للدول النامية والإتجاه طويل المدى لتدهورها مما يسبب مشاكل كثيرة لهذه الدول .

وطبقاً لتغيرات منظمة الزراعة والغذاء (**FAO**)، فقد حدثت زيادة في قيمة وحدة الصادرات الزراعية لكل الدول النامية والدول الصناعية المتقدمة، على السواء، خلال فترة الستينيات والسبعينيات . ولكن أدت أزمة بداية الثمانينات إلى إتجاه نزولى في الأسعار الزراعية في كل من المجموعتين من الدول . إلا أنه بينما عادت الأسعار الزراعية للدول المتقدمة إلى الإرتفاع بعد ذلك، فقد إستمرت أسعار المنتجات الزراعية للدول النامية عند مستويات منخفضة . ورغم بعض حالات التوسع في الإنتاج وتصدير المنتجات الزراعية وبعض المكاسب الإنتاجية في هذا المجال، إلا إستمرار تدهور الأسعار كان يلغى هذه الآثار الإيجابية وكانت النتيجة بإستمرار هى تدهور القوة الشرائية للصادرات الزراعية للدول النامية .

◈ **المشكلة الزراعة في مصر :.**

هذا القسم يتناول أهمية دور النشاط الزراعى ومساهمته في نمو الإقتصاد القومى المصرى، وكذلك إلقاء الضوء على بعض جوانب المشكلة الزراعية التى عاشها الإقتصاد المصرى خلال الفترة السابقة والتى يعانى من آثارها حتى الآن، وقد إنعكست بصورة مباشرة على الأداء الاقتصادى لهذا القطاع .

وقد وصل القطاع الزراعى إلى هذا المستوى لأداء بسبب مجموعتين رئيسيتين من العو امل:

- أولى هذه العوامل ترتبط بالخصائص الهيكلية للإقتصاد المصرى كإقتصاد دولة نامية مثل الإختلال الواضح بين النمو السكانى السريع وعدم وفرة الموارد الزراعية الرئيسية كالأرض والمياه، وكذلك الزراعة البدائية والعوامل المؤسسية غير الملائمة .
- أما المجموعة الثانية من العوامل فهى المرتبطة بالسياسات الإقتصادية الكلية والسياسات الزراعية التى تطبق حتى الآن، وهى فى غالبيتها سياسات غير ملائمة أدت بدورها فى بطئ معدل نمو الإنتاج الزراعى وإضعاف مساهمته فى النمو الإقتصادى للإقتصاد المصرى ككل .

أولاً: دور الزراعة فى الإقتصاد المصرى .

لاشك أن النشاط الزراعى يعد من أهم الأنشطة الإقتصادية فى مصر، ويمثل كما يقال، بحق، العمود الفقرى للإقتصاد القومى على مر الزمن . ولقد تأثر النشاط الزراعى فى مصر شأنه شأن سائر الأنشطة الإقتصادية غير الزراعية بالتطورات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التى مرت بها البلاد وكذلك بطبيعة السياسات الإقتصادية الكلية والسياسات الزراعية التى طبقت خلال الفترات المختلفة من مراحل تطورها . ونعرض هنا بإختصار لأهمية النشاط الزراعى بصفة عامة للإقتصاد القومى وبعض المؤشرات التى تبين مساهمته فى الدخل القومى والتوظف والنقد الأجنبى والغذاء والتنمية الريفية .

١- مساهمة الزراعة فى الدخل القومي:

لقد بلغت الأهمية النسبية لمتوسط الإنتاج الزراعى فى إجمالى الناتج المحلى فى الغترة ١٩٧٠ . ١٩٧٥ حوالى ٢٨,١% وتنافصت هذه الأهمية النسبية لتصل فى الفترة من ١٩٧٩ . ١٩٨٥ إلى ١٩,٣% لتصل فى الفترة من ١٩٨٩ . ١٩٩٤ حوالى ٢٨,٢% لقد[١]. وصل الناتج الزراعى فى المتوسط إلى ما قيمته ٢٢٢٢٠، ٢٣٠٧٢، ٢٣٣١١ مليون جنيه بالأسعار الثابتة، فى السنوات ١٩٩٤/٩٣، ١٩٩٥/٩٤، ١٩٩٦/٩٥على التوالى[٢].

ويلاحظ أن نمو القطاع الزراعى خلال الفترة السابقة قد تميز بالإنخفاض الشديد، وكانت أفضل هذه الفترات هى فترة الخطة الخمسية الأولى ١٩٥٦/٦٠. ١٩٦٤/٦٥، حيث وصل معدل نمو الإنتاج الزراعى السنوى في المتوسط إلى ٣,٣% [٣]. وهو أكبر بدرجة ملحوظة من معدلات السنوات السابقة واللاحقة . وفيما بين منتصف الستينات ومنتصف السبعينيات كان متوسط المعدل السنوى للنمو الزراعى أقل من ٢% ولكنه زاد بعد منتصف السبعينيات ليصل إلى ٢,٨% في الفترة من ١٩٧٥ـ ١٩٨٥، لينخفض مرة أخرى ويصل إلى ١% في الفترة من ١٩٨٥. ١٩٩٥.

٢- مساهمة الزراعة فى التوظف:

لازالت الزراعة هى النشاط الرئيسى لتوفير فرص عمل لنسبة كبيرة من سكان مصر، حيث تساهم بما يعادل ٣٢% من القوة العاملة الكلية .

---

(1) World Bank & International Economic Development. April 1996 P. 103.

(2) N.B.E. Economic Bulltin Val. XXXXIIII No. 1,1996. P.77.

(٣) أ. د. جلال أمين: معضلة الإقتصاد المصري . مصر العربية للنشر ١٩١٤، ص ١١٥.

٣- الزراعة والنقد الأجنبى:

يمكن أن تساهم الزراعة بدور هام فى توفير النقد الأجنبى اللازم لإحتياجات التنمية وتمويل نسبة من الواردات الضرورية غذائية وغير غذائية . ولكن نظراً للأداء السيئ للقطاع الزراعى والمشاكل المختلفة المتعلقة بالضرر انب الضمنية التى تحملها القطاع لصائح القطاعات الأخرى للسياسات الزراعية غير الملائمة لنقص نصيبه من الإستثمارات العامة، فقد أدت كل هذه العوامل إلى ظهور عجز مستمر فى الميزان التجارى الزراعى . لقد فاق تزايد الواردات الزراعية للصادرات الزراعية ففى منتصف الثمانينيات كانت قيمة صادرات القطن وقيمة إجمالى الصادرات الزراعية ١٠%، ١٤% على التوالى، عما كانت عليه قبل ذلك بعشر سنوات [١].

وكان نصيب الزراعة فى إجمالى الصادرات السلعية ثلث ما كان عليه فى منتصف السبعينيات لقد زادت الواردات من القمح والدقيق بأكثر من ٥٠% كما زادت الواردات الزراعية الأخرى بسرعة أكبر. ومع ذلك تعتبر الصادرات الزراعية مصدراً أساسياً وهاماً لحصيلة البيع من النقد الأجنبى . وقد بلغت نسبة صادرات القطن إلى الصادرات الكلية الزراعية ٨١,٤%، ٦٦,٤%، ٦٢,٥%، ٣٧,٨% في السنوات ١٩٦١، ٧٠، ٨٠، ١٩٩٢ على التوالى[٢]. ولكن ظاهرة إعتماد مصر فى الفترة الأخيرة على إسيراد الغذاء ،بكميات كبيرة وزيادة نسبة واردات الغذاء، تقلل بشكل من أهمية النقد الأجنبى المتحصل عليه من الصادرات الزراعية، حيث تعجز الصادرات عن تمويل إسيراد الغذاء .

---

(1) **World Bank & International Economic Development. April 1996 P. 103.**

(٣) أ. د. جلال أمين: مرجع سابق، ص ١١٧.

٤- الزراعة والقطاعات الأخرى:

يعتبر النشاط الزراعى رغم العجز التجارى الذى يعانى منه هذا القطاع في العقود السابقة، ورغم إنخفاض مستوى الأداء الاقتصادي، فإنه يعد أحد المصادر الهامة التى تعتمد عليها القطاعات الأخرى فيما يتعلق بتزويدها بالمدخلات ومستلزمات الإنتاج وخاصة القطاع الصناعى .

ويستدل على ذلك تتضع طبقاً لبعض التقديرات من أنه حوالى ٦٠% من إجمالى الدخل الصناعى يأتى من الصناعات التى تعتمد على القطاع الزراعى في إمدادها بالموارد الخام، كصناعة الغزل والنسيج والصناعات الغذائية [١]. كما أنها تعتبر سوقاً لتصريف واستهلاك منتجات القطاعات الأخرى كصناعة الأعلاف الجافة والأسمدة والمعدات والآلات الزراعية .

٥- تحقيق فائض اقتصادى:

يمكن أن يحقق القطاع الزراعى فى حالة إستغلال كل إمكانياته والتخلص من معوقات النمو فيه وتوفير الإستثمارات الكافية وحسن توزيعها، فائضاً يستخدم لتمويل القطاعات الأخرى . ويتفق كثير من المحللين لتطور القطاع الزراعى المصرى أن البيئة الإقتصادية من سياسات كلية وسياسات زراعية بالإضافة إلى إعتبارات سياسية أخرى قد حملت هذا القطاع بعبء تمويل القطاعات الأخرى، حيث كان الفائض الإقتصادى فى هذا القطاع رغم عدم كفايته يحول لتمويل الإستثمارات فى القطاعات غير الزراعية، طوال العقود السابقة [١].

(١) أ. د. عثمان الخولي، أ. د. حسن علي خضر، مرجع سابق ، ص ٨ .
(١) المرجع السابق،.

وقد كان هذا العبء يتمثل فى تحديد أسعار، منخفضة للمحاصيل الزراعية بالمقارنة بالأسعار الصناعية المدعمة والمحمية .

٦- الزراعة والأمن الغذائى:

تعتبر الزراعة هى المصدر الرئيسى لتوفير الغذاء من حبوب ومنتجات حيوانية وخضر وفواكه . وكلما تحسن معدل نمو الإنتاج الزراعى عموماً والإنتاج الزراعى الغذائى كلما تحسنت نسبة الإكتفاء الذاتى من الغذاء والعكس صحيح . وبوفر القطاع الزراعى فى مصر الجزء الأكبر من الموارد الغذائية لأفراد المجتمع، على الرغم من زنادة الإعتماد فى بعض الفترات بنسب كبيرة، على الواردات الغذائية، فى بعض السلع الإستراتيجية مثل القمح والزيوت والسكر أما بالنسية لباقى المحاصيل فإن نسبة كبيرة من المحاصيل الزراعية الغذائية تنتج بكميات نكفى لتامين إحتياجات الغذاء وبتم تصدير الفائض .

ثانياً: بعض جوانب المشكلة الزراعية .

تتمثل المشكلة الزراعية فى مصر أساساً فى الندرة النسبية للموارد الزراعية الرئيسية (مياه وأرض زراعية) والتى يقابلها تزايد سريع لحاجات وأهداف إقتصادية وإجتماعية لمجتمع يبلغ تعداد سكانه قرابة ٧٥ مليون نسمة ويتزايدون بمعدل حوالى ٢% سنوياً . هذا بينما تظل كمية الموارد الزراعية المحددة للنمو أصلاً، شبه ثابتة بل ونتناقص فى بعض الحالات . ومما يزيد المشكلة تعقيداً بالإضافة إلى ذلك، أن هذا الكم المحدود من الموارد الزراعية لإستخدامه، فى معظم الحالات، وفقاً لإعتبارات الكفاءة، أى بصورة لا تحقق أقصى عائد إقتصادى وإجتماعى ممكن . وذلك بسبب إختيار وتنفيذ سياسات إقتصادية كلية و سياسات زراعية سليمة .

وهكذا تتبلور المشكلة في النهاية في تدهور مستوى الأداء الإقتصادي معدل النمو الزراعي والذى ينعكس بدوره على االنمو الإقتصادى على المستوى القومى .

١ –إدارة الموارد الزراعية الرئيسية وأحده الكفاءات إستخدامها:

أ – <u>الارض الزراعية المحدودة</u> :

يعتبر متوسط نصيب الفرد من الأرض الزراعية في مصر ٠,١٣ من أقل النسب في العالم وينعكس بوضوح مدى الإختلال بين حجم السكان والرقعة الزراعية التي تصل مساحتها الكلية إلي ما يقرب من ٧,٥ مليون فدان منها ٧,٣ مليون فدان تقع في حوض نهر النيل، ٢٠٠ الف فدان في مناطق أخرى . وتبلغ مساحة الأرض القديمة حوالي ٥,٤ مليون فدان والأرض الجديدة ١,٥ مليون فدان . وتؤدى التوسعات السكانية المجاورة للأراضي الزراعية (كوردون المدينة و كوردون القرية) بالإضافة التوسعات الصناعية إلى نقص شديد في مساحة الأرض الزراعية القديمة . ويعتبر تبوير الأرض الزراعية لمدة طويلة أحد الأسباب الرئيسية لنقص المساحات الزراعية وتدهور التربة، حيث يترتب على ذلك إرتفاع الأملاح في الطبقة السطحية للتربة وغالباً ما يكون الهدف من ذلك هو إخراجها من نطاق الإستغلال الزراعى تمهيداً لتحويلها إلى أرض بناء ومنشآت صناعية .

وقد وصل المعدل السنوى لتبوير الأرص الزراعية فى مصر ٣٠ الف فدان سنوياً وهى أرض تفوق في جودتها وإنتاجيتها كثيراً الأراضى الزراعية الجديدة المستصلحة [١].

(١) د. عبد التواب اليماني، د. سمير عدلي، السياسة الزراعية في مصر. منظمة الزراعة والأغذية ص١٠٥ - ١٠٩.

◈ **مشكلة ضيق الرقعة الزراعية :.**

لقد أوضحت كثير من الدراسات أن هناك إمكانية كبيرة لوجود أراضى جديدة صالحة للزراعة ولكن تحقيق ذلك يتطلب توافر كميات إضافية من المياه، حيث تعتمد الزراعة فى مصر أساساً على الرى، نظراً لعدم تساقط المياه إلا فى مناطق معينة وفى فترات محدودة من العام . وبالتالى يمكن القول بأن التوسع الأفقى للأرض الزراعية يرتبط إرتباطاً مباشراً بكميات مياه النيل ومدى كفاءة إستخدامها . إن إستخدام الموارد الأرضية المحدودة فى مصر مازال بعيداً عن الإستخدام الأمثل(٢).

وذلك لعدم توافر الإمكانيات اللازمة لإستصلاح أراضى جديدة من خبرات فنية واسعة وإمكانات مادية ضخمة هذا بالإضافة إلى توافر كميات من المياه ونظم توصيلها وإستخدامها فى تلك المناطق المراد إستصلاحها . المطلوب إذن هو توافر نظام متكامل من مجموعة عناصر تشمل أيضاً تجهيزات البنية التحتية الملائمة وإنشاء التجمعات العمرانية . وغالباً ما يترتب على غياب كل هذه المتطلبات أو بعضها تردد الإستثمار الخاص وعدم دخوله فى هذا المجال، هذا بالإضافة إلى ضياع فرصة الإستفادة من هذه الإمكانيات فى خلق فرص جديدة للتوظف وخاصة لجيل من شباب المزارعين الذين قد تتوافر لديهم الخبرة الزراعية ولكن ليس لديهم القدرة التمويلية الملائمة لمثل هذه المشروعات .

كذلك فان العبرة ليست بإضافة أراضي جديده مستصلحة فقط ولكن يجب أيضاً مراعاة الوصول بإنتاجية هذه الأراضي إلى مستويات مرضية وذلك نظراً للتكلفة المرتفعة لإستصلاح أي مساحة جديدة

(2) **Assit Bissna:** ***Land & Water Management for Sustainable Agricultural Development in Egypt.*** **FAO 1993, P. 17.**

وإرتفاع تكلفة المياه المستخدمة هناك مساحات كبيرة تم إستصلاحها، يمكن أن تصل الى ٥٠% من إجمالى الأراضي المزروعة فعلاً، وعلى الرغم من توافر مياه الري ونظم الصرف، إلا أنها مازالت تعطي إنتاجية منخفضة جداً . وطبقاً لبعض التقديرات فإن تكلفة إعادة تحسين الأراضى التى تدهورت، إلى حالتها الطبيعية بما يتراوح بين ٤٠٠ إلى ٣٠٠٠ جنيه للفدان الواحد وفقاً لأسعار ١٩٨٥[١].

إن المساحات التي تمت إستصلاحها خلال فترة الثمانينيات تقدر بما يعادل ٦٥٦ ألف فدان بالإضافة إلى ٥٠٠ الف فدان أوشكت أن تستصلح تماماً أي أن إجمالي المساحة المستصلحة بلغت حوالي ١,٢ مليون فدان بمتوسط معدل سنوى يعادل ١٢٠٠ فدان جديد، كما بلغت إستثمارات إستصلاح الأراضي خلال الفترة من ١٩٨٧- ١٩٩٢ نحو ٢,٩ مليار جنيه مصري[٢].

وهكذا تعتبر الأرض الزراعية المتاحة من اكثر الموارد الإنتاجية الزراعية محدودية في مصر، وأنه على الرغم من التزايد المستمر في السكان فإن إمكانيات زيادة الأراضي المستصلحة إمكانيات محدودة هي الأخرى بسبب ما تتطلبه من إستثمارات ضخمة وموارد ماليه إضافية ولذلك كان من الضروري الإسراع بحل مشاكل الأراضي القديمة ومشاكل الأراضي المستصلحة حتى يتحقق الإستخدام الأكفأ لما يتاح من رقعة زراعية، مثل قضايا التجويف والتبوير وزحف المناطق السكنية على المساحات المزروعة وإنخفاض الإنتاجية فى كل الأراضى القديمة والأرض الجديدة بصفة خاصة وإستكمال المرافق والبنية التحتية

(١) د. عبد التواب اليماني، د. سمير عدلي، بعض قضايا إستخدام الموارد الأرضية و المائية في مصر، ص ص ١٠٥. ١٠٦.
(٢) المرجع السابق،.

والمؤسسية لحسن إستغلال ما تم إستصلاحه على إعتبار أن إستصلاح هذه الأراضى المنخفضة الإنتاجية قد إستوعب كثير من الإستثمارات يلزمها فقط بعض المشروعات التكميلية المساعدة حتى تحقق معدلات إنتاجية مرتفعة .

ب . ندرة الموارد المائية وعدم كفاءة إستخدامها :

يعتبر المصدر الرئيسى للموارد المائية، العنصر أو العامل الإنتاجى الرئيسى المقيد للنمو الزراعى فى مصر، هو نهر النيل . وتعتبر وفرة هذه الموارد المائية محكومة بإتفاقيات تقاسم المياه مع دول منابع حوض النيل . ويقدر أن ما يصل إلى مصر (أسوان) سنوياً ما يعادل ٥٥,٥ مليار متر مكعب . ومن الملاحظ أن إستخدام الموارد المائية المحدودة فى مصر، سواء للأغراض الزراعية أو الأغراض غير الزراعية يتصف بعدم الكفاءة بل وقد يوصف بالتبذير والتبديد . إن إستمرار نظم الرى وحالة الترع والقنوات الرئيسية والفرعية بصورتها الراهنة لا يبشر بأى وفر لتلك الموارد المائية ولا يساعد على حل المشكلة الزراعية .

لقد أدى تدهور نظام الرى فى مصر فى العقود السابقة، وعدم الإهتمام بتطويرها إلى فقد كثير من المياه التى كان من الممكن إستخدامها فى توسيع الرقعة الزراعية وزيادة إمكانيات النمو الزراعى . وسوف تزداد المشكلة تعقيداً إذا عرفنا أنه مع زيادة لسكن والتصنيع والحركة العمرانية يتوقع أن يزدد الطلب على إستخدام المياه لأغراض غير زراعية وبالتالى يتوقع أن تقل الكميات المتبقية المتاحة للنشاط الزراعى .

ثالثاً: ضيق المزرعة المصرية والتفتيت الحيازى:

إن حجم المشكلة الزراعية فى مصر فى قضية تحقيق أقصى عائد من إستغلال الموارد الزراعية المحدودة، لا يتوقف فقط على حجم ما يتاح من هذه الموارد (أرض ومياه) ولكنه يرتبط أيضاً بصورة مباشرة بكيفية إستغلال هذه الموارد ومدى كفاءتها إبتداء من الوحدة الصغيرة فى قاعدة الإنتاج الزراعى (المشروع الزراعى أو المزرعة) حتى أعلي مستوى فى التنظيم المؤسسى المسئول عن الجوانب الفنية والتسويقية والسعرية ومستلزمات الإنتاج والإرشاد والتدريب فى النشاط الزراعى .

ولاشك أن حجم وحدة الإستغلال الزراعى يلعب دوراً هاماً فى تحقيق هذه "الكفاءة". ونظراً لإعتبارات إجتماعية وسياسية إقتضتها الظروف القومية للإقتصاد المصرى، أصبح النمط الغالب فى الزراعة المصرية هو نمط المزارع الصغيرة الذى يبلغ فى المتوسط أقل من ٢ فدان، وذلك بفعل قوانين الإصلاح الزراعى المختلفة . فقد تم إعادة توزيع ما يقرب من مليون فدان على صغار المزارعين والمعدمين فى الريف .

ولاشك أن هذا "الحجم الصغير" للإستغلال الزراعى والذى يقل عن ٢ فدان لا يساعد كثيراً على تعظيم العائد الإقتصادى والمالى لمثل هذه الحيازات الصغيرة، نظراً لما يمكن أن يظهر من مشاكل كثيرة خاصة بكفاءة عمليات الإنتاج والمقاومة والنقل والتخزين . قد تكون مبررات هذا التفتت قوية من وجهة النظر الإجتماعية إلا أنه لا يخفى على أحد صعوبة تحقيق الكفاءة الاقتصادية لأى"مشروع" يقل كثيراً حجمه عن الحجم الأمثل، هذا بالإضافة إلى المشاكل الأخرى التى يسببها صغر حجم المزرعة نوجزها فيما يلى .

١ . تعذر التطبيق الكفء للأساليب لتكنولوجية الزراعية الحديثة

٢ . تعذر إستخدام الميكنة الزراعية بصورة إقتصادية .

٣ . تعذر اتباع دورات زراعية منتظمة وإضطرار صغار المزارعين إلى إختيار أنماط محصولية غير ملائمة .

٤ . تعذر الإستفادة من مزايا التخصص المحصولى .

٥ . تعذر توفير الإحتياجات المالية اللازمة لمتابعة عملية الإنتاج وغيرها بنفقات منخفضة وفى مواعيد مناسبة .

٦ . ظهور مشاكل متعلقة بعمليات التسويق والنقل والمقاومة والحصول على معلومات وتدريبات كافية .

كل هذه المشاكل إنعكس أثرها على مستوى الأداء الإقتصادى ومستوى الإنتاج والإنتاجية، بالإضافة إلى ما يحدث من فقد فى الإنتاج على مستوى المزرعة فى عمليات الحصاد والتجميع والنقل والتخزين وتوزيع مياه الرى بين الحيازات الصغيرة المتلاصقة وإقتطاع جزء من الأرض المنزرعة لإستخدامها فى شكل ممرات للمزارعين ومعداتهم .

رابعاً: <u>عدم ملائمة السياسات الإقتصادية الكلية والزراعية</u>:

يرجع جزء كبير من مشاكل ومعوقات النمو الزراعي، كما سبق وذكرنا، إلى ضعف وعدم ملائمه السياسات الإقتصادية الكلية (سياسات سعر الصرف والسياسات التجارية). والسياسات الزراعية (استثماريه وسعرية وتسويقيه) التي إتبعتها مصر خلال العقود الماضية . لقد تأثر القطاع الزراعى بصورة مباشرة بهذه السياسات التي إنعكست في النهاية على مستوى الأداء الإقتصادي السيء الذي وصل إليه في منتصف الثمانينيات والبطء الشديد في نمو الإنتاج والإنتاجية في كافة جوانب النشاط الزراعي .

لقد سيطر على هذه السياسات الكلية والقطاعية إستراتيجية "التوجه للداخل" والإحلال محل الواردات التي إبتدعها مصر طوال هذه الفترة . وقد كان من أهم نتائجها تحميل القطاع الزراعي بعبء ضريبي ضمني لصالح القطاعات والأنشطة الإقتصادية الأخرى بهدف تحويل الفائض الزراعي لتمويل القطاعات الأخرى وجعل معدلات التبادل الداخلية في غير صالح الأنشطة الزراعية، وفي غير صالح المنتجين الزراعيين .

لقد كانت الوسيلة الرئيسية لتحقيق هذه الأهداف هو تحميل جهاز الإئتمان في مصر بأعباء أكثر من طاقته تختص بالإتجاهات المرغوبه لإعادة توزيع الدخول والدعم وتوفير الغذاء بأسعار منخفضة للعاملين في الصناعة وسكان الحضر وإستمرار حماية الصناعات الوطنية وتدعيمها على حساب المنتج الزراعي . وقد ترتب على ذلك فقدان صلاحية العلاقات السعرية للمنتجات ومستلزمات الإنتاج فيما يتعلق بوظيفه تخطيط الموارد من القطاعات وداخل كل قطاع وفقاً الطرق لإعتبارات الكفاءة وطبقاً للندرات النسبية لهذه الموارد وقيمتها الحقيقية .

وعلى الرغم من نجاح تلك السياسات في تحويل الفائض من القطاع الزراعي إلى القطاعات الأخرى وذلك عن طريق إيجاد معدلات تبادل داخليه تميل بشدة في غير صالح القطاع الزراعي إلا أنها خلفت آثاراً صاله إقتصادية وإجتماعية ما زال يعاني منها الإقتصاد الزراعي حتى الآن لقد أصرت كما سبق أن ذكرنا بإعتبارات " الكفاء" في تخصيص الموارد كما أنها فشلت في تحقيق توزيع الدخول بما يحقق أهداف العدالة لقد إنعكست هذه الإختلالات في النهاية على بطء المحاصيل الغذائية وزيادة العجز الغذائى، كما أثرت على دخول المزارعين والربحية النسبية للمحاصيل الرئيسية .

الخلاصة:

مما سبق نجد أن مجموعة السياسات الإقتصادية الكلية والزراعية عمدت إلى:

١ . تحميل القطاع الزراعى بأعباء ضريبية صريحة وضمنية مرتفعة لتمويل الإستثمارات فى القطاعات الأخرى والإنفاق المتزايد للجهاز الإدارى الحكومى المشرف عليها .

٢ . المغالاة فى حماية الصناعات الجديدة وذلك بإتباع أساليب متعددة للحماية والرقابة على الواردات ودعم المدخلات، والرقابة على الصرف ، كانت من نتيجتها تشوه العلاقات السعرية .

٣ . توفير الغذاء الرخيص والأجور الحقيقية المنخفضة والمدخلات اللازمة لتطوير الصناعة .

◈ **السياسة الإستثمارية (ضعف نصيب القطاع الزراعى من الإستثمارات) :.**

يرى بعض الإقتصاديين أن مستوى الأداء الاقتصادى السيئ الذى وصل إليه القطاع الزراعى فى العقود السابقة، لا يفسر بشدة تدخل الحكومة فى سياسات هذا النشاط، إنتاجية وسعرية وتسويقية، بقدر ما يفسر بعدم حصوله على ما كان يلزمه من إستثمارات عامة وخاصة أثرت بدرجة كبيرة على نمو الإنتاج ومستوى الإنتاجية فيه .

ويرى أن إهمال القطاع الزراعى وعدم حصوله على القدر الكافى من الإستثمارات العامة والخاصة وحتى المعوقات الأجنبية، وخاصة فى فترة الثمانينات هو السبب الرئيسى فى كل ما يعانيه هذا القطاع، لقد إنتقلت السياسة الإقتصادية فى الستينات أحياناً بسبب إهمالها النسبى للزراعة لحساب الصناعة، ولكن يبدو أن الأمر قد تحول من إهمال نسبى فى الستينات إلى"إهمال مطلق" فى العقدين التاليين . وقد عانت نظم الرى

والصرف وإستصلاح الأراضى من هذا التحول فى الإستثمار العام من الزراعة إلى قطاعات أخرى، وكادت خدمات الإرشاد الزراعى أن تتوقف تماماً [1].

كان النصيب النسبى للزراعة من الإستثمارات العامة ٢٠,٤% من إجمالى الإستثمارات إنخفض سنة ١٩٨١/٨٠ إلى ٥,٣%، ليزيد بعد ذلك وبصبح ٦,٧% خلال الفترة ١٩٨٣/٨٢ . ١٩٩٢/٩١. كذلك لم يحصل القطاع الزراعى على أكثر من ٧,٦% من إجمالى إستثمارات القطاع الخاص .

١ – السياسات السعرية:

تعتبر السياسات السعرية وسياسات الدعم من أكثر السياسات تأثيراً على القطاع الزراعى فى العقدين السابقين والتى تحيزت بصورة صريحة وضمنية ضد القطاع الزراعى والعاملين فيه ودعم المستهلك فى المدينة على حساب المنتج الزراعى فى الريف . وقد أدت أهداف التوزيع والدعم إلى تشوهات سعرية حالة دون قيامها بوظيفة تخصيص الموارد بين القطاعات وفى داخل القطاع الزراعى ذاته . وقد حاولت الحكومة تعويض المزارعين عن تخفيض أسعار الحاصلات الزراعية بالمقارنة بالأسعار النسبية للسلع الأخرى عن طريق دعم مستلزمات الإنتاج من الأسمدة والمبيدات والبذور .

وقد أدى هذا التدخل بدوره إلى تشوهات سعرية جديدة أعطت مؤشرات ربحية خاطئة ترتب عليها إختيار أنماط محصولية لا تحقق أقصى عائد إقتصادى على المستوى القومى . وفى الوقت أثرت سلبياً على دخول

(١) د. جلال أمين، معضلة الإقتصاد المصرى . مرجع سابق، ص ١٠ .

المزارعين ويمكن بصفة عامة تقسيم تسعير المنتجات الزراعية الذى أخذت به الحكومة خلال العقدين السابقين إلى ثلاثة مجموعات :

أولاً: محاصيل زراعية كانت تحدد لها أسعار منخفضة مع إجبار الفلاحين على توريد المحصول بالكامل، مثل القطن وكانت الأسعار المحددة تقل كثيراً عن الأسعار الحرة فى الأسواق الدولية . وهكذا أصبح المحصول التصديرى الهام محصولاً غير مربح للمزارعين وبالتالى يتهربون من زراعته فنقصت المساحات المزروعة قطناً وإنخفض الإنتاج والتصدير .

ثانياً: محاصيل تخضع للتسعير الإلزامى والتوريد الجبرى بصورة جزئية مثل الأرز والفول السودانى والسمسم وقصب السكر .

ثالثاً: محاصيل كانت تحدد أسعارها طبقاً لقوى العرض والطلب الحرة وهى عادة منتجات الفواكه والخضروات والمحاصيل ومنتجات الألبان واللحوم .

◈كذلك تدخلت الحكومة لتقديم دعم المدخلات من البذور والأسمدة والمبيدات . وقد ترتب على هذه السياسات السعرية وسياسات الدعم النتائج الآتية :.

١ . عدم مسايرة الأسعار المحددة رسمياً للتكاليف الفعلية للإنتاج فى كثير من المحاصيل الزراعية وبالتالى إنخفاض الربحية النسبية لهذه المحاصيل .

٢ . إنخفاض الأسعار النسبية للسلع الزراعية عن مثيلاتها من السلع غير الزراعية وخاصة السلع الصناعية المحمية والمدعمة .

٣ . زيادة المساحات المنزرعة للحاصلات العلفية مثل البرسيم لغذاء الحيوان، على حساب المساحات المنزرعة قمح وذلك نظراً لدعم اللحوم وترك أسعارها وأسعار منتجات الألبان حرة .

٤ . تفاوت كبير فى مستويات الربحية النسبية لكثير من الحاصلات الزراعية المختلفة وعدم إستخدام المساحات المتاحة من الأرض الزراعية ، أفضل إستخدام ممكن ونلك نظراً لإبتعاد التركيب المحصولى المحقق عن التركيب المحصولى المرغوب فبه من وجهة النظر القومية، مثل زيادة المساحات المنزرعة لغذاء الحيوان على حساب المساحات المنزرعة لغذاء الإنسان (إحلال البرسيم محل القمح) . هذا بالإضافة إلى إستخدام حبوب الذرة والفول والقمح لغذاء الحيوانات وإنتاج اللحوم والألبان .

وخلاصة القول فى هذا الجانب من المشكلة الزراعية المصرية أن عدم وجود سياسات سعرية سليمة خلال العقدين السابقين أثر تأثيراً سيئاً للغاية على القطاع الزراعى وعلى دخول المزارعين . وهكذا فإن أى اتجاه لتطوير الإنتاج الزراعى والنهوض به فى السنوات المقبلة يتطلب بالضرورة الإهتمام بسياسات الأسعار للسلع والحاصلات الزراعية وأسعار مستلزمات الإنتاج الرئيسية ولعل هذا ما تحقق جزئياً فى السنوات القليلة الماضية بعد بدء برنامج الإصلاح الإقتصادى وتحرير الإقتصاد القومى . وقد إنعكس تحرير الأسعار الزراعية وتحرير القطاع الزراعى بصورة عامة فى تحسن كبير فى معدلات نمو الإنتاج الزراعى وإرتفاع الغلات للمحاصيل المختلفة .

رابعاً: التحرير الاقتصادى والزراعة المصرية:

حتى منتصف الثمانينات كان القطاع الزراعى يعمل، كما سبق أن عرفنا، فى إطار من السياسات الإقتصادية الكلية والسياسات الزراعية يميزها التدخل الشديد من قبل الدولة فى مجال الإنتاج والتسعير والتسويق والتجارة ومستلزمات الإنتاج . وكانت تكلفة تحقيق أهداف

التدخل (توفير الغذاء الرخيص . وتمويل إستثمارت القطاعات الأخرى) هى بمثابة ضرائب إضافية صريحة وضمنية تحملها القطاع الزراعى خلال هذه الفترة، وإنعكست على مستوى أدائه ومستوى الإنتاج والإنتاجية فيه وإنخفاض دخول المزارعين وتأخير التنمية الريفية الشاملة .

بدأ التمهيد لتطبيق الإصلاح الإقتصادى وتحرير الإقتصاد القومى فهى منتصف الثمانينات، وبدأ التفكير فى وضع استراتيجية جديدة للتنمية الزراعية والشاملة فى ظل البيئة الإقتصادية الجديدة لفترة التسعينات وما بعدها ومنذ ذلك الحين بدأت الحكومة إعطاء هذا القطاع الإهتمام اللازم فى تحرير أسعار المنتجات الزراعية تدريجياً وفى نفس الوقت تخفيض الدعم على مستلزمات الإنتاج من الأسمدة والمبيدات والبذور، كما تم إلغاء القيود على المساحات المنزرعة لمحاصيل معينة وإلغاء نظام التوريد الإجبارى، ويمكن تلخيص أهم خطوات التحرير التى تمت أو بدأت ولم تكتمل بعد، على النحو الآتى :

١ . إلغاء القيود الخاصة بالمساحات المزروعة محاصيل معينة وكذلك قوانين التوريد الإجباري بالنسبة لمعظم المحاصيل .

٢ . تحرير كافة الأسعار، ورفع سعر توريد القطن إلى ما يعادل ٦٦% من السعر الدولي .

٣ . إلغاء الدعم لمستلزمات الإنتاج الزراعي مثل الأسمدة وتخفيض دعم البذور في سبيل إلغاءه بالكامل وتخفيض الدعم للمبيدات .

٤ . تشجيع دخول القطاع الخاص عمليات تسويق المنتجات وتسويق مستلزمات الإنتاج الزراعي والغذائي وإلغاء القيود على نشاط القطاع الخاص وتجهيز وتجارة الحبوب (الأرز) .

٥ . تخفيض القروض إجراءات الرقابة على الواردات والصادرات الزراعية .

ويمكن القول بأن القطاع الزراعي لم يتم تحريره بالكامل، حيث توجد سياسات تم تنفيذه وأخرى بدأ في تنفيذها ولم تكتمل بعد، وسياسات لم يتم بعد تحديدها وتعتبر مكملة ومساعدة . على الرغم من كل ما سبق فإن المرحلة الإنتقالية شهدت تحركاً في الاتجاه الصحيح يمكن التدليل عليه في النقاط الآتية :

- لقد شهدت الأسواق المحلية، على الرغم من رفع أسعار الحاصلات الزراعية، إستقراراً نسبياً يفسر بأن تحرير الأسعار قد تحقق في مدة إتجهات فيها أسعار الحبوب في الأسواق الدولية إلى الإنخفاض وبالتالي ضاقت الفجوة بين الأسعار المحلية والأسعار الدولية مما أدى إلى هبوط الأسعار الحقيقية في الأسواق المحلية بقدر من الإستقرار النسبي .
- تحقق إرتفاع ملحوظ في إنتاجية بعض المحاصيل في نهاية الثمانينيات بفضل إدخال التحسينات التكنولوجية المناسبة . وقد ساعد على تحقيق نتائج إيجابية لتحرير الأسعار درجة الإستجابة الكبيرة لدى المزارعين لتغيرات الأسعار بالإرتفاع وتغيرت الأنماط المحصولية وزادت المساحات المزروعة من المحاصيل التي إرتفعت أسعارها، زادت المساحة المزروعة قمحاً بنسبة ٦٥% ومساحة الأرز بنسبة ١٢% في والذرة بنسبة ١١% خلال الفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٩٠ (جدول رقم ١٠ـ ٧) وكذلك زاد إنتاج هذه المحاصيل بالنسبة ١٢٧%، و ٣٠%، و ٣٠% على التوالى .

- تناقصت واردات القمح والدقيق، نتيجة لزيادة الإنتاج المحلى من القمح وتحسن إنتاجية الفدان، وبقيت واردات الذرة على ما هى عليه حتى منتصف الثمانينات على الرغم من زيادة السكان .
- انخفضت المساحة المنزرعة برسيم بنسبة ١٣%، كنتيجة لانخفاض الربحية النسبية للإنتاج الحيوانى .
- تحققت زيادة فى الصادرات الزراعية .

وعموماً يمكن القول بأن ما تحقق من زيادة فى المساحات المزروعة من بعض المحاصيل وزيادة غلة الفدان منها، نتيجة للبدء بتحرير الزراعة وتنفيذ الإصلاح الإقتصادى على مستوى الاقتصاد القومى، لا يمثل إلا الجزء القليل مما ينبغى ويمكن تحقيقه . فما تحقق لا يمثل أقصى ما يمكن تحقيقه وذلك للأسباب الآتية :

- وجود فترة "إبطاء" أو "تكيف" تتطلبها سياسات التحرير والإصلاح ، وخاصة فى مجال الزراعة حتى تؤتى ثمارها كاملة .
- هناك مازالت بعض المعوقات التى يتعين التخلص منها وخاصة فى مجال الإستخدام غير الكفء للموارد الإنتاجية المحدودة (مثل المياه والأرض) .
- أن هناك إمكانات أكبر للنمو فى المستقبل ولزيادة الغلة لكثير من المحاصيل لم تصل بعد إلى أقصى الغلات الممكنة .
- هناك كثير من السياسات الزراعية المساعدة والمكملة وخاصة في مجال الإطارات التنظيمية والمؤسسية اللازمة والضرورية لتحقيق أهدف السياسات الإنتاجية والتسويقية السعرية فى البيئة الإقتصادية الجديدة .

وخلاصة القول لما سبق أن الإصلاحات التى أدخلت على القطاع الزراعى منتصف الثمانينات قد خففت كثيراً من الآثار السلبية التى خلفتها السياسات الزراعية لفترة السبعينات، وأنه مع تنفيذ برنامج الإصلاح الإقتصادى توجد فرصة للتخلص من كل معوقات النمو الزراعى وتطبيق سياسات تساعد على تحقيق أهداف التنمية الزراعية والريفية بعيدة المدى وخاصة إذا ركزت هذه السياسات علي تنمية الموارد الزراعية النادرة مثل المياه والأرض وزيادة كفاءة استخدامها .

(مجموعة متنوعة من الأسئلة للمراجعة)

س١- ماذا يقصد بالاقتصاد الزراعى وعلاقته بالاقتصاد العام ؟

س٢- تكلم عن أنواع الزراعة والنظم الزراعية المتبعة في مصر؟

س٣- أذكر أهم خصائص الزراعة ، وأهميتها ؟

س٤- تكلم عن الأساليب المختلفة لتسعير الحاصلات الزراعية؟

س٥- هناك العديد من الوسائل ذات التأثير المباشر على الأسعار الزراعية ، ناقشها دون إخلال؟

س٦- ناقش المراحل التى مرت بها السياسة السعرية للسلع الزراعية في مصر؟

س٧- تكلم عن السياسة التسويقية الزراعية في مصر؟

س٨-أذكر الأثار الاقتصادية للسياسات التسويقية الزراعية في مصر؟

س٩- اذكر النظم المختلفة لتسويق السلع الزراعية ، مع ذكر تطور النظام التسويقى للسلع الزراعية في مصر؟

س١٠- تكلم عن استراتيجيات إدارة النوارد المائية؟

س١١- وضح مفهوم الآمن الغذائى وعدم الآمن الغذائى؟

س١٢- أذكر الأسباب المختلفة لنقص الغذاء وسوء التغذية؟

المراجع التى تم الاعتماد عليها:

- المراجع باللغة العربية:

١- عمر حميد مجيد محمد ، محاضرات مادة الاقتصاد الزراعي، ٢٠٢٠-٢٠٢١م.

٢- محمد امين الششتاوي وعماد يونس وهدان والسيد حسن محمد جادو، الاقتصاد الزا رعي،جمهورية مصر العربية، جامعة بنها، كلية الزراعة بمشتهر، قسم الاقتصاد الزراعي،٢٠١٣م.

٣- سالم توفيق النجفي واسماعيل عبيد حمادي، التخطيط الزراعي –تخطيط التنمية والسياسة الزراعية، العراق، جامعة الموصل، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٨٩.

٤- محمد عمر الطنوبي، تكييف التكنولوجيا الزراعية الحديثة لمتطلبات التنمية في الدول النامية، الطبعة الاولى، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر، ٢٠٠١.

٥- محمد السيد عبد السلام، التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب ، الكويت ، ١٩٨٢.

٦- فهمى بشاى، نحو سياسة سعرية وتسويقية أفضل، الندوة القومية للسياسات السعرية والتسويقية الزراعية، وزارة الزراعة ومنظمة الأغذية والزراعة، القاهرة سنة ١٩٨٧، ص ٤٦ .

٧- سيمون ماكسويل: "الأمن الغذائي هو أن يتوفر المادية والاقتصادية للوصول إلى ما يحتاجونه من طعام أساسي" أنظر: **FAO، 2004** .

٨- د. عبد التواب اليماني، د. سمير عدلي، السياسة الزراعية في مصر. منظمة الزراعة والأغذية ص ١٠٥ . ١٠٩.

- المراجع باللغة الأجنبية:

(1) Tomek, W. and. Robinson, K, Agricultural Product – Printing 4th Printing. 1979, p. Price, Cornell University 378.

2- Why Agricultural water Productivity is Important, FAO 2002, P1.

3- Daver S. IEMI. IntertnationI Management Institution, The New, Era.

4- Comell University. End lrrigation Subsidies and Reward Conservation 1947. P.2.

5- The Fourth World Survey. FAO. Rome cite par Problémes Economiques N. 1625 mai 1979. P. 16

6- The State of Food and Agriculture, FAO, Rome 1995, P.35.-

7- World Bank & International Economic Development. April 1996 P. 103.

8- Assit Bissna: Land & Water Management for Sustainable Agricultura

9- Development in Egypt. FAO 1993, P. 17.

تم بحمد الله ،،

تحياتى لحضراتكم مع تمنياتى لكم بالتوفيق.